لينين

عن الرأسمالية الحديثة

3

ج . خروموشين

لينين

والرأسمالية

الحديثة



مقـــدمة

فى يونيو ١٩١٦ انتهى لينين من العمل فى كتاب يحلل الجوهر الاقتصادى والسياسى للامبريالية . وقد نشر هذا الكتاب الذى يعد من أهم الكتب النظرية فى القرن العشرين لأول مرة عام ١٩١٧ بعنوان « الامبريالية ، آخر مراحل الراسمالية » ، وتحته عنــوان فرعى متواضع يقول « موجز مبسط » وهكذا خرج الى الوجود واحد من اعمال لينين الرئيسية ، الا وهو الكتاب المعروف باســم « الامبريالية ، أعلى مراحل الراسمالية » .

ومع ان هذا الكتاب كتب منذ أكثر من خمسين عاما ، الا ان المشاكل التى يتناولها ما زالت اليوم مثلما كانت هى صلب الصراع بين الايديولوجيتين البورجوازية والشيوعية .

والمعروف أن معظم علماء الاجتماع والمفكرين والسياسيين فى الغرب لايكفون أبدا عن محاولة دحض نظرية الامبريالية للينين ، فيزعم بعضهم أن هذا الكتاب الذى يعتبر أعظم ما كتب لينين فى هذا الموضوع انما كتب فى فجر العصر الصناعى ، وأنه مجرد تجميع لبضعة ابحاث غربية معينة ، بهدف أن يعطى بشكل مبسط صورة بشعة للرأسمالية يمكن أن تعجل بمسيرة الثورة الاشتراكية بل ويحاولون أيضا أن يعقدوا المقارنة بين كتاب لينين ، و« الكعب الحديدى » لجاك لندن (هكذا !) على امل تصوير تحليل لينين للامبريالية بأنه لاينطبق على الراسمالية الحديثة .

والبعض الآخر يتشبثون بمحاولة تصوير اللينينية بأنها شىء فات أوانه ، وأنها قد وضـــعت فى روســـيا فى بداية القــــرن العشرين خصيصا لتخدم أهداف البلاشفة هناك ، فانها لاتنطبق عموما على الواقع الغربى ، ومع أن حججهم قد تبدو فى ظاهرها عميقة الا انها تتضمن على العموم ، نفس الفكرة المسبقة التى تقول ان الراسمالية لم تعد تلك التى اعتادها الناس ، وأن لينين كان يبالغ فى تناقضاتها . وعلى ذلك فان الاستغلال الراسمالى للعمل لايزداد حدة بل على العكس ، فان النزاعات الاجتماعية تسوى ، والاحتكارات المفترسة بالأمس قد تحولت اليوم الى مؤسسات

اجتماعية بحكم ملاحقتها للتقدم التكنولوجى ، والامكانيات الكامنة للراسمالية قد مكنتها من استجماع أنفاسها وهيأتها للدخول فى حقبة حضارة جديدة .. الى آخر مثل هذه الحجج . ثم يلجأ ناقدو لينين الى ذكر أرقام يختارونها بشكل تعسفى للنمو الاقتصادى فى عدد من البلدان الأوروبية المتقدمة والولايات المتحدة وكندا واليابان ، مشيرين الى مستويات المعيشة الآخذة فى الارتفاع ، ليرددوا باصرار أن نظرية لينين عن الامبريالية قد ثبت بطلانها .

وهذا الكتاب يوضح أن المعرفة بالمفاهيم الأساسية لتحليل لينين للامبريالية أمر ضرورى لفهم التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التى تجرى فى البلدان الرأسمالية . وهو يؤكد أن هذه المفاهيم الأساسية لم يفت أوانها بحال من الاحوال ، وأنها مازالت هى المذهب الوحيد السليم الذى يفسر جوهر العمليات الجارية فى تطور الرأسمالية .

ومن بين العدد الكبير من المسائل الخاصة بنظرية الامبريالية يناقش الكاتب بضع مشاكل رئيسية معينة كثيرا ما يدور حولها الجدل فى الندوات العلمية والدراسات ، وتستخدم فضلا عن ذلك فى الدعاية المعادية للشيوعية .

والملاحظ أن الدفاع عن مبادىء الماركسية اللينينية كثيرا ما يوصف فى الغرب بالجمود العقائدى ، حتى أصبح هذا الاتهام نفسه نوعا من العقيدة . ومن ناحية أخرى فان تطوير هذه المبادىء على ضوء الظروف الجديدة يدمغ بالمراجعة . ومحاولة تصوير التعاليم الماركسية اللينينية وكأنها مجموعة من الاستنتاجات والاجابات الجاهزة التى أصبحت عقيدة ثابتة ـ ليست بالمحاولة الجديدة ، أو المبتكرة . فناقدو اللينينية قد انشغلوا ومازالوا يشغلون أنفسهم فى مثل هذه المحاولات مستبدلين اللينينية الحقيقية بما يخترعونه . غير أن النقطة الرئيسية ـ كما أكد كل من ماركس ولينين ـ هى أن النظرية العلمية لتطور المجتمع يجب أن تقوم على أساس تحليل المجموع الكلى لمعظم ما يستجد من حقائق ، فهى لاتستطيع أن تقف جامدة مادامت الحياة تواصل السير . وعلى ذلك فان من المحتم لنظرية لاتكشف فقط عن القوانين القائمة ، وانما تستنتج أيضا الاتجاهات

الرئيسية لتطور هذه القوانين ، وتحدد الاتجاهات الأساسية للتغيرات الاجتماعية ــ نظرية كهذه لابد وأن تخضع هى نفسها للتطور .

غير أن تطور المبادىء الأولية والأساسية للماركسية اللينينية على ضوء الوقائع المتغيرة شىء يختلف تماما عن مراجعة محتواها الثورى أو تجريدها منه . فالمعرفة الانسانية شىء نسبى فى أية لحظة معينة من لحظات الزمن . ولا يوجد مذهب ما ، حتى أكثر المذاهب أصالة وعلمية ، بقادر على تفسير ما يحدث ، فما بالك بالحديث عن عشرات وعشرات من السنين القادمة . ومع ذلك ، فالمعرفة الانسانية ليس لها حدود فهى تتقدم لتكتسب باستمرار مزيدا من الادراك الشامل الصحيح بالواقع .

ولا شك أن هذا يعنى أن أية نظرية تحتاج دائما الى التطوير والتوسيع ، وأنه لابد من التطوير والتحديد العلمى لكثير من المفاهيم على ضوء الحقائق الجديدة .. على ضوء الواقع العملى .

وتعاليم لينين مثل دقيق للتطوير الخلاق للماركسية فى ظروف متغيرة . فتناول لينين لتحليل الظواهر الجديدة ، القائم على أساس فهم كامل للتغييرات الحقيقية التى تحدث فى العالم ، كان مؤسسا على المبادىء الرئيسية للماركسية اللينينية . وكان بناء على ذلك متفقا مع المصالح الحيويةلتحول العلاقاتالاجتماعية الناجم عن التطور التاريخى . وهذا الضربمن تناول الموضوع ، أى اعادة النظر بشكل علمى فى المفاهيم التى فات أوانها لا علاقة له فى كثير أو قليل بالمراجعة . فالمراجعة تعنى انكار المبادىء الأساسية للماركسية ، المبادىء التى ثبتت صحتها نظريا وبرهن عليها التطبيق اليومى .

انها تعنى انكار الاكتشافات العلمية الأساسية الخاصة بتحليل جوهر الشكل الرأسمالى فى الانتاج ، وطبيعة تناقضاته وتطور اتجاهاتها التىتؤدى حتما الى أنيستبدل بالنظام الراسمالىالذى تجاوز عمره بالفعل نظام اجتماعى جديد أكثر رقيا ، وهو الاشتراكية ، ومن هذه الزاوية ، فان نظرية لينين عن الامبريالية تعتبر بحق واحدة من أعظم الاكتشافات العلمية للفكر الثورى فى القرن العشرين .

تطور نظرية الامبريالية للينين

بعيدا عن الجمود العقائدي والمراجعة ، وانطلاقا من مبادىء المنهج الماركسي في دراسة الظواهر الاجتماعية ، والمفاهيم الأساسية للنظرية الماركسية ، اكتشف لينين مجموعة متكاملة من الملامح المميزة لمرحلة جديدة من مراحل تطور الراسمالية ـ تلك هي الامبريالية ، وكشف عن الاتجاهات الرئيسية لتطور هذه المرحلة .

وقد عكف لينين على وضع نظرية الامبريالية سنوات عديدة وحتى مؤلفاته الأولى في تسعينات القرن الماضي تنبىء عن اهتمامه العميق بالمشاكل المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية في داخل النظام الراسمالي . فنجده يبدي اهتماما شديدا بعمليات تركز راس المال ، وجماعية الانتاج . واستخلص لينين مما تجمع له من الوقائع المادية المحددة في هذا الشأن أن وضعا جديدا قد نشأ في بداية القرن العشرين بسبب سيطرة الانتاج الكبير تكنيكيا على السوق ، سواء في الصناعة او الزراعة ، مما أدى الى نشأة ونمو الكارتلات والتروستات .

واقتنع لينين من تحليله هذا بضرورة اجراء دراسة اكثر شمولا وتفصيلا لاتجاه التغيرات التي تقع في الانتاج الراسمالي وفي مقالي « تركيز الانتاج في روسيا » و « نتائج ودلالة انتخابات الرئاسة بالولايات المتحدة » ، اللذين نشرا في البرافدا بتاريخ ١٢ اغسطس و ٩ نوفمبر ١٩١٢ على التوالي ، أثبت لينين صحة واحد من المفاهيم الأساسية لنظرية الامبريالية ، الا وهو ان سيطرة الاحتكار على الاقتصاد لابد وأن تزداد مع نمو تركز الانتاج وراس المال . وقرن لينين بين نظريته عن ان التركز المتزايد يؤدي الى قيام الكارتلات والتروستات وبين نظريته الخاصة بظهور المؤسسات العملاقة التي تعمل من أجل الربح لا غير .

ولقد تمكن لينين عن طريق الدراسة الدقيقة للمشاكل الناجمة عن تطور الصراع بين الدول الكبرى لاعادة توزيع مناطق النفوذ من الوصول الى تحليل اكثر عمقا للامبريالية ومعالجة مشاكل حركة التحرر الوطني على ضوء مصالح الثورة البروليتارية . والمبادىء التي وضعها تتصل اتصالا وثيقا بالصراع الراهن ضد الامبريالية الذي تخوضه كافة القوى الثورية الأصيلة ، وهي التي

تحدد السياسة الأممية للشيوعيين فى تأييدهم لحركة التحرر الوطنى للشعوب المقهورة . ففى كتابه « **حول حق الأمم فى تقرير المصير** » الذى كتبه فى ١٩١٤ ، يؤكد لينين ان الكفاح من اجل الاستقلال الوطنى انما هو كفاح يدخل فى اطار تقدم البورجوازية حيث أن النمو السريع للراسمالية يتوقف على اقامة الدولة الوطنية غير أن المسألة تتخذ افقا أكثر اتساعا من وجهة نظر الثورة البروليتارية . فالكفاح من اجل التحرير الوطنى انما هو كفاح من جانب البورجوازية القومية والجماهير معا ضد برجوازية الامة القاهرة . ولا نزاع أن البروليتاريا تؤيد مثل هذا الصراع ، ولكنها تسعى فى نفس الوقت الى ربطه بالثورة البروليتارية ، بمعنى انها توسع مجال الكفاح ضد الامة القاهرة الى الكفاح ضد البورجوازية المحلية كذلك من اجل الوصول الى طريق غير راسمالى للتنمية . وهذا يتطلب التمسك باستمرار بالأممية البروليتارية . ولهذا السبب كان لينين دائما يكشف النعرة القومية باعتبارها نتاجا للاحتياجات الاقتصادية للتطور الراسمالى ، وغريبة تماما عن البروليتاريا وعن الاشتراكية .

وقدمت الحرب العالمية الأولى مادة وفيرة لمزيد من العمل فى نظرية الامبريالية . ففى مقال « **موقف ومهام الأممية الاشتراكية** » الذى كتب فى اول نوفمبر ١٩١٤ ، يقرر لينين أن الحرب « حرب امبريالية ، اى انها تشن فى وقت بلوغ الراسمالية قمة تطورها ، وفى وقت نهايتها الوشيكة » . وفى هذا الصدد ، نجد اهمية خاصة لكتابات لينين مثل « **انهيار الأممية الثانية** » (مايو ــ يونيو ١٩١٥) ، و « **الاشتراكية والحرب** » (يوليو ــ اغسطس ١٩١٥) و « **حول شعار الولايات المتحدة الاوروبية** » (اغسطس ١٩١٥) ، و « **مقدمة لكتيب ن. بوخارين ، الامبريالية والاقتصاد العالمى** » (ديسمبر ١٩١٥) . وكان لينين يعارض باستمرار نظرية كاوتسكى عن « ما فوق الامبريالية » التى كانت تقدم صورة مشوهة للراسمالية وتزعم أن تناقضاتها تميل الى أن تسوى نفسها بنفسها ، مقدما الحقائق والمفاهيم التى تثبت أن مرحلة الامبريالية قد بدأت . كما كان يرى ان التغير انما يرجع الى حقيقة ان السيطرة الاحتكارية قد حلت محل التنافس الحر فى كافة فروع الصناعة ، وأن تقسيم العالم بين الدول الكبرى قد ادى الى الصراع فيما

بينها من أجل اعادة توزيع العالم عليها ، وأن تصدير رأس المال قد ازداد ، وأن التجميع الدولى لرأس المال المالى قد بدأ .

وخلص لينين من تعميمه لهذه الافتراضات الرئيسية فى نهاية ١٩١٥ الى ان بداية هذا القرن كانت نقطة التحول التاريخية التى تحولت فيها الرأسمالية الاحتكارية الى الامبريالية . وكان لينين يؤمن أن هذا يرجع الى تطورالاتجاهات الرئيسية للرأسمالية وانتاج السلع بشكل عام والى نمو الانتاج الكبير بنوع خاص اذ حل النظام الاحتكارى محل رأسمالية التنافس الحر ، وأصبح التمويل برأس المال هو القوة الرئيسية لتطور المجتمع . وهكذا وضع كتاب لينين الذى كتبه فى ١٩١٤ ــ ١٩١٥ الأساس الذى قامت عليه النظرية العامة للامبريالية .

وكثيرا ما يزعم نقاد لينين البورجوازيون أن لينين لم يكن هو مبدع هذه النظرية ، على أساس أن العديد من المقالات والبحوث سبق أن نشرت حول موضوع الامبريالية فى بداية القرن العشرين ، ولكن هؤلاء النقاد يفوتهم ملاحظة الشىء الرئيسى ، الا وهو أن تناول لينين للموضوع كان يختلف اختلافا أساسيا عن تناول الكتاب البورجوازيين له ، كما أن استنتاجاته كانت تتعارض معارضة كاملة مع استنتاجاتهم .

فتحليل لينين للسمات الاقتصادية والسياسية للامبريالية أدى الى اكتشافين كانا على جانب كبير من الأهمية العلمية والثورية فى عام ١٩١٥ . الأول هو أن الامبريالية مرحلة خاصة من مراحل تطور الرأسمالية .. فهى أعلى مراحلها ، وهذا يعنى أن الرأسمالية قد دخلت بها مرحلة تحللها النهائى ، حيث تعتبر مرحلتها الأخيرة عتبة الثورة الاشتراكية . وبكلمات أخرى ، فان مكان الامبريالية من التاريخ قد تحدد ــ علميا ــ لأول مرة فى الأدب الماركسى .

أما الاكتشاف الثانى فيتعلق بالنمو الاقتصادى والسياسى غير المتكافىء للبلدان الرأسمالية فى حقبة الامبريالية . وعلى هذا الأساس استخلص لينين أن الاشتراكية يمكن أن تنتصر أولا فى بعض البلدان الرأسمالية ، بل حتى فى واحدة منها . وهكذا ، فان تناول لينين لموضوع الامبريالية يتناقض تماما مع المنهج الذى أتبعه المنظرون البرجوازيون والانتهازيون .

فعند الحديث عن الامبريالية يتناول الكتاب البورجوازيون والانتهازيون حقائق منعزلة عن بعضها ، أو يجمعونها بالشكل الذى يرونه مناسبا لهم. أما لينين فقد حلل وعمم كافة الحقائق التى تميز بها التطور الاقتصادى للرأسمالية حتى الحرب العالمية، أى فيما بعد نشر كتاب ماركس رأس المال ، وقد أوضح لينين أن « الهدف الرئيسى من الكتاب كان وسيبقى أن يقدم ــ على أساس ملخص بيانات الاحصاءات البورجوازية التى لاتنقض ، واعترافات الكتاب البورجوازيين من جميع البلدان ــ **صورة مركبة** للنظام الرأسمالى العالمى فى علاقاته الدولية عند بداية القرن العشرين ــ فى عشية الحرب الامبريالية العالمية الاولى » (مجموعات المؤلفات الكاملة ــ مجلد ٢٢ ــ ص ١٨٩)

وتبلغ مذكرات لينين التمهيدية لكتابه « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » : « مذكرات حول الامبريالية » نحو ٥٠ صفحة من المقتطفات المأخوذة من ١٤٨ كتابا (منها ١٠٦ بالالمانية و ٢٣ بالفرنسية و ١٧ بالانجليزية) ، ومن ٢٣٢ مقالا نشرت فى ٤٩ دورية مختلفة. وقد تمكن لينين ـ نتيجة لمثل هذا التحليل الدقيق للحقائق العامة عن البلدان الرأسمالية الكبرى ـ أن يحدد الاتجاهات الرئيسية فى تطور الرأسمالية وعلاماتها الاساسية الجوهرية .

وقد حلل لينين الامبريالية من وجهة نظر المادية التاريخية والجدلية التى تستبعد الذاتية والتحامل والتحيز لجانب دون آخر . فبدأ بحثه بتحليل للجوهر الاقتصادى للامبريالية باعتبارها رأسمالية ناضجة عالية التطور بدأت تتحلل بالفعل . وعلى العكس من ذلك فان الكتاب الاصلاحيين البورجوازيين نظروا الى الامبريالية كظاهرة سياسية فقط دون أن يعنوا بأساسها الاقتصادى ومازال هذا الاختلاف الأساسى فى تناول الموضوع حتى اليوم هو الفارق الكبير بين الدراسة الماركسية للامبريالية وكتابات الكتاب البورجوازيين الخالية تماما من أى موقف انتقادى ثورى ازاء الامبريالية .

ومنهج النقاد المعاصرين لنظرية لينين عن الامبريالية ما زال مثلما كان فى بداية هذا القرن منهجا مثاليا ميتافيزيقيا ينكر وجود أية قوانين اقتصادية موضوعية كما ينكر علاقات الصلة والنتيجة، وينكر أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا حاسما فى نظام

العلاقات الاجتماعية بأسره . انه منهج لم يتقدم خطوة ، اللهم الا انه اصبح اكثر وضوحا فى عدائه للشيوعية كما أصبحت بعض افتراضاته الأولية أكثر تعقيدا . ولنأخذ على سبيل المثال كتاب « **نظرية الشيوعية** » للبروفيسور جورج هامبستش (نيويورك — ١٩٦٥) و « **أفكار رئيسية** » بقلم ج . فوراستييه (باريس ، ١٩٦٦ ، ص ٢٠٤ — ٢١١) فهامبستش يزعم أن نظرية لينين عن الامبريالية هى تعبير عن الحتمية الاقتصادية المنقولة عن ماركس والتى يفسرها هامبستش بطريقة ميتافيزيقية مبسطة ، بينما يحاول فوراستييه من جانبه أن يبرهن على أن الفكر العلمى لم يعد يسترشد بمقياس الحتمية وانما بمقياس النجاح العملى وأن سيكولوجية العلم قد أصبحت تميل بالتالى فى زعمه الى تقديم الاهتمام بالنتيجة العلمية . بيد أن هذه ليست سوى محاولة اخرى لرفض النظرية العلمية للمعرفة هدفها أن تبين كما يزعم فوراستييه أن العلوم الاجتماعية قد كشفت عن عدم قدرتها على التنبؤ فى المجال الاجتماعى . وعلى هذا الاساس المزعوم ، يجد الكتاب البورجوازيون بالغرب ان من السهل عليهم نقد نظرية لينين بادعائهم أنها ليست سوى ضرب من التنبؤ فى الميدان الاجتماعى . وهم اذ ينكرون وجود الامبريالية كموضوع له كيان مستقل ، يزعمون أن تصور لينين للامبريالية كان تصورا غير مقنع .

وهكذا فان منهج المفكرين البورجوازيين يتفق تماما مع رفضهم المجرد للمفاهيم الأساسية لنظرية لينين ، واولا وقبل كل شيء للاستنتاج الثورى الذى وصل اليه لينين ، وهو انه فضلا عن أن الامبريالية هى أعلى مراحل الرأسمالية ، فانها أيضا آخر مراحلها وعتبة الثورة الاشتراكية .

بيد أن الواقع أكثر تعقيدا من التأملات المجردة لنقاد الماركسية اللينينية . والتاريخ قد أكد صحة كافة الجوانب الأساسية لتحليلات ماركس ولينين للقوانين الموضوعية الحقيقية لتطور المجتمع . ومع ذلك فسوف نعود الى هذا بالتفصيل بعد ان نتأمل اولا مسألة اخرى .

فلما كان المنهج الاصلاحى البورجوازى منهجا ذاتيا فانه يميل أيضا الى تجنب البحث عن الجوهر الاقتصادى للامبريالية ، ويركز على الجانب السياسى . وهو يعتبر من قبيل المعجزات ذلك

التقدم الذى لا يذكر — اذا كان هناك تقدم على الاطلاق — الذى حققه الفكر الغربى فيما يتصل بمشـــاكل الامبريالية على مدى الستين أو السبعين سنة الماضية . وقد انتقد لينين بحق الكتاب البورجوازيين لاعلانهم أن الامبريالية مجرد سياسة يتبعها هـذا البلد أو ذاك . غير أن ناقدى لينين المعاصرين اذ يتجاهلون نقـده لهم مازالوا يرددون ماسبق أن أسقطه الفكر العلمى منذزمن طويل وما زالوا — كما كانوا من قبل — ينكرون بعناد أن الامبريالية نتاج لحقبة تاريخية محددة وأنها أعلى وآخـــر مرحلة للاســـلوب الرأسمالى للانتاج .

ان مثل هذا الموقف كفيل باغلاق كافة الطرق التى تكشف عن الجوهر الحقيقى للعمليات الجارية فى المجتمع الرأسمالى المعاصر . اذن .. فلماذا يصر علماء الاقتصاد والاجتماع فى الغـرب على التشبث به ؟ انهم يفعلون ذلك لسبب بسيط هو انهم اذ يفسرون الامبريالية بأنها سياسة الغزو الاستعمارى ، فانهم يســـتطيعون ببساطة اخفاء الطابع الاقتصادى للامبريالية،ومرحلتهاالاحتكارية، بل وان يزعموا انها لن يكون لهـــا وجود بعـــد انهيـــار النظام الاستعمارى .

ولقد أسفرت دراسة لينين للاقتصاد الامبريالى والسياســة الامبريالية عن عدد من المبادىء الهامة التى ما زالت حتى اليــوم تحتفظ بأهميتها القصوى ، ودلالتها العلمية والثـــورية ، وهى تتضمن المبادىء الأساسية التالية :

* فى مرحلة معينة يؤدى تركز رأس المال أوتوماتيكيـــا الى الاحتكار ، ويكون تلاشى المنافسة أمام سيادة الاحتكار هو بمثابة العلامة التى تنبىء بأن الاقتصاد الراسمالىفىذلك الحين قد دخل مرحلة جديدة من تطوره . وقد جرى هذا التغير على مراحل . فالمرحلة الاولى كانت من ١٨٦٠ الى ١٨٧٠ ، حيث ازدهـــرت حينذاك المنافسة الحرة ، وبدأت المرحلة الثانية بعد ازمة ١٨٧٥ حينما بدأت الكارتلات فى الظهور بشكل واسع ، وكانت حتى حينذاك استثناء اكثر منها قاعدة .

اما المرحلة الثالثة فتغطى النهضة الاقتصادية حتى نهاية القرن التاسع عشر وازمة ١٩٠٠ — ١٩٠٣ ، وكانت نتيجتها أن أصبحت الاحتكارات هى الدعامة الاساسية للحياة الاقتصادية .

وهكذا تحولت رأسمالية ما قبل الاحتكار ، رأسمالية المنافسة الحرة ، الى الامبريالية التى يسيطر عليها رأس المال الاحتكارى .

وتحول رأسمالية ما قبل الاحتكار الى الرأسمالية الاحتكارية دليل على جماعية الانتاج الكبير . وفى نفس الوقت فان وسائل الانتاج الجماعي تبقى فى يد عدد قليل من الملاك . وبينما تستمر المنافسة الحرة معترفا بها كقاعدة عامة ، الا أن ضغط الاحتكارات يصبح قويا بنوع خاص .

فالاحتكار لا يلغى المنافسة ولكنه يقوم الى جوارها ، وبينما يسيطر عليها يخلق أشكالا جديدة للتنافس بين الاحتكارات العملاقة . وحيث أن الامبريالية تنبثق من اقتصاد السوق ، فانها لاتستطيع أن تصفى الشكل القديم للرأسمالية ، وانما تتعايش مع الانتاج السلعى الصغير وغيره من أشكال الانتاج . وهذا يؤدى حتما الى احتدام حدة التناقضات .

وفى حقبة الامبريالية تكتسب البنوك دورا جديدا فعلاقتها الوثيقة مع المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى تصبح صلب الحياة الاقتصادية ، وينتقل رأس المال المالى الى المقدمة . وحدد لينين جوهر هذه العملية كما يلى : « أن تركز الانتاج ، وقيام الاحتكارات الناجمة عن ذلك، واندماج أو امتزاج البنوك بالصناعة ـ هذا هو تاريخ نشأة رأس المال المالى ، وهذا هو محتوى ذلك المفهوم » (لينين ـ مجموعة المؤلفات الكاملة ـ مجلد ٢٢ ص ٢٢٦) .

وعلى نقيض الشكل القديم للرأسمالية الذى كان يتميز بتصدير البضائع ، فان الامبريالية تعطى الأسبقية لتصدير رأس المال . وليست المسألة أن هناك زيادة فى رأس المال الذى يمكن استغلاله فى الداخل . فالاحتكارات تذهب الى الخارج بحثا عن ارباح اكبر ، على الرغم من أن هناك احتياجات اجتماعية كثيرة تهمل حتى فى أكثر البلدان البورجوازية تقدما . مثل الأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان فى الولايات المتحدة ، وعدم كفاية الخدمات الطبية والرعاية الاجتماعية ، وانعدام الفرص التعليمية المتكافئة بالنسبة للجميع وما الى ذلك . ومع ان معالجة هذه المشاكل تحتاج الى آلاف الملايين من الدولارات الا أن رأس المال الاحتكارى لن يقنع بأقل من الحد الأقصى للربح ، ومن ثم كان

الاتجاه الى تصدير رأس المال الى الخارج . الى المستعمرات حيث اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام الرخيصة .

وفى هذا يقول لينين موضحا « ان الامبريالية هى الرأسمالية فى تلك المرحلة من مراحل التطور التى تقوم فيهـــا ســيطرة الاحتكارات ورأس المال المالى ، وحيث يكون تصدير رأس المال قد اكتسب اهمية بارزة ، وحيث يكون تقسيم العالم بين التروستات الدولية قد بدأ ، وحيث يكون تقسيم كافة مناطق الكرة الأرضية بين الدول الراسمالية الكبرى قد تم » . (ف . ا . لينين ــ مجموعة المؤلفات الكاملة ــ مجلد ٢٢ ــ ص ٢٦٦ ــ ٢٦٩)

والحق أن كتاب لينين « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» هو أكمل دراسة نقدية علمية للطبيعة الاقتصادية ــ الاجتماعيـــة للرأسمالية وسياستها فى مرحلة الامبريالية .

غير أن هذا لا يعنى بحال من الأحوال أنه يقدم كافة الاجابات ، فان لينين نفسه ظل بانتظام ينقب أكتر فأكثر فى الموضوع .

وفى سبتمبر ١٩١٦ قدم لينين تعريفا أكثر دقة للامبريالية حيث كتب : « ان الامبريالية مرحلة تاريخية خاصة من مراحـــل الرأسمالية . طابعها الخاص له ثلاثة جوانب : فالامبريالية هى (١) رأسمالية احتكارية ، (٢) وهى رأسمالية طفيلية أو منحلة (٣) وهى رأسمالية محتضرة » . (ف . ا . لينين ــ **مجموعة المؤلفات الكاملة** ــ مجلد ٢٣ ــ ص ١٠٥) .

وقد أولى لينين انتباها خاصا للطبيعة الطفيلية الخاصـــة لرأس المال الاحتكارى مؤكدا أنها كانت دائما موجودة بصرف النظر عن الشكل الذى تتخذه سلطة الدولة البورجوازية ، وأنها سمة مميزة لكل احتكار بدون استثناء طالما بقيت وسائل الانتاج ملكية خاصة . ويتضح انحلالها فى النمو الحاد لطبقة المســتثمرين حملة الكوبونات ، وتصدير راس المال هو الطفيلية مضروبة فى نفسها مرتين ، فراس المال المالى يسعى الى فرض سيطرته التى تؤدى الى رد فعل سياسى شامل. فاستغلال الامم المقهورة بوساطة حفنة من البلدان يحول العالم المتمدين الى كائن طفيلى يمتص دماء مئات الملايين من أبناء الشعوب المقهورة . وفى نفس الوقت فان هذا يعنى أن الامبريالية راسمالية محتضرة ، على عتبة الانتقـــال الحتمى الى الاشتراكية . فالاحتكار يكشف عملية جماعية الانتاج .

فعندما يتحول مشروع كبير الى مؤسسة مركبة عملاقة تدبر مواردها من المواد الخام ، وعندما تكون كافة المراحل المتتابعة لتحويل المواد الخام قد تم التحكم فيها مركزيا ، وعندما يجرى توزيع المنتجات بمقتضى خطة واحدة تتضمن العشرات والمئات من ملايين المستهلكين ـ « عندئذ يصبح واضحا أننا قد وصلنا الى جماعية الانتاج وان علاقاتالاقتصاد الخاص والملكية الخاصة قد أصبحت قوقعة لم تعد قادرة على احتواء ما بداخلها » .

ولا نزاع أن تحليل لينين لعملية جماعية الانتاج أمر بالغ الأهمية من أجل فهم اتجاهات تطور الرأسمالية الاحتكارية . ذلك ان رأسمالية الدولة الاحتكارية ، التى تعتبر جماعية الانتاج هى قاعدتها المادية،قد تطورت تطورا سريعا أثناء الحربالعالميةالاولى.
ولما كان كتاب « **الامبريالية ، أعلى مراحل الاستعمار** » لم يعالج بالتفصيل رأسمالية الدولة الاحتكارية ، فقد أولاها لينين فيما بعد اهتماما خاصا . وعندما قدم لينين تقريره حول الموقف الراهن الى المؤتمر السابع لكل الروسيا لحزب العمال الاشتراكى الديمقراطى (البلاشفة) فى ابريل ١٩١٧ أوضح بشدة أن الحرب قد عجلت بالاتجاه الرئيسى للتطور من الاحتكار بشكل عام الى احتكار الدولة ، من الراسمالية الى الامبريالية ، من الاحتكار الى سيطرة الدولة على الاقتصاد . وترجع الأهمية الاقتصادية ـ الاجتماعية لهذا الاتجاه الى أن التأميم يخلق ظروفا موضوعية ملائمة للثورة الاشتراكية ، ويقربها عمليا .

وفى هذا الصدد كان من الضرورى حل المشكلات النظرية التالية : ماهى الظروف الذاتية للاشتراكية التى تخلقها رأسمالية الدولة الاحتكارية ؟ وما هى السياسة التى ينبغى على البروليتاريا اتباعها فيما يتعلق برأسمالية الدولة الاحتكارية ؟

على هذه الاسئلة أجاب لينين فى كتابه « **الكارثة المحدقة وكيف نتقيها** » (سبتمبر ١٩١٧) .

فعندما تسيطر رأسمالية الدولة الاحتكارية ،فانمسألةالسلطة السياسية تصبح مسألة حاسمة بالنسبة للنظرة الاشتراكية . وقد أوضح لينين انه عندما يحل محل دولة ملاك الأرض والراسمالية دولة ديمقراطية ثورية ، فان رأسمالية الدولة الاحتكارية تمثل حتما خطوة فى طريق الاشتراكية . فاذا كانت

المشاريع الكبرى قد اصبحت احتكارا للدولة وتدار بوساطتهافان السؤال هنا يكون : مصالح من تخدم هذه المشاريع ؟ فاذا كانت لمصلحة الرأسماليين فان معنى هذا أنها امبريالية . أما اذا كانت لمصلحة الديمقراطية الثورية ، لمصلحة جماهير الشعب العامل ، فانها هنا تكون خطوة فى طريق الاشتراكية .

ثم يستخلص لينين من كل هذا أن « **الاشتراكية ليست سوى احتكار رأسمالى للدولة يقوم بهدف خدمة مصالح الشعب بأسره** . وعند هذا الحد ، لا يعود احتكارا رأسماليا » (ف . ا . لينين ـ مجموعة المؤلفات الكاملة ـ مجلد ٢٥ ـ ص ٣٥٨)

ولا بديل بالمرة فيما بعد الاحتكارات سوى الاتجاه نحو الاشتراكية ، وهنا نجد تناول لينين لطبيعة ومستقبل الراسمالية الاحتكارية واضحا تمام الوضوح . فقد كتب يقول : « ان رأسمالية الدولة الاحتكارية تحضير **مادى** كامل للاشتراكية ، وهى عتبة الاشتراكية ، ودرجة فى سلم التاريخ **لايوجد بينها وبين الدرجة المسماة الاشتراكية اية درجات متوسطة** » .(ف . ا . لينين ـ مجموعة المؤلفات الكاملة ـ مجلد ٢٥ ـ ص ٣٥٩).غير أن تحليل لينين للامبريالية لايقدم أى أساس للراى الانتهازى القائل بأن تطور الاصلاحات تطورا أتوماتيكيا داخل الرأسمالية الحديثة يمكن أن يؤدى الى الاشتراكية بدون انتفاضة اجتماعية . وقد عارض لينين نفسه هذا بكل طاقته التى تميز بها . فالشروط المادية للاشتراكية التى يخلقها تطور الراسمالية فى مرحلتها الامبريالية ليست هى الاشتراكية ، لأن جوهر المسألة هو من الذى يمسك بالسلطة ؟ ومن الذين تخدم مصالحهم الاحتكارات بما فى ذلك احتكارات الدولة ؟

ان البروليتاريا يهمها ولا شك تأميم الأرض والبنوك والسنديكات ، وقيام الجمعيات الاستهلاكية ، بينما هى لا تلغى الملكية الخاصة . ولكن هذه الاجراءات تهيىء الشروط المادية اللازمة للاشتراكية ، وفى هذه المرحلة فان السلطة الطبقية السياسية تكون حاسمة . وهذا هو السبب فى أن لينين فرق بجلاء بين رأسمالية الدولة الاحتكارية التى تتميز بتركيز السلطة فى أيدى الأوليجاركية المالية مع الميل الى الرجعية السياسية ومااِلى ذلك ، وراسمالية الدولة حينما تكون السلطة فى أيدى

الجماهير العريضة كما تمثلها دكتاتوريتهم الديمقراطية الثورية ، وحيث توجد الامكانيات الحقيقية لدفع تطور رأسمالية الدولة فى الطريق الاشتراكى .

ان الثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا التى تتخذ أشكالا مختلفة حسب أوضاع تاريخية محددة ، تظل هى النتيجة الطبيعية للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وهذا المبدا الماركسى الثورى كان ، ومن المؤكد انه سيظل صلب الصراع الأيديولوجى .

فمعارضو اللينينية يحاولون عادة اثبات انه من الخطأ الايمان بضرورة دكتاتورية البروليتاريا ، زاعمين أن رأسمالية الدولة الاحتكارية ستحول نفسها بنفسها الى مجتمع غير رأسمالى . وهذا هو السبب الذى يجعل للصراع الذى خاضه لينين ضد أمثال هذه المزاعم نفس الأهمية الحيوية اليوم فقد كتب لينين :

« .. ان زعم البورجوازيين الاصلاحيين الخاطىء بأن الرأسمالية الاحتكارية أو رأسمالية الدولة الاحتكارية **لاتعود رأسمالية** ، وانما يمكن أن تسمى « اشتراكية الدولة » وما الى ذلك زعم شائع جدا .. أن قرب **مثل** هذه الرأسمالية من الاشتراكية ينبغى أن يخدم الممثلين الحقيقيين للبروليتاريا كحجة تثبت قرب وسهولة وامكانية وضرورة سرعة العمل لتحقيق الثورة الاشتراكية ، وليست على الاطلاق كحجة للسماح بانكار مثل هذه الثورة ، أو قبول الجهود المبذولة لكى تبدو الرأسمالية أكثر جاذبية » (ف.ا. لينين ـ مجموعة الأعمال الكاملة ـ مجلد ٢٥ ـ ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣) .

ثم أن نظرية لينين عن الامبريالية جعلت من الممكن تطوبر استراتيجية وتكتيكات الثورة البروليتارية القائمة على أساس علمى ، وقد سلحت الطبقة العاملة ايديولوجيا وعززت تنظيمها فى معركتها مع الرأسمالية ، كما تثبت صلاحيتها بانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا ، علاوة على ذلك ، بكل ما تلاها من أحداث تاريخية .

والذى لانزاع فيه أنالعلاقات الاقتصادية الرأسمالية ليست بالشىء الثابت الذى لايتغير ، وانما هى تتطور وتتغير وتزداد

تعقيدا ، وقد ظهرت الى الوجود سواء فى بلدان معينة أو فى العالم عموماجماعات واتحادات احتكارية جديدة. ورأسماليةالدولة الاحتكارية التى كانت قد بزغت لتوها أيام لينين قد أصبحت لها السيادة اليوم في كثير من مجالات الحياة الاقتصادية . كما أن الثورة العلمية التكنيكيةالراهنة قد طرحت عددا من المشاكل الجديدة تماما . ومع ذلك فان كل هذه التطورات الأخيرة لاتقلل من قدر تحليل لينين للامبريالية .

واذا كان النظام الرأسمالى العالمى قد مر بتغير عميق فى نصف القرن الماضى ، فان ذلك يرجع أساسا الى أن العالم البورجوازى عاجز عن المضى قدما مثلما كان قبلالثورة الاشتراكية فى روسيا وظهور النظام الاشتراكى العالمى . فالامبرياليةمضطرة الى تكييف نفسها مع الظروف المختلفة المحيطة بوجودها .

ولقد برهنت الأساليب الاشتراكية فى حل المشاكل الاجتماعية الكبرى على تفوقها على الأساليب الرأسمالية . كما أثر النظام الاشتراكى العالمى فى أبناء الشعب العامل بالبلدان الرأسمالية فضاعفوا جهودهم من أجل الحصول على حقوقهم الحيوية ، مما أرغم البورجوازية الامبريالية على تقديم التنازلات والمناورة أمام الضغوط الاجتماعية التى تواجهها .

وفى نفس الوقت جرت تغيرات هامة فى الانتاج ، الذى يعتبر المجال الأساسى للنشاط الانسانى ، وأصبح طابعه الاجتماعى أكثر وضوحا وخاصة بالاشارة الى الثورة العلمية والتكنيكية الحالية.

وقد أرغمت جماعية الانتاج البورجوازية الامبريالية على توسيع نطاق سيطرة الدولة الاقتصادية بشكل ملحوظ ، الأمر الذى يشحذ حتما من حدة التناقضات بين الانتاج الجماعى ومبدأ المشروع الخاص . وعلى العموم فان صورة الرأسمالية الحديثة تعكس بدقة تلك الاتجاهات التى وصفتها فى جوهرها نظرية لينبن عن الامبريالية .

ان لينين لم يكن يعتقد أبدا أن اتجاه الامبرياليةالكامن بداخلها الى التحلل يمنع النمو السريع فى صناعة معينة ، رغم أن ناقديه البورجوازيين يزعمون أنه كان يرى ذلك . وبالعكس ، فان النمو الاقتصادى غير المتكافىء الذى أكده لينين هو الذى يؤدى الى اختلاف معدلات النمو بين البطء تارة والسرعة تارة أخرى .

وهذه النقطة يؤكدها الحاضر كثيرا . فالتطور الاقتصادى بعد الحرب فى البلدان الراسمالية قد ازدادت عجلته نوعا ما بسبب التقدم العلمى والتكنولوجى السريع الذى أدى الى نمو ملحوظ فى الاستثمارات الراسمالية ، والخطوات المتخذة فى طريق التكامل الاقتصادى بين عدد من البلدان الراسمالية المتقدمة ، وتزايد التخصص والتعاون الدوليين ،وظهور صناعات من أنواع جديدة فى كثير من البلدان ، واستعادة الطاقة الصناعية فى البلدان التى دمرتها الحرب ، وتزايد حجم مساهمة الدولة فى الاقتصاد ، والاستعادة المنظمة لامكانيات الصناعة الحربية الناجمة عن سباق التسلح ، وعدد آخر من الأسباب .

ولقد بلغ متوسط الزيادة السنوية فى الانتاج الصناعى بالعالم الراسمالى ٥٪ فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٥ فى مقابل ٤٪ فى الفترة من ١٨٨٩ الى ١٩١٣ ، و ٢٪ فى الفترة من ١٩١٣ الى ١٩٣٧ . وهذه الأرقام تدل على النمو غير المتكافىء للراسمالية كما تدل على حقيقة أن ميلها نحو التحلل أو النمو يعبر عن نفسه بأشكال مختلفة فى أوقات مختلفة .

والنمو الاقتصادى المتزايد الملاحظ فى البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واليابان خلال العشرين أو الثلاثين عاما الماضية لا يبطل صحة تحليل لينين للامبريالية ، ما لم يردها المرء الى مجموعة من الآراء البديهية كما يفعل كتاب البورجوازية عادة . فهذا التقدم يرجع اساسا الى الثورة العلمية ــ التكنيكية الراهنة التى تتيح الاستخدام الفعال لآخر الاكتشافات والامكانيات التكنيكية والاقتصادية الهائلة للبلدان الرأسمالية المتقدمة . وقد اشار لينين وهو يشرح الاحتكار باعتباره اتجاها نحو التحلل الى أسلوب شراء وتجميد براءاتالاختراع كعامل من العوامل التى تساعد على توقف التطور . وهذا ولا شك صحيح من حيث المبدأ ولكنه ليس أمرا مطلقا . فالمؤسسة الاحتكارية لن تفكر أبدا فى ادخال اختراعات جديدة ما دامت أسعارها تحقق ربحا عاليابما فيه الكفاية . ثم ان الاختراعات التى يمكن استخدامها فورا فى الانتاج كانت قليلة نسبيا فى هذه المرحلة .

وكان هناك احجام عن ادخال تكنولوجيا جديدة . ولكن الثورة

العلمية التكنولوجية غيرت الأمور . فالاختراعات الجديدة تهبط بشكل حاد بتكلفة السلع الاستهلاكية . والتنافس فيما بين الاحتكارات يؤدى حتما الى التسابق على خفض التكاليف حتى تفوز فى المنافسة ، وتتجنب الخسائر الفادحة .

ومن ثم ، فان التنافس الحاد على استخدام المنجزات العلمية التكنولوجية بأسرع ما يمكن يؤكد المبدأ الرئيسى فى نظرية لينين عن الامبريالية ، وهو أن الاحتكار يقوم فقط من اجل جنى الأرباح الاحتكارية العالية بواسطة التحكم فى الأسعار . وكان هذا يتم فيما قبل عن طريق وضع بــراءات اختراع معينة على الرف ، وبالتالى عرقلة التقدم التكنولوجى ، أما الان فان الاحتكار الذى يستطيع أن يكسب من الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الحديثة قبل منافسيه هو الذى يحقق الربح الاكبر . والأرقام الأخيرة خير دليــل على ذلك . ففى الفتــرة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٥ انفق فى الولايات المتحدة ٤٠ الف مليون دولار على البحث العلمى . وارتفع هذا الرقم فى الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٥ الى ١٥٠ الف مليون دولار ،و ٧٥ ٪ منه أنفقتها المؤسسات الخاصة .

غير أن هذا لايعنى أن الاحتكارات قد تغلبت على اتجاهها نحو التحلل ، فليس الامر راجعا الى كون الاحتكارات تعرقل التقــدم التكنولوجى أو لا تعرقله . فنحن نجد فى المقام الاول أن الاتجاه نحو الاقتصاد الحربى يزداد حدة وأن الصناعات الحربية التى تستهلك مقادير هائلة من قوة العمل والمواد الخام تزداد ازدهارا. وواضح أن تزايد الاقتصاد الحربى ــ وهو علامة بالغة الدلالة على التحلل ــ يستبقى كثيرا من الصناعات المدنية بالبلدان الراسمالية فى حالة دائمة من الركود . ولكن على الرغم من كل ما يقال فانه ــ فيما عدا عددا قليلا من البلدان الاوروبية المتقدمة والولايات المتحدة واليابان ــ نجد سائر العالم الراسمالى متخلفا اقتصاديا وتكنولوجيا . ويكفى هنا ان نذكر أن البلدان التى يقطنها ٧٠٪ من مجموع سكان العالم البورجوازى لاتنتج اكثر من ١٠ ٪ من جملة انتاجه الصناعى . وتدل الحقائق على أن الاحتكارات عاجزة عن سد هذه الثغرة . بالعكس ، انها مستمرة فى الاتساع مبرهنــة بذلك على الطابع الطفيلى المتحلل للامبريالية .

ومن أهم التطورات فى الاقتصاد الرأسمالى الحديث ، الزيادة الملحوظة فى التدخل الاقتصـادى والاجتماعى من جانب الدولة . ولقد أثبت لينين أن جماعية وسـائل الانتاج وتأميمها حتميـة تاريخية • وهذا ينطبق اليوم على كل مجال من مجالات الحيـاة الاقتصادية بصرف النظر عن الخلفية الاجتماعية والسياسية . وكتابات لينين حول هذا الموضوع تشرح هذه العمليـة ، أى عملية تحضير الشروط المادية للاشتراكية وكل ما يصاحبهـا من تناقضات ديالكتيكية .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، حدث أن أممت بعض الصناعات الهامة فى كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا . وقد زاد هـذا كثيرا من ملكية الدولة التى تنتج الآن من ٢٠ الى ٣٠٪ من الانتاج الصناعى فى الغرب ، وتشكل القاعدة الاقتصادية لسيطرة الدولة الاحتكارية على الاقتصاد الرأسمالى .

وفى حالات كثيرة ، وخصوصـا فى حالة الولايات المتحدة ، تفضل البورجوازية الامبريالية أن تساعد تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية أساسا عن طريق زيادة ضوابط التمويل والائتمـان فى الاقتصاد ، وبهذه الطريقة يمكن توفير نظام آلىمحكم(ميكانيزم) لتحديد معدل تراكم وتجديد رأس المال الأساسى أو تحديد حجم الصناعات المختلفة ، الى غير ذلك . وبهذه الطريقة ، يحاولون ضمان تحقيق النمو الاقتصادى على نحو مستمر ثابت . وقـد يحسن أن نذكر عرضا أن ميزانيات الدولة أصبحت أداة هـامة من أدوات الترشيد ، حيث تمول مباشرة او بطريق غير مباشر ثلث أو نصف كافة الاستثمارات فى البلدان الرأسمالية المتقدمة .

والحقائق الثابتة لواقع الرأسمالية اليـوم تؤكد تماما مدى صحة رأيين أساسيين فى تعاليم لينين حول طبيعة واتجاهات سيطرة الدولة الاحتكارية . فعلى نقيض ما يؤكده علماء الغربمن أن المهام الاقتصادية للدولة تتسع لمصلحة الشعب ككل ، يبين الواقع أن آليات سيطرة الدولة الاحتكارية تخدم مصـالح المجموعات الرأسمالية الاحتكارية الكبرى ، وأن النسبة الكبيرة من الثروة القومية المركزة فى يد الدولة البرجوازية انمـا تستخدم

لتحضير وشن الحروب ، وأن شركات الصناعات الحربية تضاعف ثروتها بمعدل أكثر سرعة .

وفضلا عن ذلك فان تناقضات الانتاج الرأسمالى لم تختف فى ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية ، بل ازدادت حدة . نعم ، ان حجم وطبيعة الأزمات الاقتصادية فى غضـــون الخمســـينات والستينات من هذا القرن لم يكونا بنفس الصورة المفزعة التى كانا عليها فى العشرينات والثلاثينات ، غير أن هـــذا لا يعنى قط أن الرأسمالية قد « استجمعت أنفاسها من جديد » ، أو أنها تخلصت من واحد من أسوأ شرورها ، أى الترنح بين الصعود والهبوط ، أو بين الازدهار والكساد .

ولا نزاع أن سيطرة الدولة الاحتكارية لها أثر ملحـــوظ على تكرار الانتاج ، ولكنها عاجزة عن التغلب على طابعه الدورى . الا أن هذا لا يعنى قط أنه طبقا لمذهب لينين فان العالم الرأسمالى مقبل اليوم أو غدا على ازمة عالمية شبيهة بالانهيـــار العظيم فى سنوات ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ . بالعكس ، لقد كان لينين أول من نبـه الى أن مرحلة الاحتكار ، وبالذات احتكار الدولة لابد وأن ينعكس أثرها على حجم الازمات وترددها واشكالها ، ولكنها لا تؤثر على الطابع الدورى لتطور الاقتصاد الرأسمالى . وتاريخ تكرار الانتاج الدورى خلال العشرين عاما الماضية يؤكد استنتاج لينين فى هذا الصدد . فقد عانت الولايات المتحدة أزمة فى عام ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ ومرت دول غرب أوروبا بمثل هذه الفترة الحرجة فى ١٩٥٢ــ ١٩٥٣ ، كما أن ازمة ١٩٥٧ــ١٩٥٨ التى أثرت فى كافة البـــلدان الرأسمالية الكبرى يمكن أن تعتبر فى حكم الازمة العالمية ، وفى ١٩٦٤ــ١٩٦٥ مرت فرنسا وايطاليا واليابانبفترة كساداقتصادى وفى ١٩٦٥ــ١٩٦٦ أصابت أزمة الكساد بريطانيا والمانيا الغربية وعلى الرغم من أن الأعمال المالية قد ازدهـــرت بعض الوقت فى الولايات المتحدة ، الا أن التقدم الاقتصادى هناك كان غير منتظم وتتزايد فى سمائه يوما بعد يوم علامات « الجو الملبد بالغيوم » وعلاوة على ذلك ، فان خفض الانتاج الى حد أدنى من القـــدرة الانتاجية ، والبطالة الجماعية المزمنة قد ثبت انهما آفتان للرأسمالية لا علاج لهما .

ولا حاجة بنا الى الخوض فى كافة التطورات الاخيـــرة التى

تميزت بها الامبريالية الحديثة لكى ندلل على سلامة الجوانب الاساسية لنظرية لينين عن الامبريالية ، وصحة تحليله للسمات الاساسية للامبريالية واتجاهات تطورها . وانما يكفى أن نتمعن عددا قليلا من المشاكل الرئيسية للراسمالية فى الستينات لنرى كيف أن نظرية لينين ما زالت صحيحة الآن مثلما كانت منذ عشرات السنين .

ان الرأسمالية تكوين اجتماعى اقتصادى يمثل مرحلة تاريخية كبرى فى تاريخ التقدم الانسانى . وسمتها الاساسية ، أو خلاصة علاقاتها الانتاجية ، هى سيادة الملكية الخاصة لأدوات الانتاج سواء فى مرحلة ماقبل الاحتكار أو فى مرحلة الامبريالية . ولهذا السبب فسوف أبدأ بتطور علاقات الملكية الخاصة فى ظل الرأسمالية الحديثة .

نقد لينين لمبدأ « ديمقراطية راس المال »
والاشكال الجديدة للملكية البورجوازية

لماذا بدأت الملكية الخاصة الفردية تصبح شيئا مهجورا مضى عليه الزمن ؟

أشار لينين أكثر من مرة أنه لايوجد شىء اسمه الرأسمالية الاحتكارية الخالصة . وقد أكدت خبرة عشرات السنين الأخيرة صحة هذا القول . فبينما نجد الاحتكارات تزدهر بحيوية فى كافة البلدان الرأسمالية ، فان هذا لم يقض على أشكال ماقبل الاحتكار فى الاقتصاد الراسمالى التى ما زالت موجودة وملموسة فى كل مكان . وكل ماهناك أن العلاقات بين المجالات الاقتصادية المحتكرة وغير المحتكرة مرت بتغير واضح . فترتب على ذلك أن رأس المال الصغير والمتوسط دخل فعلا فى دائرة الاحتكار اما باعتباره منتجا للسلع نصف المصنوعة أو قطع الغيار .. الخ ، ثم امتدت هذه الدائرة لتشمل تجارة التجزئة والخدمات واعمال التصليح ، ففقد بذلك رأس المال الصغير والمتوسط كثيرا من استقلاله .

وأينما وجدت الملكية الخاصة لادوات الانتاج ، فان التركز المتزايد للانتاج يشكل ارضا خصبة للاحتكارات . غير ان اشكال الملكية الخاصة التى تتميز بها الرأسمالية الحديثة تختلف اختلافا

بينا عن الاشكال القديمة ، وان كانت من حيث طبيعتها ما زالت هى نفسها فى جوهرها . فالملكية الراسمالية لوسائل الانتاج هى التى تحدد فحوى نظام علاقات الانتاج فى التكوين الاجتماعى الاقتصادي الراسمالى بأسره . وفى مرحلة معينة من مراحل تطور الرأسمالية ، تكون عاملا منشطا لتطور القوى الانتاجية . ولكن مع اتجاه الانتاج الى شكله الجماعى شيئا فشيئا تصبح الملكية البورجوازية عقبة فى طريق تطور القوى الانتاجيةالىالامام. ولا نزاع أن التقدم الاقتصادى السريع الذى لم يسبق له مثيل ، الذى حققته البلدان الاشتراكية ، يجعل هذه النظرية الماركسية اللينينية أكثر وضوحا من أى وقت مضى .

وهذا هو السبب فى أن الكتاب الغربيين الذين يكتبون فى هذا الموضوع قد زادوا من جهودهم من أجل الدفاع عن ملكية الرأسمالية الحديثة ، زاعمين أن الملكية العامة الاشتراكية ملكية « بيروقراطية » ، ومحاولين تفنيد التعريف الماركسى اللينينى لطابع الملكية البورجوازية والتحليل الماركسى اللينينى لتطور اتجاهاتها .

ان علاقات الملكية البورجوازية قد طرات عليها تغيرات لاشك فيها ، ولكن هذا لايعنى أن جمهرة الاقتصاديين الغربيين على صواب فى زعمهم أن التحليل الماركسى اللينينى لهذه العلاقات لم يعد سليما. فهم اما يتجاهلون آراء لينين الحقيقية واما يحرفونها ، فى حين ان المطلوب هو توضيح التطور الفعلى فى أشكال الملكية الرأسمالية .

فرأسمالية التنافس كانت تتميز بالملكية الخاصة الفردية لادوات الانتاج ، وهذا الشكل من أشكال الملكية الخاصة كان يتيح لعدد كبير من أصحاب المشروعات الفردية الخاصة أن يعملوا . وقد ظلت المشروعات مدة طويلة اما مملوكة لافراد راسماليين أو لعائلات رأسمالية . ومع تطور القوى الانتاجية ، تزايد تركز الانتاج جنبا الى جنب مع تزايد جماعية الانتاج . وأدى هذا الى تفكك شكل الملكية الرأسمالية العائلية ــ الفردية ، وبدأت فى الظهور تدريجيا مختلف الاشكال المعروفة فى عصرنا .

وكان المستوى التكنولوجى فى كل حقبة تاريخية هو الذى

يحدد الحجم الادنى لما يمكن أن يبلغه مشروع ما ، وأن يظل مع ذلك مربحا .

وهكذا فان التقدم التكنولوجي يرفع أوتوماتيكيا هذا الحجم الادنى للمؤسسات المتنافسة الى الحد الذى يستحيل معه اقتصاديا بالنسبة للمالك الفرد أو العائلة الواحدة أن تديرها • وصناعة النقل ، هى أول ما يخرج من أيدى الملكية الخاصة ، ثم لايلبث أن يتلو ذلك أى خط من خطوط الانتاج الحديثة العلمية المعقدة . وهكذا فان القوى الانتاجية تتجاوز حدود امكانيات الملكية الخاصة الفردية ، وتمتد الى ماوراءها .

وقد يبدو حينذاك أن الرأسمالية يجب أن تنهار عند هذه النقطة • وهذا مايحاول كثير من علماء الغرب أن يفسروا به وجهة النظر الماركسية ، زاعمين أن الماركسية قد ثبت بطلانها حيث لم يقع ذلك الانهيار العام . ولكن هذا ابعد ما يكون عن الحقيقة . ذلك أن الرأسمالية تلتمس ، وتنجح الى حد ما ، فى أن تجد أشكالا تستطيع بها الملكية البورجوازية الخاصة أن توائم نفسها مع الوضع القائم للقوى الانتاجية •

ففى البداية ؛ حلت الشركة المساهمة محل الرأسمالى الفرد ، وهى وسيلة لتخفيف التناقض بين القوى الانتاجية وعلاقات الملكية الرأسمالية سبق أن حللها ماركس منذ زمن طويل . فقد أعطى ماركس دلالة كبيرة لهذا الاتجاه الى استبدال الملكية الفردية لوسائل الانتاج بملكية مجموعة من الرأسماليين ، أو الشركات الاحتكارية • ووصف هذا الاتجاه على النحو التالى : « الغاء لرأس المال كملكية خاصة فى اطار الانتاج الرأسمالى ذاته » وهو « يظهر فى صورة متناقضة لأنه استيلاء من القلة على ممتلكات اجتماعية» (ك • ماركس ـ رأس المال ـ مجلد ٣ ـ ص ٤٢٧ ـ ٤٣٠) •

وفى رأى ماركس أن الشركة ليست فقط تصورا قانونيا أو شكلا تنظيميا ، ولكنها مرحلة جديدة فى تطور الملكية الرأسمالية حيث « •• يحل الرأسمالى المتحد مع غيره محل الرأسمالى الفرد » . (ك . ماركس ـ رأس المال ـ المجلد الثانى ـ ص ٤٤)

وقد ادى تركز الانتاج الى ظهور الشركات المساهمة كشكل من اشكال الملكية الرأسمالية ، وساعد على تكثيف هذه العملية .

ولذلك فلم يكن مصادفة أن يصف كارل ماركس مشروع الشركة المساهمة بأنه مشروع رأسمالي اجتماعي .

ولقد درس لينين بدقة الأشكال الجديدة للملكية الرأسمالية وعند تحليله لعملية تركز رأس المال الذى تعتبر الشركة المساهمة شكلا من أشكاله ، يخلص لينين الى القول بأن « الرأسماليين المبعثرين يتحولون الى رأسمالي جماعي واحد » (ف . أ . لينين مجموعة الأعمال الكاملة ــ مجلد ٢٢ ص ٢١٤) وبما أن الاحتكار على نقيض الملكية الخاصة الفردية ، يمثل ملكية رأسمالية متحدة، فقد أوضح لينين أن « الاحتكار هو الانتقال من الرأسمالية الى نظام أرقى » . (نفس المصدر ــ ص ٢٦٦) .

واليوم ، تحتل الاحتكارات مركزا مسيطرا فى الاقتصاد الرأسمالي حيث الغالبية العظمى عبارة عن شركات ومؤسسات مساهمة ، وفى ١٩٦٤ على سبيل المثال حصلت الشركات المساهمة التى لا تضم أكثر من ١٢٪ من جملة عدد المشروعات فى الولايات المتحدة على ٨٠٪ من اجمالي الربح الناجم عن بيع السلع والخدمات وطبقا لما قال لينين ، فان السيطرة الاحتكارية تعنى مرحلة من مراحل الرأسمالية تبدأ فيها بعض السمات الأساسية المعينة فى التغير الى نقيض ما كانت عليه ، وتتضح فيها القسمات المميزة لفترة الانتقال من الرأسمالية الى تكوين اجتماعي اقتصادى أرقى .

وكما نرى مما سلف ، فان النظرية الماركسية اللينينية هى التى كشفت وفحصت الاتجاه الموضوعي للرأسمالية الى استبدال الملكية الفردية لرأس المال بملكية المجموعة (الشركة المساهمة) . ومع ذلك فان ناقدى اللينينية البورجوازيين يمرون بهذا مر الكرام زاعمين أن الماركسية قد اقتصرت على عهد الملاك الفرديين الذى طال نسيانه ، ولم تتعرض للتطورات الأخيرة . وفى هذا نجد مؤلفات عالم الاجتماع الامريكي أ . بيرل بالغة الدلالة . فهو يزعم أن منارة علم المجتمع « الحقيقي » هى على وجه التحديد « المؤسسة الأمريكية » التى يسميها « أهم أداة ثورية لرأسمالية القرن العشرين ، وأول ما ادى بالرأسمالية الى التطور الى مرحلة لم يكن من الممكن تصورها على أساس النظرية الاقتصادية السابقة » . (ا . بيرل ــ الثورة الرأسمالية فى القرن العشرين ــ نيويورك ١٩٥٤ ــ ص ١٧ ــ ٢٩ ــ ٣٠)

والآن ، فلنتأمل معا ما هى « الاصلاحات الثورية » التى ينسبها بيرل الى المؤسسة الأمريكية . ان جوهر « الثورة » الأمريكية على حد قوله هو أن الاحتكارات قد غيرت من نظام الملكية الفردية وأحلت الملكية الجماعية بدلا من الملكية الخاصة ، وهو يعتبر الاحتكار قمة التقدم الاجتماعى ، لأنه فى رأيه قد أبطل المصالح الضيقة للرأسماليين الفرادى ، وهذا كما يزعم هو جوهر الرأسمالية الامريكية فى القرن العشرين .

ولكن السؤال هو : لماذا كان من الضرورى أن تنتشر مثل هذه الافكار بين الكتاب البورجوازيين ؟

يرجع ذلك أولا الى أنه على الرغم من السخط التقليدى المعهود ضد الاحتكارات ، فان المنظرين من طراز بيرل يدافعون صراحة عنها وبينما كان المعتاد أن يشار الى السيطرة الاحتكارية بالأمس باعتبارها شرا اقتصاديا ، اذا بها تقدم اليوم وكأنها نعمة كبرى .

فالأمر الذى يعرفه الجميع من ان احتكارا واحدا ، او عددا قليلا من الاحتكارات قد يسيطر على صناعةبأكملها ، لايسميه بيرل سيطرة احتكارية على الانتاج والسوق ، بل يعتبره سببا « ثوريا» لتغيير الشكل القديم للملكية الخاصة وتحويله الى شكل أرقىهو الملكية الجماعية الرأسمالية . وبهذه الطريقة ، تقدم السيطرة الاحتكارية على انها « جماعية » مرنة .

ولسوف نعود فيما بعد الى ما نستخلصه من هذه الآراء التى تساق فى الغرب ، ولكننا نكتفى هنا بذكر أن الحجة الرئيسية التى يستخدمها ناقدو الماركسية تأييدا لفكرة « التحول الثورى للرأسمالية » انما هى حجة يعرفها الماركسيون منذ زمن بعيد ، وقد حللها لينين علميا فى كتاباته .

فان تركيز الانتاج فى وقت التقدم التكنولوجى النامى يرغم الرأسمالية على تلمس الوسائل لتخفيف التناقضات بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج ، ويؤدى الى أن تحل الملكية الجماعية محل المالك الفرد . ولكنجوهر الرأسمالية لايتغير حتى فى هذهالحالة، فالشركة المساهمة تتيح لكبار الرأسماليين استخدام مقادير اكبر كثيرا من العمل الاجتماعى المتراكم على شكل رأسمال نقدى لمصلحتهم الخاصة ، وان يزيدوا من استغلالهم للشعب العامل .

تحويل ملكية الشركات المساهمة

ولكن تطور الملكية الراسمالية لايقف عند الشركة المساهمة ، فان هذه لاتلبث أن تكشف عن عدم تجانسها ، وتطورها بعد ذلك يرتبط مباشرة بالاقتصاد الاحتكارى الذى حلله لينين • فالشركة المساهمة تعجل بعملية تركز الانتاج وتؤدى عند حد معين الى ظهور الاحتكارات فالكارتلات العملاقة التى تسيطر عليها الأوليجاركية المالية العليا •

والملكية الجماعية الاحتكارية تؤدى بدورها الى جماعية الانتاج الرأسمالية ، حيث أن هذا الطراز من الملكية يتميز بمستوى مرتفع للغاية لتركز رأس المال والطاقات الانتاجية والعمل وكذلك تركز الناتج والربح بالتالى • ونتيجة لهذا ، تتزايد باستمرار نسبة الموارد الاقتصادية للمجتمع المركزة فى أيدى « رأس المال المساهم » الاحتكارى الذى تملكه عمليا الاوليجاركية المالية والذى يتيح مزيدا من الثراء لقلتها المختارة . والاحصاءات التى تؤيد هذه الحقيقة معروفة للجميع ، ففى المانيا الغربية على سبيل المثال نجد أن سادتها الحقيقيين هم ٥٨٠ من رجال الصناعة الأثرياء يسيطرون على ١٠٠ احتكار من أكبر احتكاراتها •

ولقد تناول لينين بالتفصيل طبيعة ونتائج جماعية الانتاج على أساس ملكية الجماعات . غير أن الكتاب الغربيين يحاولون أن يجدوا تفسيرا خاصا بهم لهذه العملية فى صالح الاحتكارات ، دون أن يتخذوا موقف الهجوم المباشر على استنتاجات لينين • فهم يدعون بأن ملكية الأسهم والسندات قد حطمت الفوارق الطبقية باتاحتها الفرصة لكل فرد أن يصبح مالكا رأسماليا • وبعضهم ، مثل البروفيسور سلفادور ، يؤكد أن الشعب الامريكى ككل قد أصبح مجموعة من الملاك . والبعض الآخر ، مثل كابلان ونادلر .. الخ ، يكتفى بالقول أن الأشخاص المستخدمين بواسطة الشركات الكبرى اساسا هم الذين اصبحوا ملاكا راسماليين .

وهكذا يخرجون مرة اخرى بنظرية « ديمقراطية راس المال » آملين أنها سوف تساعد على حل مشكلتين : تصوير الملكية الاجتماعية بواسطة كل الشعب المطبقة فى البلدان الاشتراكية على انها الأساس الاقتصادى « للبيروقراطية » ، و « الشمولية »

وكذلك للبرهنة على أن الملكية الرأسمالية قد تخلصت – على مسار التطور – من طابعها الخاص واكتسبت بعض سمات الملكية العامة بدون دكتاتورية البروليتاريا أو حتى بدون ذلك الطراز من التأميم البورجوازى المحدود الذى حدث فى بعض البلدان الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية . وهم يفترضون ان الطابع الاجتماعى لهذه العملية يعبر عنه العدد المتزايد لحملة الأسهم من الشعب العامل ، ونظام « المشاركة » .. الخ . ويلح المفكرون البورجوازيون على أن هذا قد أنهى استغلال العمال بواسطة رأس المال ، وقضى على الفارق بين العامل والرأسمالى . وخلاصة القول فى مبدأ « ديمقراطية رأس المال » هو أمر بسيط للغاية . فهم يزعمون أن تركز رأس المال فى الشركات المساهمة قد هز المركز المسيطر لمجموعة قليلة من الرأسماليين . وأصبحت الاسهم الزهيدة الثمن فى متناول كل مواطن . ويقولون أن أى شخص يشترى سهما أو اثنين يصبح شريكا فى ملكية الشركة وبالتالى عضوا فى الطبقة المالكة .

وكل ما أدخل على مبدأ ديمقراطية رأس المال من تحوير هو أنه بينما كان الكتاب البورجوازيون والمراجعون والاصلاحيون فى بداية هذا القرن ينكرون وجود جماعية الانتاج على الاطلاق ، ويصرون على ترديد أن رأس المال لايتركز وانما ينتشر ، فقد عادوا اليوم يصورون تركز الانتاج باعتباره « ملكية عامة حقيقية » ، وفيما عدا ذلك ، فهم يكررون نفس الفكرة القديمة لنظرية « ديمقراطية رأس المال » مع تجديد بسيط . هو تأكيدهم أن أعدادا متزايدة من الشعب تتمتع الآن بحق « الملكية العامة » وأن الأسهم « المملوكة » فى هذه الملكية والتى تدر دخلا معينا ، تعتبر أداة لتحقيق المساواة أكثر فأكثر .

ومنذ بداية هذا القرن هزأ لينين بالنتيجة الرئيسية لمبدأ « ديمقراطية رأس المال » التى تزعم أنه فى ظل الرأسمالية فان حق ملكية الثروة العامة يمتد ليشمل ملايين العاملين ويضعهم بصورة متزايدة على مستوى واحد مع الرأسماليين . وعالج لينين وجهة النظر المراجعة فى هذه المسألة بقوله : « من ناحية الجوهر ، فان اتباع برنشتين وهيرتز وتشيرنوف وبولجاكوف وأشباههم يقولون لنا أن هذه الحقيقة تعنى أن صغار المودعين فى بنوك

الادخار ، يصبحون ملاكا للسكة الحديد ، وحملة صكوك الرهونات على الأراضى ، فهم يجادلون قائلين انها حقيقة انه حتى تلك المشاريع الضخمة والرأسمالية الخالصة مثل السكك الحديدية والبنوك تفقد تمركزها اكثر فأكثر ، وانها تقسم وتنتقل الى أيدى صغار الملاك الذين يحصلون عليها عن طريق ابتياع الأسهم والسندات والرهونات .. الخ .

وانها لحقيقة أن الاغنياء ، أصحاب الملكية ، يزدادون عددا ومع ذلك فما زال أولئك الماركسيون الضيقو الأفق يتشدقون بنظرية التركز العتيقة ونظرية الافقار » . (ف . أ . لينين ـ مجموعة الاعمال الكاملة ـ مجلد ٦ ـ ص ٩٤) .

ثم يستطرد لينين قائلا : « غير أن ما توضحه هذه الحقائق ليس ازدياد عدد أصحاب الملكية وانما : (١) تزايد جماعةالعمل فى المجتمع الرأسمالى ، و (٢) تزايد خضوع الانتاج الصغير للانتاج الكبير » (ف . أ . لينين ـ مجموعة الأعمال الكاملة ـ مجلد ٦ ـ ص ٩٥) .

وقد أكد لينين بوضوح أن ابتياع أحد العمال لعدد قليل من الأسهم لايؤثر قطعلى وضعه كبروليتارى مضطرالى بيع قوةعمله. أما النتيجة الرئيسية لنمو الشركات المساهمة كشكل من أشكال رأس المال ، وبصرف النظر عمن يشترى الأسهم الصغيرة ، فهى فقط تكثيف الطابع الاجتماعى للانتاج ، الأمر الذى يزيد موضوعيا التناقض الرئيسى للرأسمالية .

ويلاحظ لينين أن المشروعات تصبح « .. أقل فأقل « خصوصية » على الرغم من بقائها **كاملة تقريبا** فى أيد خاصة » . اذن فما الذى يستفيده صغار حملة الأسهم ـ وهم عادة من بين الشعب العامل والفئات متوسطة الدخل ـ من هذه العملية؟لاشىء قط لأنهم ـ كما أكد لينين بنوع خاص ـ يصبحون تحت رحمة الشركات الكبرى بطريقة جديدة ، ومعرضين لفقد آخر قدر من مدخراتهم الزهيدة لدىأى تغير فى حالةالسوق أو نتيجةمضاربات كبار رجال المال فى البورصة أو عند افلاس المشروع الذى يحملون أسهمه . ويؤكد لينين هذا بقوله « ان مايدل عليه كثرة هذاالعدد من صغار المودعين ليس عدم تركز رأس المال الكبير وانما تدعيم

سلطة رأس المال الكبير ، الذى يستطيع أن ينتزع آخر درهم من مدخرات الشعب » (نفس المصدر — ص ٩٦) .

وهكذا ؛ فان حقيقة أن عددا متزايدا من الناس يملكون سهما أو بضعة اسهم قليلة لا يغير ولا يستطيع بالتأكيد ان يغير من الطابع الأساسى الاستغلالى للنظام البورجوازى أو ان يلغى الصراعات الطبقية .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، فى المرحلة الثانية ، والمرحلة الراهنة بنوع خاص من الأزمة العامة للراسمالية ، أصبح ضغط رأس المال الاحتكارى أكثر شدة . وهذا ملموس بنوع خاص فى الولايات المتحدة ، قلعة الرأسمالية الحديثة . والتركز الهائل للامكانيات الاقتصادية كفيل بأن يضاعف السخط على الاحتكارات . وأمام هذا الوضع ، ينبرى المتحدثون الضالعون باسم الامبريالية الامريكية لتهدئة حالة السخط محاولين البرهنة على أن تركز السلطة فى يد بضع عشرات من الشركات العملاقة انما هو نتيجة مباشرة « لمبادىء الديمقراطية » ، بل انه تحسين لها . فنجد اقتصاديا معروفا مثل ج.ك . جالبريت يقرر أن الشركات الكبرى هى واجهة الاقتصاد الحديث . وهناك من هذا النوع خمسمائة أو ستمائة شركة يقول جالبريت انها تشكل ذلك الجزء من الاقتصاد الذى نقرن بينه مباشرة وبين المجتمع الصناعى الحديث . والمفترض فى مثل هذا القول أن سيطرة الشركات الاحتكارية هى النتيجة المنطقية للتقدم التكنولوجى .

ويلجأون من أجل البرهنة على أن الشركة « شىء طيب » الى صياغة مغايرة لنفس مبدأ « ديمقراطية رأس المال » الذى فضحه لينين منذ زمن طويل .

فالزعم بأن تزايد عدد المتمتعين بحقوق الملكية انما هو علامة مميزة من علامات الرأسمالية الحديثة يتردد اليوم ويذاع على نطاق لم يكن أحد يتخيله فى بداية هذا القرن .

فالمجموعات الاحتكارية الكبرى بالولايات المتحدة تثابر على أن تنشر عاما بعد عام تقاريرها عن « ازدياد انتشار الملكية فى أمريكا» معتبرة هذا سمة مميزة للنظام الاجتماعى الأمريكى .

ونكتفى هنا بأن نسوق مثالا واحدا ، هو أن مجلس ادارة شركة

الصلب الامريكية أعلن أكثر من مرة أن الولايات المتحدة قد دخلت عصرا جديدا يملك فيه الشعب الامكانيات الاقتصادية القومية ، وفى الصناعة قبل كل شيء .

ولكن الحقيقة ان الوضع بالنسبة للانتاج الصغير انما يؤكد صحة استنتاج لينين الذى يقرر انه مع نمو الامبريالية تحت تأثير تجميع رأس المال فى شكل الشركات المساهمة ، يزداد الانتاج الصغير خضوعا لراس المال الكبير . فالاحتكارات تحول الرأسماليين الصغار والمتوسطين الى مساهمين فيها . وفى الولايات المتحدة على سبيل المثال ، تشكل الأسهم ٢٥ ٪ من مجموع أصول صغار الرأسماليين و ٤٠ ٪ من ممتلكات الراسماليين الأكبر نسبيا .

والاوليجاركية المالية تأمل عن طريق جذب صغار ومتوسطى الرأسماليين أن تجعل منهم حصنا لمقاومة القوى التقدمية .

فصغار المنتجين الذين يملكون وسائل للانتاج وهم لايستخدمون أحدا يكونون شريحة اجتماعية . وقد عرف ماركس هذا القطاع بأنه يتكون من « صغار الصناع وأصحاب الدكاكين والحرفيين والفلاحين » .. ومع أن هؤلاء الملاك الصغار يتحطمون باستمرار على أيدى الاحتكارات ، الا انهم يعاودون دائما الظهور ويواصلون وجودهم كقطاع قائم فى المجتمع . وطبقا للتقديرات السوفيتية فانه فى عام ١٩٦٠ كان هناك ٩٫٠٩٠٫٠٠٠ من مشاريع الملكية الخاصة الفردية فى الولايات المتحدة ، من بينها ٨٫٣٥٠٫٠٠٠ مشروع ، أى ٩٢ ٪ لاتدر أكثر من ٥٠ ألف دولار فى السنة . ونصيبها من جملة عوائد المشروعات الامريكية لايزيد عن ٧ ٪ . (انظر مجلة كوميونيست ـ ١٩٦٧ ـ العدد الرابع ـ ص ١٠٦) .

أما المجموعة الثانية من صغار الملاك فهم أولئك الراسماليون الصغار بالمعنى الصحيح ، أى ، أولئك الذين يملكون وسائل للانتاج ، وبستخدمون عددا صغيرا من العمال والكتبة . والسمة المشتركة التى تجمع بينهم هى اعتمادهم الكلى على رأس المال الكبير والتعرض المستمر لخطر الافلاس لدى أبسط تغير فى الوضع الاقتصادى .

وتدل الحقائق على أنه بينما تظل الاحتكارات تحطم صغار ومتوسطى الراسماليين ، فانها تساعد أيضا على تكاثرهم وارغامهم

على الدخول فى القالب الخاص بها . ومثـال الولايات المتحـدة يؤكد تأكيدا قاطعا النتيجة التى يقررها لينين بأن من المستحيل أن توجد الامبريالية فى صورة خالصة تماما .

فعن طريق طرح الاسهم فى السـوق ، استطاعت الشركات الكبرى أن تهيىء وسيلة فعالة لاخضاع رأس المال الصغير والمتوسط للاوليجاركية المالية . ومن هنا ، فان ابتياع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاسهم لايعنى « ديمقراطية ملكية الشركات الكبرى » ، وانما يعنى مزيدا من اعتماد المستثمر على الاحتكارات العملاقة أو بمعنى أصح ، ما وصفه لينين بانه مزيد من خضـوع الانتاج الصغير للانتاج الكبير .

كذلك أشار لينين الى أن الاوليجاركية المالية استطاعت عن طريق التوسع فى بيع الأسهم الصغيرة ، أن تستنزف مزيدا من المال من السكان وأن تجمع فى أيديها أضأل مدخرات العامة لكى يتحول كل هذا الى مزيد من رأس المال ، أى الى قوة مضادة للعمل المأجور معادية له مساعدة على استغلاله .

ويسوق المدافعون عن نظرية « شيوع الملكية » سـلسلة من المقدمات للبرهنة على الطابع المختلف المزعوم لتوزيع الملكية فى ظل الرأسمالية الحديثة . فيشيرون الى الولايات المتحدة مؤكدين أن عدد حاملى الاسهم فى ازدياد مستمر الى حد سـيصبح معه فى النهاية كل مواطن أمريكى له نصيب فى الملكية الجماعية . ويزيد الاقتصاديون البورجوازيون الامريكيون على ذلك بقولهم ان هـذا الاتجاه ظهر عندما أصبح جميع المستخدمين فى الشركات الأمريكية الكبرى حاملين لاسهمها . ثم يصرون اخيرا على تأكيد فكرة ان الرأسمالية الامريكية قد تمكنت من تحقيق تركيز متزايد للاسهم لدى الجماعات ذات الدخل الصغير والمتوسط . وبالمثل ، فان دعاة « الطريقة الأمريكية فى الحياة » مولعون بالحديث عن الدور المتغير لجموع حملة الأسهم الصـغار مؤكدين أن « ديمقراطية الشركات المساهمة » تجعل لجمهرة حملة الأسهم الكلمة الأخيرة فى شئون الشركة وفى تغيير الدور الاجتماعى للشركات والدوافع التى تحرك نشاطها .

كل هذه العوامل ، كما يزعم الكتاب البورجوازيون ، تدل على أن الأمريكيين قد أصبحوا رأسماليين من نوع مختلف ، وأن حق ملكية رأس المال الاجتماعي قد اتسع ليشمل الشعب الامريكي بأسره .

من اذن الذي يملك امريكا ؟ فلنتمهل ولا نتسرع بالاستنتاج . ان الاحصاءات الرسمية الامريكية تبين أنه في خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة ، تحققت زيادة ملحوظة في عدد الامريكيين الذين يحملون من سهم الى عشرة أسهم . ولكن فلنر ما هي نسبة حملة الأسهم ، بما في ذلك كل أمريكي ابتاع ولو سهما واحدا في أية شركة كانت ، الى نسبة مجموع سكان الولاياتالمتحدة . وسوف يبين الجدول الآتي كيف تغيرت هذه النسبة خلال المدة الطويلة التي جرت فيها تلك التغييرات الجذرية في الرأسمالية كما يزعم كتاب الغرب .

نسبة حملة الاسهم في سكان الولايات المتحدة

التاريخ	جملة حملة الاسهم بالمليون	عدد السكان بالمليون	النسبة المئوية
١٩٣٠	٩–١١	١٢٣ر٠٧٧	٣ر٧–٩ر٨
١٩٥٢	٦ر٤٩٠	١٥٧ر٥٥٣	٤ر١
١٩٥٤	٧ر٥٠٠	١٦٣ر٠٢٦	٤ر٦
١٩٥٦	٨ر٦٣٠	١٦٨ر٩٠٣	٥ر١
١٩٥٩	١٢ر٤٩٠	١٧٧ر٨٣٠	٧ر٠٢
١٩٦٢	١٧ر٠١٦	١٨٦ر٦٥٦	٩ر١
١٩٦٥	٢٠ر١٢٠	١٩٤ر٥٧٢	١٠ر٣

هذه الارقام تبين أن عدد حاملي الاسهم في الولايات المتحدة عدد لايذكر بالمقارنة لمجموع السكان . فبينما زاد هذا العدد من ١١ مليون عام ١٩٣٠ الى ٢٠ مليون تقريبا عام ١٩٦٥ ، فان عدد السكان ارتفع من ١٢٣ مليونا الى ١٩٤ر٥ مليونا في نفس المدة . أي أن النتيجة الأخيرة هي مجرد تغير طفيف في النسبة من ٩٪ الى

٣ر١٠ ٪ وبالتالي ، فان الحديث عن الاتجاه الى أن يصبح كل أمريكي مالكا لنصيب في الشركات المساهمة حديث لا أساس له .

ولكن ماذا تعني حقا هذه الزيادة الرقمية في عدد حملةالأسهم بالولايات المتحدة : ان ازدياد عدد صغار حملة الاسهم يدل على عملية اقتصادية محددة تجرى في المجتمع الامريكي ، دون أن يكون لها مع ذلك اية دلالة مادية فيما يتصل بزعم « شيوع الملكية » في الولايات المتحدة . فعن طريق استنزاف الموارد من السكان على شكل مبالغ صغيرة وضئيلة للغاية ، تدعم الاحتكارات سيطرتها . ويذكر البروفيسور ريجان (الولايات المتحدة) أنه في أوائل الستينات كان ٦ر١ ٪ من مجموع حملة الأسهم يملكون قرابة ٨٠٪ من جملة الاسهم ، بينما الباقي أي ٤ر٩٨ ٪ يملكون فقط ٢٠ ٪ من الاسهم . ولما كانت قيمة جملة الاسهم المملوكة ملكية خاصة تبلغ ٤٠٠ ألف مليون دولار : فان معنى هذا أن ٢٧٢ ألف أمريكي يملكون رأس مال قدره ٣٢٠ ألف مليون دولار بينما الباقون وعددهم ١٦ر٧٢٨ر٠٠٠ يملكون اسهما قيمتها ٨٠ ألف مليون دولار .

وهذه الأرقام تدل على أنه لايوجد مايسمى « شيوع الملكية فالكثرة الغالبة من حملة الأسهم الأمريكيين لا تملك سوى نسبة ضئيلة لاتذكر من الأسهم . واذ تدعو الشركات الكبرى بالحاح الى أن يبتاع كل واحد أسهمها فانهاانما تسعى لاجتذاب مواردجديدة. لتضم مدخرات أفراد الشعب الامريكي الى دورة اقتصادهم التي تؤدى في التحليل النهائي الى تعاظم الجبروت الاقتصادي للاوليجاركية المالية . وهذا هو السبب في تفتيت أسهم الشركات بحيث يصبح من المستطاع شراء السهم الواحد بعشرة دولارات أو بخمسة دولارات أو حتى بدولار واحد . فالسهم الذى قيمته ١٠٠ دولار يقسم الى ٢٠ سهما قيمة كل منها خمسة دولارات ؛ حتى يتيسر للشركات جمع المال من أولئك الذين لايستطيعون دفع مائة دولار في السهم . وبهذه الطريقة احتالت الشركات على جعل السكان يسهمون في تمويل الصناعة الكبيرة .

اذن فالعدد المتزايد من حملة الاسهم لا علاقة له بمسألة المشاركة في الملكية . فحامل الاسهم العادى ـ كما يقول

البروفيسور ريجان — انما هو مودع ، وليس صاحب ملكية . وهذا ، هذا وحده ، هو المضمون الاقتصادى لسعى الاحتكارات الامريكية الى توسيع عدد حاملى الاسهم • ان حامل الاسهم العادى يضع نقوده تحت تصرف أصحاب الملايين الذين يقررون — رغم أن نسبتهم هى ٥ر١٪ فقط من مجموع المساهمين — مصائر الشركات الضخمة • وليس لحامل الاسهم الصغير من كلمة فى شئون الشركة الا مثل ما للمودع من كلمة فى عمليات بنك الادخار الذى يودع فيه نقوده . ومع وجود مئات الألوف من المساهمين فى « ملكية » الشركة ، فان مايملكه الواحد منهم عمليا — وكما يقرر البروفيسور ريجان — انما هو رأس مال رمزى ، وليس الشركة . وهذه الملاحظة تدل بدقة على الوقائع الحقيقية للرأسمالية الأمريكية من نمو عدد صغار حملة الاسهم انما هو دلالة على حدة التناقض بين تزايد جماعية المشروعات ، وبقاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى أيدى حفنة قليلة من أصحاب الاحتكارات الضخمة .

وهكذا نرى أن النتائج الفعلية للتوسع فى عدد صغار المستثمرين لا علاقة له بما يدعيه دعاة الرأسمالية الأمريكية من أنه اتجاه الى تحويل كل فرد أمريكى الى حامل اسهم •

وأيا كان عدد صغار حملة الاسهم فان هذا لايغير طبيعة النظام الرأسمالى . فان حفنة صغيرة من الاحتكاريين مازالت تمسك بالزمام ، وتتمتع بالسيطرة الكاملة على الاقتصاد . وتخضع تطور الانتاج لما يحقق لها أقصى حد من الربح • اما التناقض بين العمل ورأس المال ، فاذا كان قد حدث فيه شىء فهو انه تزايد وتعاظم • فعلى الرغم من تزايد عدد حملة الأسهم فان موقف البروليتاريا وعلاقتها بوسائل الانتاج ما زال كما هو . وهذا يعنى تفاقم التناقضات فى الأسلوب الرأسمالى للانتاج ، تلك التناقضات التى ستؤدى حتما الى أن تستبدل به ثوريا الاشتراكية .

وعلاوة على ذلك فان ناقدى الماركسية اللينينية يزعمون أنه بينما سيصبح جميع الامريكيين فى المستقبل حملة اسهم ، فان العاملين منهم بالشركات الكبرى قد أصبحوا كذلك بالفعل • غير أن هذا أيضا ليس سوى مجرد قول مزعوم لا دليل عليه .

نسبة عدد حملة الاسهم الى عدد المستخدمين بأجر من سكان الولايات المتحدة

سنة	عدد حملة الاسهم بالمليون	عدد المستخدمين بأجر من سن ١٤ سنة فما فوق باستثناء افراد القوات المسلحة بالمليون	نسبة حملة الاسهم
١٩٢٧	٤ ــ ٦	٦ ر٤٧	١٢ر٥
١٩٥٢	٦ر٤٩٠	٣ ر٦١	١٠ر٦ ٪
١٩٥٤	٧ر٥٠٠	٢ ر٦١	١٢ر٢ ٪
١٩٥٦	٨ر٦٣٠	ــ ر٦٥	١٣ر٤ ٪
١٩٥٩	١٢ر٤٩٠	٦٩ر٣٩	١٩ر ــ ٪
١٩٦٢	١٧ر٠١٠	٧١ر٨٥	٢٥ر ــ ٪
١٩٦٥	٢٠ر١٢٠	٧٥ر٦٣	٢٧ر٨ ٪

وكما نرى فى هذا الجدول ، فان نسبةحملة الأسهم أعلىبشكل ملحوظ بين المستخدمين بأجر ، منها بين السكان بشـــكل عام . فبالمقارنة بأرقام الثلاثينات ، نجدها أكثر من الضــعف . غير أن هذا لايبرهن على أن كافة المستخدمين بأجــر فى الولايات المتحدة يملكون اسهما . فحتى سنة ١٩٥٦ كان عدد من يحمل أســـهما من هؤلاء أقل من مثيله في عام ١٩٢٧ قبل الأزمة ، ثم طرأت زيادة طفيفة عام ١٩٥٦ ، وزيادة ملحوظة فقط ، خلال السنوات العشر الأخيرة ، وهذا يبين أن مايزعمه الاقتصاديون البورجوازيون أبعد ما يكون عن الحقيقة .

كذلك الزعم ان طبيعة توزيع الاسهم قد تغيرت فيمـــــا بين الــ ٢٥ ٪ من العاملين بالمؤسسة الذين يحملون اسهما ، والذين هم فى غالبيتهم الساحقةمن المديرين والرؤساءالكبار ، أى أن معظمهم من أفراد الطبقة الرأسمالية وخبراء فنيين . ومن ثم نجــــد أن الموظفين الاداريين يمثلون ٤٤ر٨ ٪ من حملة اسهم المؤسســـات وان ١٩ر٤ ٪ هم من المستخدمين ، ومن بين هؤلاء ١ر٤ ٪ من العمال أنصاف المهرة ، و ٢ر ٪ من العمال غير المهرة وذلك على الرغم من أن العمال يمثلون العدد الاكبر من مستخدمى المؤسسات .

ولكن هناك مسألة أخرى جديرة بالاعتبار • فمن المعروف جيدا أن الاسهم كثيرا ماتعطى على سبيل الخداع للعمال بهدف تقويض التضامن النقابى • فالعمال الذين يمتلكون اسهما لايتوقع منهم أن يشتركوا فى عمل من أعمال الاضراب ، وانما يتعهـــــدون بالولاء للشركة •

وبالتالى ، فان اتاحة الحصول على الاسهم للعاملين بالاجـــر والمرتب انما هو جزء من العدوان الرأسمالى على حقوق العمـــال • فالعامل الذى أصبح حامل أسهم يصبح مرتبطا برأس المال الكبير ويكتسب احساسا بأنه أصبح جزءا من نظام المال والأعمال •

والآن • فلنر اذا كان ما يقوله الاقتصاديون البورجوازيون عن تزايد تركيز وجود الاسهم بين يدى الفئات منخفضة الدخل صحيحا من الناحية العملية أم غير صحيح •

ان الاحصاءات تدل على أنه يوجد بين هذه الفئات نســـــبة ضئيلة تتراوح بين ٥ و ٧ ٪ هم الذين يحملون اسهما ، فى مقابل ٩٣ ــ ٩٥ ٪ لايحملون أسهما على الاطلاق ، ولم يحدث الى الآن شىء يغير من هذه النسبة •

ويزعم أصحاب دعوى « ديمقراطية رأس المال » أن توزيع ملكية « رأس المال الجماعى » يحول دون التركيز المفرط فى الثروة .

وهذا أيضا زعم تدحضه الحقائق . ففى « كتـاب امبراطورية اصحاب الاموال الكبيرة » يذكر المؤلف ف • بيرلو ان نصـــف مليون اسرة أمريكية فى الطبقة العاملة يملكون اسهما تقدر بنحـــو ٢ر٠ ٪ من جملة الأسهم المتداولة فى الولايات المتحدة ، وان ٩٧٪ من العمال لايتمتعون حتى بهذا النصيب الرمزى فى ملكية أدوات الانتاج • (ف • بيرلو ــ أمبيريجا فينانسرفيخ ماجنـــاتوف ــ موسكو ــ ١٩٥٨ ــ ص ٥٠) •

بل وطبقا للاحصاءات الرسمية الأمريكية ذاتها ، نجد أن القيمة الكلية للاسهم التى تحملها أسر العاملين بالأجر فى ١٩٥٥ ، تبلغ ٧٥٠ مليون دولار ، أو ٣ر٠ ٪ من القيمة الاجمالية للاسهم حسب سعر السوق • وهذه الارقام انما تؤكد استنتاج لينين انه حتى اذا حمل العامل حفنة من الأسهم فان هذا لايجعل منه صاحب أملاك ، أو يعفيه من ضرورة بيع قوة عمله ليكسب قوت يومه ، فالعمل لايزال

سلعة تباع وتشترى ، ولا عجب فى ذلك ، فان الجزء الاساسى من الملكية الرأسمالية يتركز فى ايدى الاوليجاركية المالية ، وهـــذا التركز قد ازداد منذ العشرينات والثلاثينات . والمؤسسة يسيطر عليها فى العادة من مساهم واحد الى خمسة مساهمين يملكون نحو خمسة أو عشرة فى المائة من أسهمها • وبانضمامهم معا يفرضون ارادتهم على الباقين من أجل انتخاب مجلس ادارة يرعى مصالحهم قبل كل شىء • ومجلس الادارة عادة يكون أداة فى أيدى كبار حملة الاسهم الذين يملكون مركز السيطرة بأسهمهم • وهؤلاء البارونات الماليون اما ينتمون الى الصفوة المالية ، أو يرتبطون بها ارتباطا وثيقا . والنتيجة هى أن الأوليجاركية المالية تتمتع بسلطان لاحد له ، بل ان سلطانها يزداد كلما ازداد عدد صغار حملة الأسهم . وهذا منطقى تماما • فكلما زاد عدد الاســـهم الموزعة بين صغار حملة الاســـهم العاجزين عن حضور الاجتماعات الســـنوية للجمعية العمومية أو التأثير على عمليات المؤسسة ، كلما أتيح بشكل أكبر للاوليجاركية المالية أن تعزز سلطانها . وهكذا ، فان التركز الحالى لكافة أشكال الملكية الرأســـمالية ، بما فى ذلك الملكية الاجتماعيـــة ، فى أيدى الصـــفوة المالية التى يقل عددها شـــيئا فشيئا ، يدحض كافه التنظيرات الأخيرة التى تتحدث عن « ديمقراطية رأس المال » فى الولايات المتحدة •

وفى كتاب البروفيســـور جالبريت الذى يعرض فيه النظرية الجديدة المزعومة عن طبيعة الشركات والمؤســـسات الامريكية ، يولى المؤلف اهتماما ملحوظا لمصدر السلطة الاقتصادية • وعندما يشـــير الى النمو الحتمى فى عدد صغار حاملى الاسهم يجد نفسه مضطرا الى تقييم آراء أولئك الاقتصاديين البورجوازيين الذين يزعمون أن هذه الكتلة الضـــخمة من حملة الاســـهم لا تملك الشركات فقط ؛ وانما تديرها أيضا ، ولما كان يدرك أن هذه المزاعم تتناقض مع الحقيقة ، فانـــه يعبر عن عدم موافقته عليها قائلا أن حملة الاســـهم كانوا مستبعدين دائما من الأســـهام بأى طريقة فعالة فى المؤسسة . وهكذا ، يعترف جالبريت أن كتلة صغار حملة الأسهم ليس لديها أية فرصة للتأثير فى شئون المؤسسة أو الاشتراك اشـــتراكا فعالا فى ادارتها •

حقا أنه ليس هناك شىء جديد فى هذا الاعتراف ، فهو لايعدو

القول بأن تطور الرأسمالية يجعل من المالك الرأسمالى (وفى هذه الحالة أى حامل أسهم كبيرا كان أم صغيرا) شخصا لا قيمة له فى الانتاج الصناعى الحديث • فقد كتب كل من ماركس وانجلز حول التفرقة بين رأس المال كملكية ، ورأس المال كوظيفة ، منذ زمن بعيد . واكد انجلز فى كتابه « الرد على دوهرنج » أن انتقال المشروعات الكبرى ، مثل السكك الحديدية وما الى ذلك الى أيدى الشركات المساهمة أو الدولة قد أكد أن البورجوازية لا لزوم لها فى ادارة القوى الانتاجية الحديثة • وانها لحجة من عديد من الحجج المؤيدة للرأى الماركسى اللينينى القائل بأن علاقات الانتاج الرأسمالية سوف تلغى حتما لتحل محلها الملكية الجماعية الاشتراكية •

غير أن جالبريت ، مثله مثل سائر الاقتصاديين البورجوازيين المدافعين عن الرأسمالية يستخلص من هذه الحقيقة ذاتها أن طبيعة الرأسمالية قد تغيرت • فيفسر متعسفا انعدام الفرصة أمام صغار حملة الاسهم فى أن يكون لهم دور فى ادارة الشركات بأن هذا دليل على أن هناك فصلا كاملابين ملكيةالشركة والسيطرة الفعليةعليها. غير أن هذا الزعم يشوه الواقع الحقيقى للامور ، ولا يستطيع جالبريت أن يدلل عليه . فقاعدة « السهم الواحد بصوت واحد » تعنى اعطاء كافة السلطات لاولئك الذين يملكون العدد الاكبر من الاسهم • وهذه المجموعات من أصحاب الملكية ، الصفوة الاحتكارية هم السادة الحقيقيون للمؤسساتوالشركات . فهم يسيطرونعلى الاسهم كلها ، ويقررون من الذى يجلس فىمجلس الادارة ، ويعينون مديرى الشركة ، أى أنهم باختصار يحكمون المؤسسة . وفى كلما يتصل بعملياتها ، فان مساهما واحدا كبيرا يكون له ثقل أكبر من الالاف من حملة الاسهم الصغار •

والمسألة اليوم ليست أن يعترف المرء أو لا يعترف بتطور الاشكال المختلفة للملكية الرأسمالية ، وانما الشيء الرئيسى هو ما الذى يستخلصه المرء من هذه الحقائق ؟ والواقع يبين أن تحليل لينين لطبيعة الملكية الرأسمالية والدور الذى تلعبه الاشكال المختلفة للملكية الرأسمالية هو الذى يهيىء لنا الوسيلة الوحيدة لتقييم المحتوى الحقيقى للعلاقات الاجتماعية للرأسمالية الحديثة •

بيد أن هذا التحليل لا يقتصر على كونه دراسة للملكية الجماعية

الرأسمالية ، بما في ذلك الملكية الاحتكارية • وانما هو يساعد على توضيح طبيعة ملكية الدولة ، وهو شكل اكتسب مكانا بارزا في الهيكل الاقتصادي الرأسمالي خلال عشرات السنين الأخيرة .

ملكية الدولة البورجوازية

هناك جوانب معينة من النشاط الاقتصادي المنبثق عن الثورة العلمية التكنولوجية أضخم بكثير من أن تستطيع حتى أكبر الاحتكارات الخاصة أن تقوم بها • ولعل أبرز الأمثلة على ذلك الطاقة الذرية والاتصالات الفضائية ، ومحطات القوى الحديثة والنقل فالقوى الانتاجية الجماعية المعاصرة يجب أن تدار بوساطة المجتمع ككل • ومن هنا ، فان الحياة ذاتها تتطلب أعلى أشكال الجماعية ـ أي سيطرة الدولة على وسائل الانتاج • ولكن الأوليجاركية المالية تحاول أن تتخلص من التناقضات المحتدمة عن طريق رفع مستوى الجماعية في الملكية الرأسمالية بحيث تتمشى مع جماعية الانتاج • أو بمعنى أصح ، أن رأس المال الاحتكاري يحاول الان جاهدا أن يتكيف مع القوى الانتاجية التي تجاوزت بالفعل حدود قدرة الاسلوب الرأسمالي في الانتاج •

ومن ثم فان ادارة القوى الانتاجية الحديثة على مستوى قومي قد أصبحت اليوم تشكل ضرورة موضوعية تفرض على الاحتكاريين قبولها حتى وان كانت لا تتفق مع طبيعتهم الظامئة للربح • فرأس المال الاحتكاري لا يستطيع أن يمضي في المنافسة الاقتصادية مع الاشتراكية دون أن يضطر الى تنمية ملكية الدولة الرأسمالية • وفي كثير من الحالات تتعايش الملكية الاحتكارية الخاصة ، مع ملكية الدولة الاحتكارية . ويتضح اليوم أكثر فأكثر الاتجاه الى نمو ملكية الدولة الاحتكارية الذي أشار اليه لينين منذ أكثر من خمسين عاما •

ويحاول علماء الاقتصاد والاجتماع في الغرب ان يصوروا تطور الملكية الرأسمالية ، وخصوصا ظهور ونمو ملكية الدولةالرأسمالية، كأنه عملية « محو ذاتي » للرأسمالية القديمة ، ومولد مجتمعجديد أرقى من الرأسمالية . وهناك نظرية سائدة في الغرب الآن تزعم أنه أثناء عملية التحول خرجت الملكية الرأسمالية عن أن تكون

ملكية خاصة وتحولت الى أرقى شكل من أشكال الملكية عرفه العالم الحديث ، وهو الملكية الرأسمالية العامة على الشيوع . ومن ثم يزعمون أنه لا يوجد فارق جوهرى بين الملكية الاشتراكية وبين ملكية الشركات والدولة البورجوازية ؛ وهذا فى زعمهم يدحض واحدا من المفاهيم الرئيسية لنظرية لينين عن الامبريالية والثورة الاشتراكية .

ومنذ عشرين أو ثلاثين سنة مضت ، كان أنصار نظرية « شيوع الملكية » يبدأون من القول الذى يزعم عدم تركز الانتاج ورأس المال . وكانوا يرفضون التحليل الماركسى اللينينى عن تركز وتمركز رأس المال باعتباره تحليلا غير عملى . ولكن نمو المؤسسات العملاقة أثبت أن هذا الافتراض كان باطلا . الا أنه كان يمثل بالنسبة للمدافعين عن الاحتكارات مخرجا من موقف حرج . والان هاهم أولاء ينبرون لتصوير الاحتكارات باعتبارها أعظم وسيلة « انسانية » و « فعالة » لاقامة الملكية العامة الرأسمالية التى ـ كما يقولون ـ هى أرقى منجزات العصر الحالى ، وأرقى حتى من الملكية الاشتراكية . غير أنهم وهم يسعون جاهدين الى اثبات هذا القول ، يضطرون الى مراجعة نظرية « ديمقراطية الرأسمالية » ، ويرفضون حجتهم التى كانت تقول بأن جماعية الانتاج لا تحدث فى ظل الرأسمالية .

والواقع أن تركز رأس المال وجماعية الانتاج ، قد وصلا الى مرحلة لا يستطيع معظم الكتاب البورجوازيين أن يغمضوا عيونهم عنها . ولذلك فهم يتحولون الى نقد أولئك الكتاب الذين يعتبرون تركز رأس المال ظاهرة سلبية . وهكذا نرى ج . جالبريث ، و ك . بالدينج ، و أ . بيرل وغيرهم يعلنون ان التركز المتزايد لرأس المال وجماعية الانتاج ، وتعاظم قوة الشركات ، انما هى مزية عظمى من مزايا « المدنية الأمريكية » .

وعلى نقيض ما كان يحدث فى العشرينات والثلاثينات ، يوجد اليوم قدر كبير من المؤلفات الاقتصادية التى تسوق الحقائق لتبرهن على أن تطور الرأسمالية مصحوب بتركز رأس المال . غير انهم يستخلصون من هذا فجأة ان التركز المتزايد لرأس المال ، وتجميع قوة الاحتكار هو الطريق الوحيد المقبول لاقامة الملكية العامة

الرأسمالية . وبهذه الطريقة يحاول الكتاب البورجوازيون اخفاء الطابع الحقيقي للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية القائمة على أساس الملكيه الخاصة ، وستر أسباب التناقضات الرأسمالية الاساسية وتصوير العملية الفعلية لجماعية الانتاج بطريقة يخيل معها أن الملكية الخاصة الرأسمالية قد تحولت الى ملكية جماعية رأسمالية يملكها كل أبناء المجتمع . ثم يزعمون أنه مادام الأمر كذلك ، فلم يعد ثمة وجود للعداوات الطبقية . ولم يعد هناك حاجة الى الصراع الطبقى .

ولكي يدعموا نظرتهم بتفسير نظرى يقدم هؤلاء تفسيرا غير سليم قط لمقولة الملكية ومعناها ، فالكتاب البورجوازيون والمراجعون يرون الملكية في حدود قانونية بحتة . غير أن هذا لا يستطيع أن يكشف عن مضمونها السياسى . فالملكية فى حد ذاتها ليست مقولة قانونية وانما هى علاقة بين أناس مرتبطين بالانتاج الاجتماعى . وعلاقات الانتاج . مثل العلاقات المتصلة بالتوزيع تنبثق من علاقات الملكية الاقتصادية الموضوعية ؛ التى تحدد طابع أسلوب الانتاج . ولاشك ، بالطبع أن مثل هذه العلاقات فى المجتمع الطبقي ينص عليها القانون . ولكن القواعد القانونية ليست سوى انعكاس للعلاقات الاقتصادية الموضوعية التى هى بطبيعتها أكثر عمقا .

فعندما تكون العلاقات الرأسمالية للانتاج هى السائدة ، فان الملكية من أى نوع تبقى ملكية رأسمالية . انها الاساس الاقتصادى للاستغلال الرأسمالي . وهى تختلف اختلافا جذريا عن الملكية الاشتراكية العامة . وبالعكس ، فان الملكية الاشتراكية هى اجتماعية حقة ، وهى ملك للشعب كله والدولة الاشتراكية تديرها نيابة عن المجتمع كله .

ومن ثم فان أشكال ملكية الدولة الاشتراكية هى فى الظروف الحالية أكثر أشكال الملكية الاشتراكية العامة تقدما . والملكية الاشتراكية تستلزم علاقات الانتاج الاشتراكية من التعاون والعمل كرفاق مما يمنع استغلال الانسان للانسان بأى شكل من الأشكال . والملكية العامة فى البلدان الاشتراكية هى التى وضعت الاساس لتطبيق القانون الاقتصادى الخاص بالاعتمادات الاجتماعية الذى يقسم الرصيد الاجتماعى لناتج العمل قسمين : أحدهما

للعناية بالاحتياجات العامة ، والآخر لسد حاجة الاستهلاك الفردى .

وفى ظل الاشتراكية ، وهى الطور الاول للشيوعية ، يوزع القسم الأخير طبقا لحجم ونوعية العمل المبذول . فكلما ازداد ما يعمله المرء لخير المجتمع ، وكلما تحسن ما يعمله ، ازداد ما يحصل عليه من المجتمع .

ان النظرية الماركسية ـ اللينينية تبرهن على انه بصرف النظر عما اذا كانت وسائل الانتاج مملوكة بواسطة الراسمالى الفرد أو المؤسسة أو الوحدة الادارية أو الدولة البورجوازية فان الطابع الجوهرى للملكية الرأسمالية لايتغير . وفى جميع الأحوال يبقى راس المال دلالة على علاقة محددة تاريخيا بين الناس فى المجتمع الرأسمالى . والغاء الملكية الرأسمالية وظهور الملكية العامة الحقيقية أى الملكيه الاشتراكية ، لا يتأتى الا نتيجة للثورة الاشتراكية واقامة السلطة السياسية للشعب العامل .

ويقول لينين : « ان التحرير الحقيقى للطبقة العاملة يتطلب ثورة اجتماعية ـ ثورة يجرى التحضير لها عن طريق كل جوانب التطور للراسمالية ـ اى الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ونقلها الى الملكية العامة ، واستبدال الانتاج الراسمالى للسلع بالتنظيم الاشتراكى لانتاج البضائع المادية بواسطة المجتمع ككل ، بهدف توفير الرخاء الكامل والنمو الشامل الحر لكل أبنائه » (ف . أ . لينين ـ مجموعة الاعمال الكاملة ـ مجلد ٦ ـ ص ٢٨) .

وقد ركز لينين بنوع خاص على أن « دكتاتورية البروليتاريا شرط سياسى ضرورى للثورةالاجتماعية » . (مجلد ٦ ـ ص٢٩).

غير ان الجماعية الاشتراكية ليست اجراء واحدا ، وانما هى عملية مطولة . فالغاء الملكية الراسمالية الخاصة ليس سوى بداية ونزع ملكية غاصبى الملكية هو خطوة اولى نحو اقامة الملكية الاشتراكية وتنفيذ الجماعية بطريقة اشتراكية . وبعد هذا يجب على البروليتاريا أن تنصرف بكليتها الى عمل تنظيمى اقتصادى متواصل من أجل وضع اشتراكية الانتاج فى التطبيق . وهذه المرحلة الثانية من مراحل الجماعية الاشتراكية هى أصعب واطول عملية من عمليات الجهد الخلاق ـ كما يقول لينين ـ لتنظيم

شبكة على اقصى حد من التعقيد والدقة للعـــلاقات التنظيمية الجديدة .

وهذه المفاهيم تبين بجلاء الى أى حد يخطىء المدافعـون عن الرأسمالية خطأ كبيرا فى تصوير عملية خلق ملكية عامة حقيقية ، ومدى خطأ محاولات التسوية بين عملية جماعية الانتاج التى تجرى فعلا فى الحقبة الامبريالية ، وتطور الملكية العامة الحقيقية فى ظل الاشتراكية . والحقائق تثبت بما لا يقبل الجدل استنتـاج لينين ان جماعية الانتاج والملكية فى ظل الرأسمالية لا تفعل أكثر من تقليل عدد ملاك رأس المال ، وتعزيز سلطة الاوليجاركية الماليـــة . وفى التحليل النهائى لا يهم فى شىء أن يكون علينا أن نتعامل مع الملكية الفردية أو المشتركة أو الاحتكارية أو ملكية الدولة لأنها جميعا فى ظل الرأسمالية الحديثة ليست سوى ملكية رأسمالية .

وهى ولا شك لها ملامحها المتباينة . ولـــكنه تباين لا يرتبط الا بمدى اتساع مجال الاستغلال . فشكل الملـــكية فى الشركات المساهمة يستوعب رأس مال خارجيا والمدخرات الصغيرة لابنـاء الشعب العامل ، بينما الاحتكار يمد سيطرته الى رأس المال خارجه ويضاعف مجال الاســـتغلال ، أما الدولة ، فانها بفضـــل الملكية الرأسمالية المتجمعة لديها تبيح للاوليجاركية المالية أن تسيطر ليس فقط على نسبة كبيرة من اجمالى رأس المال فى المجتمع ، ولـكن أيضا على جزء ملحوظ من الدخول الشخصية للمواطنين كذلك .

أما الضرائب فهى من ناحية جزء من قيمة فائض الانتاج الذى يستولى عليه الرأسماليون ، وهى من ناحية أخرى جزء من قيمة الناتج الضرورى للعمال وغيرهم من فئات الشعب العامل . وربح المشروعات الحكومية هو الشكل البديل لفائض القيمة الذى يخلقه العمال المأجورون المستخدمون فى هذه المشروعات . وهذه هى العناصر الرئيسية لتراكم القيمة الذى يتركز فى أيـدى الدولة البورجوازية .

فاذا اتيح لمثل هذا التراكم الضخم للقيمة فى يد الدولة سياسة تتبع لصالح الشعب ، فانه يمكن أن يستخدم لسد العـــديد من الاحتياجات العامة وحل الكثير من المشاكل الاجتماعية . غير أن الخبرة تؤكد أن هذا لا يمكن أن يتم الا فى ظل دكتاتورية ديمقراطية

ثورية للطبقة العاملة وسائر فئـــات الشعب العــامل التى تنتزع السلطة السياسية من البورجوازية الاحتكارية .

ولكن الوضع يختلف أساسا مادامت الاحتكارات محتفظة بالسيطرة السياسية . فالنسبة الكبرى من اجمالى القيمة المركزة فى أيدى الدولة تستخدم فوق كل شىء لصالح الاوليجاركية الماليـــة التى تسلم لها اما مباشرة على شكل معونات أو قروض بشروط يسيرة أو بدون فائدة .. الخ ، أو بطريق غير مباشر بأن تدفع الحكومة أسعارا باهظة ثمنا لمشترياتها ، أو عن طريق الانفاق الحربى ، أو على العموم عن طريق تهيئة الظروف الكفيلة بالحفاظ على الاستغلال الرأسمالى . والحقائق التى تؤكد هذه النظرية الماركسية معروفة للجميع . وهذا هو السبب فى أن الواقع الرأسمالى اليوم شاهد لا ينقض على صحة استنتاج لينين أن تطور مختلف أشكال ملــكية الدولة يجعل من مسألة السلطة هى المسألة الرئيسية .

فالمهم هنا هو : لصالح من تستخدم الملكية ؟ هذا هو « البرزخ الكبير » بين الرأسمالية والاشتراكية . ان الاقتصاديين الغــربيين يصورون ملكية الدولة الراسمالية كملكية عامة ولكنها أبعد ماتكون عن ذلك ، انها فى الحقيقة ملكية احتكارية مجمعة .

غير ان ملكية الدولة لا تقتصر على مجال الأعمال المالية فقط . فالعنصر الاساسى هو ملكية الدولة ومالية الدولة ونظام الائتمان . ففى الولايات المتحدة تقدر جملة أصول الدولة بمبلغ ٣٥٠ر٧ الف مليون دولار ، بما فى ذلك مواد حربية قيمتها ١٧٠ر٨ الف مليون دلاور ، ومشروعات دولة وخدمات مكتبية قيمتها ٥٠ر٣ الف مليون دولار ، وموارد النظام المالى بمبلغ ٥٣ر٦ الف مليون دولار ، وذهب وموجودات أخرى ذات قيمة بمبلغ ٢٩ر٢ ألف مليــون دولار ، وأراض قيمتها ١٩ ألف مليون دولار ، وممتلكات أخــرى قيمتهــا ٢٧ر٨ الف مليون دولار . (انظر الكوميونيست رقم ٢ — ١٩٦٨ — ص ٩١) .

والاحتكارات تستخدم سيطرة الدولة الاقتصادية كوســيلة لرفع شأن الملكية الراسمالية . ولكن الانتاج الراسمالى فى الاساس انتاج خاص . الا ان دىالكتيك الحياة يقضى بأن النتائج الموضوعية لسيطرة الدولة ، واتجاهاتها على المدى الطويل لا تلبث أن تقوض

فى نهاية الامر علاقات الملكية الرأسمالية بدلا من تعزيزها . ورأس المال الخاص لم يعد بوسعه أن يوفر أسباب النمو لقوى الانتاج الاجتماعية ، وبذلك يتضح أن الانتاج يستطيع أن يتطور بدون الملكية الخاصة . ولكنه لا يستطيع أن يتطور الا اذا تحقق تطبيق مبدأ الملكية العامة . ويتضح يوما بعد يوم أن طبقة أصحاب الملكية الرأسمالية قد أصبحت طبقة لا لزوم لها فيما يتصل بنمو الانتاج. وواضح أن نظام الانتاج وعلاقات السوق والمحاسباب التى قد تشكلت فى ظل النفوذ الاحتكارى قد بدأت اليوم تتجاوز القالب الرأسمالى ، وتجذب الاقتصاد الرأسمالى « .. الى نوع من النظام الاجتماعى الجديد .. نظام انتقالى بين المنافسة الحرة الكاملة والجماعية الكاملة » . (ف . أ . لينين ـ مجموعة الأعمال الكاملة ـ مجلد ٢٢ ـ ص ٢٠٥) .

وان هذا القول يبدو اليوم أكثر انطباقا على الاقتصادالرأسمالى المؤمم الحديث الذى تؤكد تناقضاته أكثر فأكثر صدق نبوءة لينين بأن « .. الأسلوب الرأسمالى للانتاج ، قد خلق بنفسه الظروف المادية التى لابد ان يفنى بها . ان العملية عملية تاريخية » (ف ا . لينين ـ مجموعة الاعمال الكاملة ـ مجلد ١ ـ ص ١٧٣) .

غير أنه من المؤكد أن الرأسمالية لن تنهار من تلقاء نفسها . وقد كان لينين يؤكد دائما أن الاشتراكية لا يمكن أن تقوم الا فى أعقاب ثورة اشتراكية مظفرة هى وحدها التى تجعل من الممكن البدء فى تطوير الملكية العامة الحقيقية ، كأساس اقتصادى للاشتراكية . وعلى النقيض من أى شكل من أشكال الملكية الرأسمالية ، فان جوهر الملكية الاشتراكية على نطاق الامة بأسرها هو أولا أن تؤمم كافة وسائل الانتاج الرئيسية وتكون ملكا للشعب العامل ، وثانيا وهو الاهم أن تستخدم الملكية العامة فعلا لصالح كافة أبناء المجتمع فى ظل خطة اقتصادية وطنية موحدة . وتوزع حصيلة الانتاج الاجتماعى توزيعا منظما مستهدفة الاشباع المتكامل لكافة الاحتياجات المادية والثقافية لكافة أبناء المجتمع .

ويؤكد تحليل تطور أشكال الملكية الراسمالية ضرورة التمييز بوضوح بين ملكية الجماعة البورجوازية والملكية العامة ، اذ أن مضمونها الخاص المتصل لا يجعل من الممكن لاى شكل من أشكال

الملكية الرأسمالية أن يكون ملكية عامة حقيقية .. ومن وجهة النظر هذه ، فان فكرة الملكية العامة الرأسمالية فى حد ذاتها فكره غير معقولة . وليس من قبيل المصادفة أن تستخدم هذه الفكرة نفسها للدفاع عن الرأسمالية وخدمة النظرة المعاديةللشيوعية التى تحاول « اثبات » أن الاشتراكية والرأسمالية لا يختلفان من ناحية الجوهر ، ولتأييد فكرة « التلاقى » . غير أن هذا كله لن يجديهم شيئا ، فالملكية العامة تعبر عن الجوهر العميق لعلاقات الانتاج الاشتراكية ، ولمجتمع الغى التناقضات الطبقية ، أما الملكية البورجوازية فسواء كانت ملكية فردية أو جماعية أو قومية فانها تستلزم قالب علاقات الانتاج الرأسمالية – أى نظاما يقوم على التناقضات الطبقية ومجتمعا يقوم على الاستغلال الواسع للعمل المأجور بوساطة راس المال .

وعندما يقول لينين أن « الاحتكار هو مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى نظام ارقى » . (ف . ا . لينين – مجموعة الأعمال الكاملة – مجلد ٢٢ – ص ٦٦) ، فان المقصود ان هذه الملكية الرأسمالية الجماعية (ولكن ليست العامة) التى تدفع الى الامام بجماعية الانتاج هى فعلا التحضير المادى للاشتراكية . وقد اكد لينين بثبات أن الانتاج الجماعى يستلزم التخلص من قيود علاقات الانتاج الخاصة ، واقامة علاقات انتاج اشتراكية مناسبة . وهذا هو الاتجاه الذى يسير فيه المجتمع الانسانى .

السيطرة الاحتكارية ، جوهر الرأسمالية
الاحتكار شكل للانتاج فى ظل الامبريالية

من اكثر العناصراهمية فى نظرية لينين عن الامبرياليةتوضحها الجلى لحقيقة أن السيطرة الاحتكارية تشكل الجوهر الاقتصادى للامبريالية ، وأن رأسمالية التنافس الحر قد انتقلت الى أعلى مراحلها ، اى الى الامبريالية ، بعد أن حل الاحتكار محل التنافس الحر . وكل هذا يصدق على رأسمالية اليوم كما كان يصدق عليها منذ خمسين أو ستين عاما مضت . فاليوم أيضا تحددالاحتكارات الصورة العامة للعالم البورجوازى . ويعتبر بروز الاحتكارات على اساس تركز الانتاج أحد القوانين العامة الرئيسية للمرحلة الراهنة من مراحل الرأسمالية .

وقد بين الزمن ، على عكس ما تقوله النظريات البورجوازية والاصلاحيه عن « اللا تركز » ، أن عملية تركز الانتاج ورأس المال تمضي قدما . فبينما كانت الاحتكارات في بداية هذا القرن تضع يدها على الجوانب الاساسية للاقتصاد في البلدان المتقدمة — مثل انتاج الطاقة ، وموارد المواد الخام ، والصناعات الأساسية — فانها الآن تضع يدها على جميع الصناعات وكافة فروع الاقتصاد . وهكذا فان سلطة الاحتكارات الكبرى قد تضاعفت اليوم الى حد بعيد ، ففى ١٩٦٤ كان فى العالم الرأسمالى ٧٦ شركة صناعية يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية الف مليون دولار . وواضح أن الآلات والتكنولوجيا الحديثة قد عززت الصلة بين مختلف الفروع ، ودفعت الى الامام بالانتاج المشترك . وقد أدى هذا الى اتساع التنوع السلعى الذى كانت نتيجته ظهور مجتمعات متعددة القدرات ، أى مؤسسات ذات مراحل متعددة تضم عمليات السوق وعمليات الائتمان الى جوار العديد من فروع الانتاج . وتخوض هذه المؤسسات والكارتلات الاحتكارية الكبرى فيما بينها صراعا تنافسيا عنيفا للاستيلاء على المراكز الرئيسية فى الانتاج والمبيعات وكذلك فى الجهاز الحكومى . وفى مجرى هذا الصراع ، تبتلع الشركات الكبرى مزيدا ومزيدا من الشركات المنافسة الاضعف منها ويشتد بذلك تيار انضمام الشركات الى بعضها . وتلعب آليات المشاركة « والاتحادات الشخصية » أو ما يسمى أصحاب المصالح المشتركة ، وآليات التحكم فى الأسعار . الخ دورا متزايدا فى وضع الاقتصاد تحت السيطرة الاحتكارية الشاملة . وهكذا ، فان الواقع الرأسمالى الراهن يقدم وفرة من الأدلة المادية التى تؤكد المبادىء الأساسية لنظرية لينين عن الامبريالية من كل جوانبها .

فتطور الشركات المساهمة ، تلك الوسيلة الفعالة لدفع عجلة التركز ، قد ساعد على ظهور وتدعيم المؤسسة الحديثة التى تعد أرسخ مايكون فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن هنا ، فليس من قبيل المصادفة أن يكون الاقتصاديون البورجوازيون الأمريكيون هم الذين يسوقون الكثير من النظريات المتعلقة بالطابع الخاص للمؤسسة الحديثة ، وهى نظريات تقوم على مقدمتين رئيسيتين :

الأولى : هي أن المؤسسة نتيجة حتمية للتقدم التكنولوجي الذى رفع حجم الانتاج . وبمعنى آخر فانهم يقرنون بين المؤسسة الاحتكارية وبين الانتاج الواسع على العموم ويرون انها خير صورة له .

والثانية : هى انه ليس هناك مؤسسة ، أيا كان حجمها ، تعتبر احتكارا . ومن هذا يستخلصون نتيجة مؤداها ان الاقتصاد الرأسمالى الحديث الذى نعرف جميعا أنه يتميز بسيطرة الشركات الضخمة العملاقة ، ليس هو المرحلة الاحتكارية للرأسمالية ، وانما هو ضرب جديد من التنظيم الاجتماعى .

والواقع ان هذا التقييم « الدفاعى » للشركات نابع من نظرية « ثورة الشركات » التى طرحت فى الثلاثينات بواسطة الاقتصادى الامريكى ج . مينز . فعند بداية القرن العشرين ـ طبقا لما تقوله هذه النظرية ـ انتزعت الشركات من الافراد الملكية الخاصة لادوات الانتاج . وواضح ان مينز ينطلق من حقيقة انه فى المرحلة الامبريالية للرأسمالية ، فان تركز رأس المال ادى الى اتساع النشاط الاقتصادى للشركات ، مما يساعد على تعزيز قوة ونفوذ أكبر هذه الشركات ، ويضاعف أهمية الصفوة الادارية التكنيكية . وهذه كلها حقائق قائمة ولا شك .

وبينما نجد أن نظرية لينين عن الامبريالية ، القائمة على أساس تحليل كافة السمات الصحيحة المميزة للتطور الاقتصادى والسياسى للرأسمالية قبل الحرب العالمية الاولى ، تصف جوهر الامبريالية باعتباره سيطرة رأس المال الاحتكارى ، وان الامبريالية نفسها هى أعلى وآخر مراحل الاسلوب الرأسمالى فى الانتاج ، فان الكتاب البورجوازيين من أمثال مستر مينز يقولون ان الشركة الكبيرة ليست احتكارا ، وان الاقتصاد الخاضع لسيطرة الشركات الكبرى ليس هو الرأسمالية وانما هو نظام اقتصادى اجتماعى آخر . وكان مينز يدعو الى تسمية النظام « الجديد » فى الولايات المتحدة باسم « الرأسمالية الجماعية » .

واذا صرفنا نظرا عن التفصيلات الفرعية ، فان الشىء الرئيسى فى هذه النظريات هو تناولها الميتافيزيقى غير العلمى لمسألة تحديد طبيعة الشركات ، ومكانها ودورها فى نظام الأسلوب البورجوازى

فى الانتاج . فهى تعتبر الشركة ببساطة مجرد مؤسسة انتاجية ونتيجة منطقية للتقدم التكنولوجى . وفى هـذا يقـول مبنز أن التكنولوجيا الحديثة التى تتطلب تنظيما ملائما للصناعة قد ولدت مجمعات مركزة ضخمة حلت محل عشرات الالوف من المشروعات الصغيرة التى كانت موجودة فى عصر آدم سميث .

ومنذ ذلك الحين وهذا الرأى يعتبر حقيقة بديهية لدى المفكرين البورجوازيين . فهم يقولون أن الملكية الفردية الخاصة كانت تتيح العمل للمشروعات الصغيرة البسيطة من الناحية التكنولوجية . فانتاج سيارات فورد الأولى ، على سبيل المثال ـ كما يقول جالبريث ـ لم يكن يحتاج الى قدر كبير من الهمة القعساء . فالسيارة كانت تصنع من الصلب العادى الذى يؤتى به فى الصباح من المخزن ويتم تحويله الى أجزاء بعد الظهر . وكانت سلطة المالك مطلقة وكثيرا ما كانت تؤدى الى أنواع كثيرة من التطرف . غير أن التكنولوجيا المعقدة أدت الى ظهور الشركات وجعلت من « التكنوقراطية » الأمر العام السائد . وقد ظهر اصطلاح « التكنوقراطية » فى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى ، ويقصد به تمتع خبراء التكنولوجيا بنفوذ فعال فى السياسة ، كما يقول البروفيسور ج .ماينود بجامعة لوزان .

وهكذا يسوق المدافعون عن الاعمال المالية الكبرى هذه الآراء أمام كل من يكشف عن الطبيعة الحقيقية للاحتكارات . فمع اعترافهم بالتركز الهائل لرأس المال والانتاج ، وترديدهم للارقام التى تؤكد تكاثف هذه العملية ، الا انهم يعودون فيستخلصون منها أن الشركة التى اندفعت مع تيار التقدم التكنولوجى ليست احتكارا وانما هى شكل مثالى لتنظيم الانتاج الحديث ، وبالاضافة الى ذلك يرددون بالحاح أن الشركة الكبرى هى افضل الأشكال الممكنة للانتاج الكبير على العموم .

ولكن ، فلنلق نظرة على الجانب الاقتصادى للرأسمالية فى أواسط وأواخر الستينيات . أن من المعترف به عموما أن اقتصاد الولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ خاضع لسيطرة ٥٠٠ شركة عملاقة تزداد قوة باستمرار . وفى ١٩٦٥ بلغت الزيادة فى رقم مبيعات هذه الشركات الصناعية العملاقة ١١٫٨٪ بالنسبة للعام

السابق . ووصلت الى ٢٩٨ الف مليون دولار . وتجاوزت أرباحها ٢٠ ألف مليون دولار ، أى بزيادة ١٦ ٪ وزادت أصولها بنسبة ١٥٪ ، بينما زاد حجم جيش العاملين بها بنسبة ٨ر٨٪ وهذا يدل على أن توجيه الاقتصاد نحو الصناعات الحربية والعدوان ضد فيتنام قد رفع بعض شركات العتاد الحربى الى مصاف الخمسمائة شركة الكبرى . ولاول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة ينتقل « فورد » الى المركز الثانى ليحل محل ستاندارد أويل أوف نيو جيرسى، بينما انتقل كريزلر من المركز السادس الى الخامس .

ويبين الجدول التالى صورة عامة للشركات الصناعية الامريكية الكبرى العشر فى منتصف الستينيات .

الاحتكارات الصناعية العشرة الكبرى بالولايات المتحدة

الشركة	حجم المبيعات بالمليون دولار	الاصول	الارباح	عدد العاملين بالالف
جنرال موتورز	٢٠٧٣٤	١٢٥٨٦	٢١٢٦	٧٣٥
فورد	١١٥٣٧	٧٥٩٧	٧٠٣	٣٦٤
ستاندارد أويل أوف نيوجرسى	١١٤٧٢	١٣٠٧٣	١٠٣٦	١٤٨
جنرال الكتريك	٦٢١٤	٤٣٠٠	٣٥٥	٣٠٠
كريزلر	٥٣٠٠	٢٩٣٤	٢٣٣	١٦٧
سوكونى موبيل أويل	٤٩٠٨	٥٢١٢	٣٢٠	٨١
الصلب الامريكية	٤٤٠٠	٥٤٥٢	٢٧٥	٢٠٩
تكساكو	٣٧٧٩	٥٣٤٣	٦٣٧	٥٧
أى . بى . ام	٣٥٧٣	٣٧٤٥	٤٧٧	١٧٢
بترول الخليج	٣٣٨٥	٢٥١١	٢٢٧	٥٥

وهذه الشركات العشر مؤسسات هائلة تتضخم امكانياتها عاما بعد عام . وفى نفس الوقت يزداد توطدا مركز الـ ٥٠٠ شركة الداخلة فى اطار العصبة الكبرى . غير أن هذه العصبة تزداد ضيقا

عاما بعد عام . فبينما فى سنة ١٩٦٤ ـ على سبيل المثال ـ كان حجم مبيعات الشركة التى تحتل المرتبة الاخيرة من القائمة ١ر٩٧ مليون دولار ، فانه في عام ١٩٦٥ ، ولاول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة ، أصبح من الضرورى ان يزيد هذا الرقــم الى أكثــر من ١٠٠ مليون دولار ليسمح للشركة بالدخول فى القائمة . وهكذا ، نرى فى ١٩٦٥ أن شركة « ايلاند جريك كول » تحتل المرتبةالاخيرة برقم مبيعات يصل الى ١٠٩ر٦ مليون دولار ، تاركة خلفها ، خارج العصبة ٣٠ احتكارا آخر يزيد رقم مبيعاتها قليلا على المائة مليون وهذا يعنى ارتفاعا قدره ٨ر١٢٪ فى السنة . وهذا هو معــدل التركز فى الطاقة الصناعية والمالية بالولايات المتحدة فى منتصف الستينات • ومعنى هذا ان الاوليجاركيه الصناعية تشكل تجمعــا محدودا يصعب أن يتعرض للتغيير . وأى تغيير فيه لا يحدث الا فى الثلث الاخير من القائمة .

ففى عام ١٩٦٥ لم يعزل من عصبة القمة سوى ٢٦ شركة من بين شركاتها الخمسمائة ، ومن بين هذه ، تسع شركات ابتلعتها شركات أكبر منها . ومن بين الـ ٢٦ شركة التى دخلت القائمة كان هناك ٩ شركات سبق أن كانت فى صــفوفها . وشركة جنــرال موتورز العملاقة هى بالفعل دولة داخــل الدولة ، فحجم مبيعاتها السنوية يتجاوز الدخل الــكلى لولايات نيويورك وبنســلفانيا ونيوجيرسى وأوهايو وديلاوير وست ولايات فى نيو انجلاند . وتملك الشركة ١٢٧ مصنعا فى ٤٥ بلدا ، وتستغل ٧٣٥ ألف عامل ومستخدم ، وتستخدم ٣٥ ألف مورد صــغير و ١٦ ألف وكلاء موردين كبار وتشكل أرباحهــا ٦ر٧٪ من اجمــالى أرباح كافة الشركات الصناعية بالولايات المتحدة .

ونفس معدل التركز نجده فى الاحتكارات المصرفية والتأمينية وفى الاحتكارات التجارية وشركات النقــل وشركات ومؤسسات الخدمات العامة . وفى كافة فروع الاقتصاد الرأسمالى بالولايات المتحدة نجد أن الصعود الى المرتبة العليا التى تضم ٢٩ شركةعملاقة مفتوح فقط أمام الشركات التى تتجاوز موجوداتها ٤ آلاف مليون دولار .

ومن هذه الـ ٢٩ مؤسسة عملاقة ، يوجد ١١ بنكا ، و٧شركات تأمين ، و ٩ احتكارات صناعية . والحق أن هذه تبدو فى الظل

وراء القبضة القوية للاوليجاركية الائتمـانية والمالية . فحتى ستاندارد أويل أوف نيوجيرسى لا تصل الا الى المرتبة السابعةمن هذه القائمة . كما أن مؤسستين مثل أى . بى ام وديبونت ، يصل حجم موجوداتهما الى ٧ر٣ و ٨ر٢ الف مليون دولار على التوالى لاتنتمى الى هذه القائمة المهولة .

وقد شهدت الخمسينات والستينات من هذا القرن نهضـة جذرية للاحتكار بالولايات المتحدة ، ففى العشر سنوات من ١٩٥٦ الى ١٩٦٥ ارتفع حجم مبيعات الاحتكارات الخمسمائة من ٤ر١٦١ ألف مليون دولار الى ١ر٢٩٨ الف مليون أى بنسبة ٧ر٨٤٪ ، كما زادت موجوداتها بنسبة ١٠٦٪ واستثماراتهـا الرأسـمالية بنسبة ٩٦٪

وهذه الزيادة الملحوظة فى تركز الطاقة الاقتصادية يمكن ان نرجعها أيضا الى اندماج الاحتكارات ، الذى يساعد عليـه كثيرا ادخال التكنولوجيا الحديثة ، ولكن ، هل من الصواب أن نعتقـد مثلما يعتقد كتاب الغرب أن هذه المؤسسات الضخمة هى الشكل المثالى للانتاج الكبير بوجه عام ؟ أبدا بالمرة . فان هذه الفكرة تنبع من النظر الى الأسلوب الرأسمالى فى الانتاج وحـده ، دون أى اعتبار لتجربة البلدان الاشتراكية .

ففى الاتحاد السوفيتى لم يكن نمو التكنولوجيا الصـناعية مصحوبا بظهور مؤسسات من طراز الشركات المساهمة ، بل كان مستحيلا أن يكون كذلك . فالشركات الكبرى الأمريكية مثـال نموذجى لتزايد الاتجاه نحو احتكار الاقتصاد فى المرحلة الامبريالية للرأسمالية .

وقـد كشف لينين ، بتطبيقه للمبادىء الماركسـية للتحليـل الاجتماعى ، عن السمات الجديدة للرأسمالية الاحتـكارية التى تميزها عن رأسمالية المشروع الحر . وجعـل لينين من تحليل الطبيعة الاقتصادية للامبريالية نقطة البداية فى بحثه الذى مكنه من تقديم التعريف العلمى لطبيعة علاقات الانتاج اليوم فى العالم الرأسمالى ، حيث نجد ١٠٠ شركة صناعية كبرى لا تشكل أكثر من ٢ر٠٪ من مجموع عدد الشركات من هذا النوع ، ومع ذلك فان هذه المائة شركة تستأثر بـ ٥٥٪ من مجموع الأرباح بعـد دفع

الضريبة . الامر الذى لا يدع مجالا للشك فى طابعها الاحتكارى .
فان السمة الرئيسية للاحتكارات فى نهاية الأمر ، والسبب فى وجودها أصلا ، هو الربح الاحتكارى الفاحش . والاحتكارات نهاية بطبيعتها ، ففضلا عن سلبها للعمل المأجور ، فانها تسعى الى اعادة توزيع جملة فائض القيمة لصالحها ، ونهب شعوب المستعمرات والبلدان التابعة . وفى عام ١٩٦٥ حصلت شركة جنرال موتورز على ربح صافى قدره ٢ر١٢ الف مليون دولار ، ضاربة بذلك رقما قياسيا لم يعرفه التاريخ لارباح شركة واحدة .

ان نمو الاحتكار ، الذى غالبا ما يتجاوز مرحلة تركز الانتاج التى تم الوصول اليها بالفعل، لا يدفع اليه سوى رغبة الاوليجاركية المالية فى تحقيق أقصى حد من الربح الاحتكارى ، ومضاعفة الدخول الشخصية لكبار رجال المال وزيادة تراكم رأس المال الواقع تحت سيطرتهم . ويقدر الاقتصاديون السوفييت نصيب الاوليجاركية المالية بأكثر من ٥٠ ٪ من مجموع فائض القيمة فى البدان الامبريالية وفى الولايات المتحدة حققت الشركات فى عام ١٩٢٩ ربحا قدره ٠ر١ ألف مليون دولار ، ارتفع الى ٤٩ الف مليون دولار قرب نهاية الحرب العالمية الثانية ووصل الى ٧٠ ألف مليون دولار فى عام ١٩٦٥ .

والحجة التى تساق عادة «للبرهنة» على الطابع غير الاحتكارى للشركات العملاقة هى أن الشركة عبارة عن نتاج ، وحافز فى نفس الوقت للتقدم التكنولوجى . وفى هذا يقول ج . جاليريت أن التركز الذى تضاعفه الشركات يساعد على مزيد من النمو الاقتصادى لأن الشركات الكبيرة جدا وحدها هى القادرة على ممارسة البحث العلمى على نطاق واسع . وهذا النوع من التفكير مثال على طريقتهم فى اعتبار ما ليس الا سمه سطحية للواقع الراسمالى على أنه أمر جوهرى .

فان أحدا لا ينازع فى أن الشركات الاحتكارية العملاقة تقوم فعلا بدور كبير فى البحث العلمى . وطبقا لمجموعة من المقالات نشرها البروفيسور ميللر من جامعة يل بين عامى ١٩٣٩ و١٩٥٥ ، نجد أن ٥ر٥٨ ٪ من ٢٠ ألف براءة اختراع امريكية جاءت عن طريق الشركات ، و ٥٨ ٪ من هذه جاءت من جانب ٣٩٤ شركة عملاقه .

وفى عام ١٩٥٥ ، كان من بين ١٦١٩٩ براءة اختراع صدرت عن الشركات ، أكثر من ٥٠٪ جاءت من جانب ٢٢٨ شركة كبيرة .

نعم ، ان الشركة الكبرى قادرة على ممارسة البحث العلمي على نطاق واسع . ولكن الاحتكار نفسه يضع حدودا صارمة على استخدام نتائج هذه البحوث . والشركات الامريكية تضع حدودا فى التوسع فى استخدام الاوتوميشن . انهم يدخلون العقول الالكترونية والاوتوميشن فقط من أجل تخفيض تكلفة الوحدة بالمقارنة بالقيمة الاجتماعية للسلع وبالتالى يجنون مزيدا من الارباح ولهذا السبب فان الاحتكارات تفعل كل شيء للحيلولة دون الاستفادة من الانجازات الجديدة على النطاق القومي .

واخيرا ، فان ادخال الاوتوميشن والمعدات الالكترونية محدود بقدرة السوق . فالاحتكارات لن تقدم أبدا على ادخال عمليات الانتاج الجديدة التى تعنى اضافة المزيد الى حجم العرض فى السوق ، الا اذا كان هذا يعنى مزيدا من أرباحها .

ان الاحتكارات تستفيد من الانتاج الواسع لسحق منافسيها والتحكم فى الاسعار لكى تحقق لنفسها ربحا احتكاريا مرتفعا . فما يهمها هو الربح ، وليس التقدم الاجتماعى . ولكن التعطش للربح يصبح عقبة تمنع الانتاج الواسع من تحقيق ميزاته بالكامل ، بينما تضاعف سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية ونمو الاحتكار فى الاقتصاد من حدة التناقضات الرئيسية للرأسمالية ، أى الصدام بين الانتاج الاجتماعى والملكية الخاصة والشركات الكبرى، أى أن الاحتكارات أبعد ما تكون عن تسوية هذا التناقض ، بل تزيد من حدته الى أقصى حد . ومن ثم ، فان المخرج الوحيد هو الغاء الملكية الراسمالية ، واقامة الملكية الاشتراكية التى توفر امكانيات لا حدود لها لنمو القوى الانتاجية للمجتمع ، حيث أن هدف الانتاج الاشتراكي ليس الربح قبل كل شيء ، وانما اشباع الاحتياجات المادية والثقافية للانسان .

ومن الناحية الاخرى ، فان الاحتكارات تساعد كثيرا على الاتجاه نحو تحلل الرأسمالية ، الذى يتزايد وضوحه أكثر فأكثر مع نمو الازمة العامة للرأسمالية .

وتبقى بعد ذلك حقيقة ان السلطة النامية لاحتكارات الولايات المتحدة ترجع أساسا الى ابتلاع المنافسين الاضعف ، والاندماجات

اكثرمما ترجعالى التقدم التكنولوجى. وطبقا لتقديراتالاقتصاديين الامريكيين ، اختفت من الحياة الامريكية الف شركة فى عام ج١٩٦ بسبب اندماجها فى شركات أكبر ، غير أن المهم هنا ليس فقط أن العدد المجرد للاندماجات قد زاد كثيرا اليوم ــ فمنذ عشر سنوات كان الرقم خمس مثيله عام ١٩٦٥ . والكثير من الشركات الكبيرة يندمج أيضا . ففى عام ١٩٦٥ ، نجد أن شركات ضخمة مثل بيور اوبل وموجوداتها ٧٥٠ مليون دولار وريتشفيلد اوبل ٥٠٠ مليون دولار ، وكونسوليديشن كول ٤٦٥ مليون دولار ، واى بى سى باراموتت وهى بدورها ذات رأس مال ضخم تشتريها شركات يونيون أويل واتلانتيك ريفيننج وكونتننتال أويل وأنترناشيونال تليفون اند تلجراف

ــ وفى الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٦٥ تم اندماج اكثر من ٨٠٠ شركة لكل منها أصول تبلغ ١٠ مليون دولار على الأقل . فى امبراطوريات أكبر تحكمها ٢٠٠ شركة صناعية ضخمة .

ولكن تزايد معدل الاندماجات ، رغم أهميته فى حد ذاته ، لا يحجب الحقيقة البارزة لتغير طبيعة الاندماجات . فقديما ، كانت الاندماجات تتم غالبا بين الشركات المتنافسة ، أو بين الشركات المورِدة والشركات المستهلكة . أما الآن ، فان ٧٠٪ من جملة الاندماجات ينجم عنها ظهور مؤسسات متنوعة الانتاج وغير متجانسة تماما . والاندماجات بين الشركات التى بينها تنافس مباشر الآن لا تتجاوز ١٢٪ من جملة الاندماجات ، بينما كانت هذه النسبة ٣٠٪ فى أوائل الخمسينات .

وهذا الطابع المتغير للاندماجات أدى الى ظهور مؤسساتتنتج أنواعا بالغة التنوع من المنتجات . ويستخلص بعض الاقتصاديين فى الغرب من تحليلهم لدور المجمعات الصناعية فى البلدان الرأسمالية ان سيطرة هذه المجمعات دلالة على استبدال السوق التلقائى بالنشاط المخطط لتنمية الانتاج والمبيعات لصالح المجتمع ككل ، ونستطيع أن نجد شرحا مفصلا بالكامل لوجهة النظر هذه فى كتاب ج. جالبريت « الدولة الصناعية الحديثة » . فبعد ان يعدد جالبريت العوامل الناجمة عن الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة ، يقول : انه من الضرورى استبدال السوق

التلقائى بسوق مخطط . وفى رأيه أن هذا الاستبدال يتـــم أوتوماتيكيا حيث أن الاقتصاد الرأسمالى الحديث يتحـول الى اقتصاد عصر الشركة المخططة .

ولكن ما هو الوضع القائم بالفعل ؟ .

الاتجاه نحو التنمية المخططة ، والاشكال الجديدة للصراع التنافسى

ان جانبا كبيرا مما يقوله ج. جالبريت مبنى على اســاس الملاحظة الصحيحة . ومع ذلك ، فان الاستنتاجات التى يخرج بها تعطى صورة مشوهة للعمليات الحقيقية الجارية فى الرأسمالية الاحتكارية ، فان المرحلة الاحتكارية للرأسمالية تتميز بالتعقيد المتزايد للانتاج ، وبحقيقة أنه مع تزايد التخصص الضيق لمختلف الصناعات فانها أيضا تزداد تداخلا . ومن ثم فان التقسيم الاجتماعى للعمل يؤدى بالضرورة الى ارتفاع الانتاج السلعى ، الذى يؤدى بدوره الى مضاعفة التقسيم الاجتماعى للعمل .

وهذا هو الاتجاه الموضوعى لتركز رأس المال . ولكن هذا اتجاه اجتماعى لا تكنولوجى . فحيثما تسود الملكية الخاصة لوسـائل الانتاج فان جماعية الانتاج تساعد على احتدام تناقضات الاسلوب الرأسمالى فى الانتاج ، وتصبح علاقات الانتاج القديمة غير ملائمة لقوى الانتاج النامية بشدة ، ويتحتم أن تحل محلها علاقات تتناسب مع المستوى الحقيقى الذى بلغته القوى الانتاجية .

فهل التخصص فى ظل الرأسمالية يعنى خطوة فى اتجاه التصفية الاوتوماتيكية للسوق أو بدقة أكثر خطوة فى اتجاه تحرير المنتج ــ حتى ولو كان شركة عملاقة ــ من قوانين السوق ؟. كلا بالتأكيد . فتزايد جماعية الانتاج فى ظل الرأسمالية انما يزيد من حدة التناقض بين الاسلوب الاجتماعى فى الانتاج والملكية الخاصة الامر الذى يتضح جليا فى السوق التلقائية . ولكن جالبريت يكتفى بالحديث عن التركز والتخصص فى الانتاج دون أن يقدم التفسير العلمى لما يترتب على هاتين العمليتين .

ثم أن جالبريت يقرر أنه كلما تقدمت التكنولوجيا تقدم الاتجاه نحو القضاء على السوق . ولكنه يقول أيضا أن الشركة الامريكية أي الاحتكار . قد ابطلت بالفعل السوق . وافتتحت عصرا من الانتاج الجماعي المخطط . وواضح ان هذا مجرد ادعاء . فجالبريت ينظر الى اتجاه ضيق لا يكاد يبرز في المرحلة الاحتكارية للرأسمالية ، ويعرقل نموه بالضرورة نظام علاقات الانتاج البورجوازي ، ثم يعتبر هذا تحريرا من السوق بينما علاقات الملكية الخاصة مازالت قائمة غير أن الحقيقة هي أن مجرد وجود مثل هذا الاتجاه انما هو دليل على أن المجتمع الرأسمالي قد نضج لاستبدال علاقات انتاجه العتيقة ، بعلاقات اشتراكية جديدة .

ومن هذه الزاوية فان تحليل لينين للامبريالية وحده هو الذي يكشف عن جوهر التناقض بين الانتاج الجماعي واطار الملكية الذي يحيط به في ظل الظروف الراهنة . فمنذ أكثر من ٥٠ سنة مضت أوضح لينين في كتابه « الامبريالية أعلى مراحل الراسمالية» ان الانتاج السلعي قد تقوضت أركانه بالفعل . بماذا ؟ بواسطة جماعية الانتاج والعمل التي تضع أمام المجتمع حتمية جماعية الملكية طبقا للأسس الاشتراكية . وبعد نصف قرن أكدت الحياة تماما النتيجة التي قررها لينين .

أما كاتبنا البورجوازي فانه عندما أدرك وجود هذا الاتجاه الذي كان الماركسيون منذ زمن بعيد على وعي به نراه يزعم أنه قد أصبح حقيقة واقعة بينما علاقات الانتاج الرأسمالية مازالت قائمة .

واخيرا ، فان النطاق الحديث للانتاج يستلزم التخطيط في اطار الشركة الواحدة ، ولكن الطابع الاجتماعي للانتاج يجعل من الضروري أن يكون التخطيط على نطاق قومي .

وقد أكد لينين أنه على نقيض المراحل السابقة ، فان الصناعة الآلية الكبيرة تتطلب حتما تنظيم الانتاج بأسلوب مخطط ، ووضعه تحت السيطرة العامة . غير أن علاقات الانتاج البورجوازية تحول دون التخطيط على نطاق قومي ، ولا تسمح بالتخطيط الا في حدود الاحتكارات والتروستات والشركات وما الى ذلك ، فاذا بالتناقض بين الحاجة الملحة للتخطيط الاقتصادي القومي وطبيعة الراسمالية يتفاقم أكثر فأكثر .

حقا ان استمرار الانتاج الرأسمالي في التركز وخصوصا مع نمو رأسمالية الدولة الاحتكارية ، يحتم الاخذ ببعض عناصر التخطيط . ولكن لينين أكد الشيء الرئيسي هنا ، وهو أولا انه في ظل علاقات الانتاج الرأسمالية فان عناصر التخطيط ، وفوق كل شيء الادارة الاقتصادية المخططة للتروست توجد جنبا الى جنب مع فوضى الانتاج الاجتماعي ، أي القوانين التلقائية للسوف .

وثانيا أن ما قد يوجد من عناصر التخطيط هذه ليست بحال من الاحوال من أجل الصالح العام ولا تنهي الطابع الاستغلالي للرأسمالية . فكما يقول لينين : « ان التخطيط لا يجعل العامل أقل عبودية ، ولكنه يمكن الرأسمالي من أن يحقق أرباحه طبقا لخطة موضوعة » (ف . ا . لينين — مجموعة الاعمال الكاملة — مجلد ٢٤ — ص ٣٠٦) .

هذه هي الطبيعة الحقيقية للتخطيط في ظل الرأسمالية الاحتكارية كما تكشفها عارية النظرية الماركسية اللينينية .

ولكن الكتاب الغربيين يحاولون دحض هذه الحقيقة . فينظرون الى التخطيط بعيدا عن القانون الموضوعي للنمو المخطط لجماعية الانتاج ، ويعتبرونه اداة لا تنتمي الى مجال الظواهر الاجتماعية انما تنبع عن احتياجات التقدم التكنولوجي بصرف النظر عن نظام الملكية . غير أن جالبريت يعجز عن أن يفصل التخطيط عن الملكية فصلا كاملا ، فيضطر عند الحديث عن العلاقات بين التخطيط والسوق ان يستخدم تصورا مختلفا زائفا لما يسميه « المؤسسة الناضجة » في « العصر الصناعي » الذي يسوده التخطيط ، على أنها شيء متميز تماما عن « مؤسسة المشروع الحر » التي عرفت في الثلث الاول من القرن العشرين ، والتي كانت تخضع بالكامل لتقلبات السوق ، بيد ان ما يعنيه جالبريت بمصطلح « مؤسسة المشروع الحر » انما هو في الحقيقة الشركة الرأسمالية فيما قبل الاحتكار ، اما « المؤسسة الناضجة » التي يقول بها فهي احتكار نموذجي بكل ما ينطوي عليه من تناقضات .

وفي مجال السعي لتفسير طبيعة المؤسسة باسلوب جديد ، يتخلى الكتاب الغربيون عن مبدأين خاصين بالأسلوب البورجوازي في التفكير : الأول هو القول بأفضلية اقتصاد السوق . فعلى عكس

وجهة النظر المقبولة يقول الاقتصاديون من طراز جالبريت أن النظام الصناعي في الولايات المتحدة الامريكية لا يقوم على أساس اقتصاد السوق الذى يتحكم فيه العرض والطلب . وثانى المبدأين اللذين تخلصا منهما هو القول بأن المنافسة الحرة هى حصن الامان ضد الاحتكار .

فجالبريت يقول انه طالما كانت المبادرة من جانب المستهلك فان الأمر اذن يكون أمر اقتصاد السوق . أما اذا انتقلت المبادرة الى المنتج وكان على المستهلك أن يكيف نفسه حسب احتياجات المنتج وما يوافقه ، فان هذا يكون هو الاقتصاد المخطط ، ثم يخلص جالبربت من هذا الى القول بأنه فى الولايات المتحدة يتم التخطيط على أيدى المؤسسات أو الشركات الكبرى .

والآن ، ماذا تدل عليه هذه الاقوال ؟ انها تدل على أن اقتصاد السوق بمفهومه القديم لم يعد قائما فى الولايات المتحدة . ونحن نوافق على هذا بكل تأكيد . فان تطور الاحتكارات قد أضعف اقتصاد السوق . هذا واضح . ولكن لا يقل عنه وضوحا أنه على الرغم من ضعف اقتصاد السوق فان سيطرة السوق مازالت قائمة . فما زال التنافس بين الاحتكارات هو الواقع الذى يغير مراكز المؤسسات المختلفة فى السوق ، وهو الذى يفسد تقديرات خطط الشركات الصناعية ، ويؤدى الى اعادة توزيع الارباح لصالح الاحتكارات الاكثر قوة ، وفى مثل هذه الظروف فان مبدأ تحديد الثمن يطرأ عليه التغيير أيضا فسعر المنتج الذى كان يتحدد الى حد كبير فى السوق الحر حسب حالة « العرض والطلب » قد حل محله الآن السعر الاحتكارى الذى تحدده الشركات الرئيسية العملاقة . والسيطرة على السوق هى بالتحديد الامر التى يتيح للشركات وضع السعر الاحتكارى ، وليس ذلك من أجل التخطيط للمجتمع ، ولكن من أجل الحصول على أقصى حد من الأرباح .

ومن الطبيعى ان يبذل كتاب الغرب أقصى ما بوسعهم من أجل دحض هذه النقطة . فهم يحاولون البرهنة على أن السيطرة على السوق عنصر لا غنى عنه من عناصر التخطيط للمؤسسات نابع من المستوى الحالى للتكنولوجيا ومفيد للمجتمع بأسره ، وليس فقط لحفنة من الرأسماليين الساعين الى الربح . ولاثبات ذلك

يشيرون عادة الى أن وظائف ادارة الانتاج أصبحت مركزة الآن فى أيدى المديرين وهؤلاء فى زعمهم ، يهتمون بالصالح العام وليس بالربح .

وهذه فكرة غير جديدة بالمرة . فحتى فى عام ١٩٢١ قدم فبلين مؤسس مذهب « المؤسسة الامريكيه » فكرة نقل وظائف ادارة الانتاج الى « مجلس من التكنيكيين » وربط نظرية تحول الرأسمالية بهذه الفكرة .

بيد أن ماركس فضح منذ زمن بعيد ما تنطوى عليه أمثال هذه النظريات من مغالطات صريحة . ففى المجلد الأول من رأس المال نجد ماركس يبين بوضوح أنه مع انتقال الرأسمالية الى الصناعة الميكانيكية أصبح العمل الى حد بعيد تحت اشراف العمال الذين ينقسمون الى عمال يدويين وأسطوات ، الى جنود وصف ضباط فى الصناعة . وأصبح للمالك مديرون يقومون عنه بالاشراف والادارة . وهكذا تجرى الامور بشكل عام فان مجموعة طيبة من الخبراء التكنيكيين والموظفين بأجر يقومون الآن أساسا بنفس المهمة التى كان يقوم بها صف ضباط الصناعة فى القرن التاسع عشر . ومع نمو الانتاج والتطور التكنولوجى أصبحت وظائف الادارة أكثر تعقيدا وتحققت زيادة ملحوظة فى القوة العددية للمستخدمين الاداريين المأجورين . غير أن هذا لا يغير شيئا من الحقيقة الاساسية وهى أن معظم المستخدمين الاداريين الذين ليسوا رأسماليين بأنفسهم عبارة عن عمال أجراء يبيعون عملهم لاصحاب رأسمال المال ، ومن أجل هذا يقومون بالعمل الذى يؤجرون عليه وهو أن يساعدوا الملاك على تنظيم استغلال الطبقة العاملة لكى يحققوا لهم ربحا احتكاريا فاحشا . ومن ثم فان المستخدمين الاداريين المأجورين خاضعون تماما للاوليجاركية المالية ، وهم دائما معها ، ورهن اشارتها .

والقوة الاقتصادية للملاك الذين يديرون شئون الشركات تتوقف على حجم رأس المال الذى يملكونه . وكلما كدس كبار الاحتكاريين مقادير اكبر من المال ، تزايدت قوتهم الحقيقية . أما نظرية « ثورة المديرين » التى تزعم أن صاحب رأس المال قد فقد سلطانه وقوته وأن رأسمالية الامس قد تطورت الى « بناء تكنوقراطى » ، فانها

ليست الا وسيلة لاخفاء جبروت الاحتـــكارات وتضليل الشعب العامل .

ان حقيقة أن المستخدمين بأجر والخبراء التكنيكيين ، يتقاضون أموالا اكثر لا تعنى أن نعتبرهم « قوة جديدة » فالعمال أيضـــا اصبحوا يتقاضون أجورا أكبر . والبورجوازية الاحتكارية عنـدما تدفع مرتبات ضخمة « للتكنوقراطيه » فانها تستطيع ان تجعلهم – مثل « الاستقراطية العمالية » – أسلس قيادا . وقد أكد لينين بنوع خاص وهو يتحدث عن الانتلجنسيا الروسية أنهم كجماعـه اجتماعية يعتبرون « بورجوازية ، وبورجوازية صغيرة » . ومـع ذلك فان المثقفين « الذين لم يتخذوا بعد موقفا اجتماعيا محددا ، أو الذين أزاحتهم بعيدا عن موقفهم المعتاد حقائق الحياة وينتقلون الآن الى جانب البروليتاريا » ليسوا ضدها (ف. أ. لينين – مجموعة الاعمال الكاملة – مجلد ٦ – ص ١٨٩) وأوضح لينين أنه من الخطأ اعتبار مثل هذه الانتلجنسيا ضد البروليتاريا .

وقد لاحظ لينين وهو يصف فردية الانتلجنسيا انها « مرتبطة ارتباطا حميما باسلوبها المعتاد فى الحياة وأسلوبها فى كسب عيشها الذى يقترب فى جوانب كثيرة من أسلوب البورجوازية الصغيرة فى المعيشة (العمل على حدة أو فى مجموعات صغيرة جدا، الخ) » (ف . أ . لينين – مجموعة الاعمال الكاملة – مجلد ٧ – ص ٢٦٩) كل ما سلف يكشف عن عدم جدوى محاولات اسناد التحـــول الداخلى للرأسمالية الى نمو الانتلجنسيا .

نعم ، ان بسيكولوجية الانتلجنسيا تختلف عن البروليتـاريا ، باعتبارها بورجوازية فى العادة . ولكنها ليست السيكولوجيا وانما علاقات الانتاج هى التى تميز ما بين الطبقات . ونمو المــديرين المأجورين والموظفين من المهندسين يدل على أن الثغرة بين رأس المال كملكية ورأس المال كوظيفة تتزايد اتساعا ، وأن الطبقة الرأسمالية ليس لها دور فى تقدم الانتاج الاجتماعى .

ومن الملامح المميزة للامبريالية الحديثة ذلك الدور المتـــزايد للمنشأة الصناعية العسكرية ، والاحتكارات المتصــلة بالصناعة الحربية تكيل لنفسها الثراء باستمرار فقد ضاعفت شركة آى . بى . ام . التى تنتج العقول الالكترونية ، وشركة ستاندارد أويل

أوف نيوجرسى وهى احتكار بترول ، أرباحهما بنسبة ٨ر٢٣ ٪ و ١٢ ٪ على التوالى فى عام ١٩٦٧ . وقد انهت شركة جنرال موتورز ، الابنة المدللة للبنتاجون ، عام ١٩٦٥ بربح قدره ١٦٠٠ مليون دولار . وتشكل الامتيازات والاعانات والطلبيات الحكومية موارد هائلة لمضاعفة ثروات الاحتكارات . وترتفع الاعتمادات المخصصة لهذه الاغراض باستمرار ففى خلال السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ١٩٦٨ أنفق البنتاجون ٢ر٧٦ ألف مليون دولار . والاسلحة الحديثة تكلف كما نعرف الشيء الكثير .. فبينما كانت الطائرة المسماة « القلعة الطائرة » فى الحرب العالمية الثانية تتكلف ١٢٠ الف دولار ، فان تكلفة قاذفة القنابل المقاتلة من طراز ف ــ ١١١ تبلغ نحو ٨ مليون دولار . ولكن الامر لايتوقف عند هذا الحد . فطائرة النقل من طراز أ ــ س ــ ٥ جلاكس تتكلف ٢٥ مليون دولار . ويعتزم سلاح الطيران الامريكى شراء ١٢٠ طائرة من هذا الطراز . ومن السهل تصور السرعة التى تتضاعف بها ثروة الاحتكارات التى تزود نفسها بمثل هذه الطلبيات الحكومية . ان الاقتصاد الحربى هو أعلى تعبير عن العلاقة المتبادلة الوثيقة بين جهاز الدولة والاحتكارات . فالبنتاجون يسيطر على املاك تبلغ قيمتها ٢٠٠ ألف مليون دولار ، وينفق سنويا ٦٠ الف مليون دولار من الاعتمادات الحربية ، ومتوسط معدل الربح فى ١٥ شركة أسلحة كبرى يزيد قرابة ٥٠٪ على موسط الربح فى الـ ٥٠٠ شركة الامريكية الكبرى . وهكذا فان مجموع الشركات الامريكية العسكرية الصناعية والتى توصم بحق باسم «الحلف غير المقدس» تروج للسياسة العسكرية ، وتؤجج النار فى هستريا الحرب وسباق التسلح . كما أن حكم الاحتكارات الصناعية العسكرية ومصالحها الجشعة يعتبر مصدرا موضوعيا للاتجاهات الرجعية فى السياسة الداخلية للولايات المتحدة ومسلكها العدوانى فى المجال الدولى .

وازدياد حدة التنافس النتيجة الحتمية للسلطة النامية للاحتكارات . وهذا يؤكد صدق استنتاج لينين أن الاحتكار لا يقضى على المنافسة وانما يتخذ أشكالا جديدة تؤجج أوارها . فالمنافسة الاحتكارية تختلف اختلافا بينا عن المنافسة الحرة

السابقة سواء فى الطابع أو الشكل . فالمجموعة الاحتكارية تعمل اليوم فى جو من الصراع الحاد نابع من التغير السريع فى موازين القوى بين الاحتكارات ، والتسابق فى سبيل التغير التكنولوجى . والتناحر على الطلبيات ..الخ. وهنا نجد الوضع فى مجمـــوع المؤسسات الصناعية العسكرية الامريكية مصداقا لما نقول . فمن الخطأ أن يتخيل المرء أن الوضع بين هذه المؤسسات هو ميكانيزم متكامل منظم يجرى بنعومة بلا احتكاكات . وانما الواقع أن هذا المجموع يتكون من مجموعات مختلفة من العمالقة الاحتكارية التى لا تكف عن التناحر فيما بينها من أجـل السيطرة والأرباح . وما زالت الاتحادات الاحتكارية الراسخة من أمثال مورجان وركفلر تقبض على المراكز الرئيسية ، ومــع ذلك ففى السنـــوات الأخيرة أصبحت تتحداها الاحتكارات المالية الجـــديدة فى تكســـاس وكاليفورنيا . والحق ان تكون هذه المجموعات ونمــوها ، وصراعها من أجل المراكز الرئيسية فى داخل مجموع المؤسسات الصناعية العسكرية ، ومساندتها للاتجاهات اليمنية المتطرفة فى الحيـــاة العامة الامريكية ، تعطى للمرء فكرة أوضح عن جوهر امبرياليـــة الولايات المتحدة .

ومن الملامح المميزة للمؤسسات الصناعية المشكلة بواسـطة الجماعات المالية الجديدة فى كاليفورنيا وتكساس أنها تضم شركات حربية وبترولية . وقد دفعت عمليات الحرب بهذه المؤسسات الى أعلى بسرعة الصواريخ ، وربطت ما بينها وبين الحكومة فى قفـــاز واحد وساعدتها على اقامة القاعدة المادية والمالية الهائلة الكافية لأن تضعها فى قائمة العصبة الكبرى للصفوة الاحتكارية بالولايات المتحدة .

ولقد حولت الأوليجاركية المالية فى كاليفورنيا مدينـــة لوس انجيلوس الى مركز عالمى لصناعة الطائرات ومنطقة رئيسيةلانتاج البترول فى الولايات المتحدة . وتقود القطاع الصناعى من هـــذه الأوليجاركية شركات حربية ضـــخمة مثـــل لوكهيـــد لصـــناعة الطائرات وصناعات ليتون وامبراطوريات اصحاب الملايين من أمثال جيتى وهيوز ٠٠الخ ، وتشكل اسهم مجموعة شركات الطيـــران

والصواريخ والالكترونيات فى لوس انجيلوس ثلث موجودات القاعدة الصناعية بأكملها • والأرقام التالية تبين مدى اتساع عمليات الاعمال المالية المتصلة بالحرب لدى المجموعة الصناعية المالية فى كاليفورنيا•

فمصانع لوكهيد الثلاثة والاربعون تستخدم ١٠ ٪ من جملة قوة العمل فى صناعة الطائرات والصواريخ . وصواريخ بولاريس ، وأقمار انتجسس ، وطائرات ستار فايتر النفاثة التى تزرع الموت فى فيتنام ، وصواريخ ك ــ ٥ ــ ا س التى طلب البنتاجون منهـا ما قيمته ٢ر٢ ألف مليون دولار ، كل ذلك تنتجه شركة لوكهيـد التى لم تكن حتى أوائل الأربعينات سوى شركة صغيرة لا أهمية لها تعمل أساسا فى انتاج طائرات الركاب من طراز الكترا . واليوم أصبحت لوكهيد منتجا عملاقا للصواريخ والنفاثات ، ولا تشكل السلع المدنية التى تنتجها سوى ٢٪ من جملة انتاجها .

غير أن لوكهيد ليست شركة منفصلة . وانما هى جزء من مجموعة لوس انجليوس الأوليجاركية المالية النامية المرتبطة بشركات الاستثمار وبنك يونايتد كاليفورنيا الذى يسيطر على العديد من الشركات المساهمة ، ولهذه المجموعة عـــلاقات وثيقة بحـكومة الولايات المتحدة . وفى أواخر الخمسينات كانت شركة لوكهيـد تستخدم نحو ١٠٠ شخصية عسكرية هـامة ، وارسلت مديريها الى وشنطن للقيام « بمهمة ضباط اتصال بين الجانبين » وفى اثناء رئاسة أيزنهاور كان ت . توماس مدير لوكهيد هو وزيـر البحرية . وفى الفترة الأخيرة ، أصبحت شركة لوكهيـد تحصل على نصيب الأسد من العقود الحكومية . وهكذا تتدعم الروابط الجديدة لراسمالية الدولة الاحتكارية بالولايات المتحدة عن طريق الصناعات الحربية . والملاحظ أن الصناعات الحربية والصناعات البترولية تعمل يدا بيد فى كاليفورنيا . ولعل قصة امبراطورية جيتى تعتبر مثلا حيا على شهوة الاستعمار الجديد لدى المجموعات الأوليجاركية المالية الجـــديدة ، فان بول جيتى الذى يعتبر بحق واحدا من اكبر ملاك حقوق البترول يملك حقولا بترولية واسـعة فى الشرق الأوسط .

ومدينة دالاس هى مركز الاوليجاركية المالية فى تكســاس . وبنك ريبابلك ناشونال أوف دالاس ، الذى يبلغ راس ماله ١٥٧٣

مليون دولار والذى يسيطر على اصول ١٦ بنكا آخر ، يشكل الى جوار جوار ٣ بنوك كبيرة أخرى صلب الاوليجاركية الصناعية المالية فى دالاس • فالبترول ، والعتاد الحربى الالكترونى ، والعقارات هى المجالات الرئيسية لمصالح هانت وموشيسونز وغيرهما من كبار أصحاب الملايين فى تكساس •

ولقد أصبحت هذه المجموعات الأوليجاركية فى تكساس وكاليفورنيا جزءا عضويا فى رأس المال المالى الأمريكى • ومع أن مجموع أصولها يقل عن نصف ما تملكه مجموعات نيويورك المالية الصناعية ، الا أنها تلعب دورا متزايدا فى جهاز الامبريالية الأمريكية . فان عددا ملحوظا من المؤسسات الصناعية المنتمية الى المجموعات الجديدة يمتلك مشروعات فى خارج ولايتى الجنوب الغربى ، وفى الخارج كذلك ــ فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا .

وواضح أن ظهور المجموعات الاحتكارية الجديدة انما هو تأكيد لصحة استنتاج لينين أن الاحتكار لايقضى على المنافسة ، وانما يخلق أشكالا أخرى للتنافس تؤدى بدورها الى النمو غير المتكافىء لمختلف المناطق والفروع والشركات ، الأمر الذى يحول دون الاندماج الشامل فى تروست واحد عملاق .

وفى نفس الوقت ، فان تجربة النمو الاحتكارى فى الولايات المتحدة قد بينت أن الاحتكارات الصناعية والمالية الجديدة لا تظهر الا فى ظروف محددة ، وعادة تكون فى فروع الاقتصاد المتصلة بالصناعة الحربية والتى تحظى بمساندة الدولة البورجوازية • وهذه الحقيقة تفسر السياسة البالغة الرجعية التى تتصف بها الأوليجاركية المالية الجديدة سواء فى الداخل أو الخارج . فعملية التحضير النشيط لحرب جديدة تحظى بالتأييد الشامل من جانب الرجعيين ونجدها دائما مصحوبة باذكاء نار مكافحة الشيوعية وبذل الجهود لزيادة تدهو الوضع الدولى كلما ظهرت مشكلة كبيرة . وليس من قبيل المصادفة أن تكون تكساس وكاليفورنيا ، حيث مراكز صناعات الصواريخ والأسلحة النووية والالكترونيات والبترول ، هما المكان الذى ولدت فيه الحركة

الفاشية المعاصرة بالولايات المتحدة ، فقد تلقت جمعية « جـون بيرتش » ذات السمعة السيئة ، في بيت احد كبار اصحـاب الملايين بمدينة دالاس ، طقوس تعميدها . وجماعة السـخط الأمريكى ـ وهى منظمة متطرفة أخرى ـ نشأت ونمت بأموال هانت وهو مليونير من تكساس ، كما أن كبار أصحاب الملايين فى تكساس وكاليفورنيا هم الذين مولوا الحملة الانتخابية لبارى جولد ووتر الذى كان يدعو صراحة الى شن حرب صليبية ضد الشيوعية ، وهم اليوم ، كما كان شأنهم بالأمس ، يضعون أموالهم ونفـوذهم وسلطانهم فى جانب أولئك الذين يريدون القضاء على البقيـة الباقية من الديمقراطية البورجوازية ودفع عجلة سباق التسلح وسحق حركة الفقراء بواسطة الارهاب البوليسى وقمع حـركات التحرر الوطنى ، ويرفضون صراحة سياسة التعايش السـلمى ويسعون الى اشعال حرب عالمية جديدة .

ولقد كان لينين يؤكد دائما أنه يجب على القوى التقدمية أن تنظم مقاومة لاهوادة فيها ضد السيطرة الاحتكارية ، وهذا أمـر يبدو اليوم بالغ الحيوية مثلما كان أبدا .

رأسمالية الدولة الاحتكارية
والعلاقات الاجتماعية البورجوازية

ان الاحتكار الخاص الناجم عن تركز الانتاج الرأسمالى والذى يعبر عن الجوهر الاقتصادى للامبريالية ، لا يستطيع تخفيف حدة التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والملكية الرأسماليةالخاصة بينما الاتجاهات الرئيسية للامبريالية تواصـل نموها . وأخيرا نصل جماعيـة الانتاج الى نقطة يحاول فيها رأس المال أن يجد مخرجا من التناقضات المحتـدمة عن طريق الجمع بين الاحتكار وسلطة الدولة .

ولقد عرف لينين هذه العملية بأنها ظهور ونمو رأسمالية الدولة الاحتكارية . وكانت الحرب العالمية الاولى ومتطلبـات اعـادة التعمير بعد الحرب هى التى هيأت القوة الدافعة للبدء فى هـذه العملية . غير أن الانتعاش فى العشرينات ادى مؤقتا الى تأخير انتشار رأسمالية الدولة الاحتكارية . ولكن بعد الازمةالاقتصادية

العالمية فى سنوات ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ ، وخصوصا أثناء الحرب العالمية الثانية والثورة العلمية التكنولوجية التى تلتها بدأت راسمالية الدولة الاحتكارية تتطور بسرعة فى جميع البلدان الراسمالية المتقدمة . وراسمالية الدولة الاحتكارية تتخذ شكل النظام الاقتصادى وهو نظام خاص للاقتصاد البورجوازى ، وتصبح بمثابة البناء العلوى للراسمالية الخاصة · وتظهر رأسمالية الدولة الاحتكارية نتيجة لرغبة الاحتكارات فى ايجاد مخرج للتناقض المتزايد حدة بين القوى الانتاجية وبين علاقات الانتاج فى العالم البورجوازى بدون ثورة اجتماعية ، لكى يظل النظام القائم للعلاقات الاجتماعية البورجوازية باقيا دون أن يمس . وتحليل لينين لاسباب ونتائج ظهور راسمالية الدولة الاحتكارية هو التفسير العلمى السليم الوحيد للراسمالية الحديثة ، فقد برهن لينين على أن تطور الاحتكار وتحوله الى راسمالية الدولة الاحتكارية يعنى أن النظام البورجوازى قد وصل الى المرحلة الاخيرة من مراحل تقدمه التاريخى .

ولا يهم هنا اذا كان رجال المال والاعمال يريدون هذا أو لا يريدونه ، فان هذه المرحلة محتومة بسبب الحاجة الموضوعية لان تظل جماعية الانتاج فى ازدياد . ولقد أصبحت هذه الحاجة ملحة الى حد جعل الاحتكارات مضطرة الى مواءمة نفسها لها حتى تظل محتفظة بالملكية الخاصة . غير أن هذا فى الواقع عبارة عن عملية متناقضة فى جوهرها ، حيث أن تأميم مختلف قطاعات الاقتصاد ـ كما ذكرنا آنفا ـ أمر يتنافى مع الملكية الخاصة ·

فانتقال الاحتكار الى راسمالية الدولة الاحتكارية هو نتيجة للعملية الموضوعية لنمو القوى الانتاجية الذى يستلزم ـ فى ظل المستوى الحالى لجماعية الانتاج ـ ان تتدخل الدولة فى عملية تكرار الانتاج الراسمالى ، كما يستلزم عددا من التعديلات كى يمكن ان يدخل هذا النمو فى آليات الاقتصاد الراسمالى .

والوضع القائم حاليا فى البلدان الراسمالية يوفر مادة حقيقية ومتنوعة تؤكد بالكامل تعريف لينين الاساسى لراسمالية الدولة الاحتكارية باعتبارها التحاما متزايدا وتداخلا متزايد الاشتباك بين الاحتكارات الراسمالية الخاصة والدولة .

وقد أشار لينين فى كتابه « **الحرب والثورة** » الى بداية تأميم الانتاج الرأسمالى الذى يجمع فى نظام واحد ما بين القوة العملاقة للرأسمالية و « القوة العملاقة للدولة » ثم شرح لينين بالتفصيل مشكلة احتكارات الدولة فى كتابه « **الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية** » . وفى عام ١٩١٩ جاء فى برنامج الحزب الذى أقره المؤتمر الثامن أن « المنافسة الحرة قد حلت محلها رأسمالية الدولة الاحتكارية »

ولقد تجمعت خلال عشرات السنوات الماضية منذ ذلك الحين ادلة واقعية كافية تدعم سلامة هذا الاستنتاج وصدقه العلمى العميق .

غير أن ناقدى لينين مغرمون بترديد أن رأسمالية الدولية الاحتكارية ليست سوى « عبارة شيوعية » بينما الواقع كما يقولون أن الرأسمالية تتجه الى توسيع الوظائف الاقتصادية للدولة بطريقة تتفق مع مصالح كافة قطاعات المجتمع ، وانها قد ابطلت سلطة احتكارات الامس المفترسة . وعند تقييم هذه الآراء المبتذلة التى يخرج بها مفكرو الغرب تبرز نقطتان ، الاولى : أن ضغط الحقائق الواقعة فى تطور الراسمالية قد أرغم معظم الاقتصاديين البورجوازيين الغربيين على الاعتراف بضرورة تزايد التدخل الاقتصادى من جانب الدولة ، وأنهم مضطرون اليوم الى التخلى عن ايمانهم بالمشروع الحر واعتقادهم أن العرض والطلب سوف يؤديان أوتوماتيكيا الى تنظيم الانتاج .

والثانية : ان ناقدى اللينينية المحدثين يبتدعون أنواعا مختلفة من المفاهيم والتصورات فى محاولة لدحض التحليل العلمى لجوهر رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وليصرفوا النظر عن الطبيعة الجوهرية للظاهرة الى وقائع سطحية تصور اسباب نمو جماعية الانتاج ومحتواها الطبقى ونتائجها تصويرا خاطئا .

والواقع أن ادراك عجز الاقتصاد الراسمالى عن تنظيم ذاته تنظيما آليا قد ادى الى الاقدام بشكل جدى ، وان كان اضطراريا ، على إعادة تنظيم نظام الاقتصاد السياسى الغربى بأكمله نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية فى ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ التى هزت من جذورها اسس الاقتصاد الرأسمالى فى كافة البلدان الرأسمالية .

وبدأ العلماء البرجوازيون فى منتصف الثلاثينيات ينظرون نظرة جديدة الى الاحتكار ورأسمالية الدولة الاحتكارية . وكان أشهر الكتاب الذين انبروا يتلمسون مخرجا للرأسمالية ، اقتصادى بريطاني يدعى ج . كينز ، وهو مؤلف كتاب « **النظرية العامة للعمالة** والفائدة والنقود » (١٩٣٦) . وكان هذا أول مؤلف بورجوازى يتعرض لدراسة التناقضات الحقيقية لتكرار الانتاج الرأسمالي . وقد خرج بفكرة مشوهة عن الظروف الاقتصادية الموضوعية لحقبة الازمة العامة للرأسمالية . فبينما يعترف كينز بأن التناقضات كانت حتمية ، الا انه يؤكد انه كان من الممكن ليس فقط تخفيفها بل وتصفيتها بدون ما حاجة لتحطيم الرأسمالية . واجتذبت هذه النظرية المتفائلة التى ساقها كينز أنظار الصفوة المتمكنة فى رأس المال الاحتكارى .

وقد أعلن كينز أن التناقضين الرئيسيين للرأسمالية الحديثة هما البطالة والازمات ، وأقر بان التغلب التلقائى للعرض والطلب جعل هذين التناقضين محتومين . ولو أن كينز قدم تفسيرا علميا حقيقيا للاسباب التى جعلت البطالة والازمات محتومه فى النظام الرأسمالى ، لما تسنى له أن يخرج بأى اقتراح لانقاذ النظام ، ولكنه طلب السلامة بتفسير الشرور الواضحة للرأسمالية على أسس نفسية .

فاذا صرفنا النظر عن الطابع التجريدى والذاتى لنظرية كينز، نجده يدعو الى سياسة اقتصادية تعمل على بناء الاحتكار ورأسمالية الدولة الاحتكارية على حساب الشعب العامل . ومع ان التدابير التى اقترحها لاتستطيع ان تصفى التناقضات الرئيسية للنظام الراسمالى الا انها تستطيع ان تخففها الى حد ما، وتؤجل الانهيار المحتوم للنظام الذى دخل مرحلة الاحتضار . ولا غرابة فى ان يصف و . فوستر ، الاقتصادى كينز بانه كان كطبيب الاسعاف الذى عالج حالة ميئوسا منها ـ الرأسمالية .

ولكن العلاج الذى وصفه كينز لم يكن مقبولا مباشرة من جانب راس المال الاحتكارى فى كل مكان . الا ان الولايات المتحدة التى أصابتها الازمة بشدة بنوع خاص ، قامت فيها سياسة روزفلت الجديدة ـ النيوديل ـ على أساس المبادىء التى ساقها كينز ،

واعتبر التدخل الاقتصادى لحكومة الولايات المتحدة بمثابة اقامة « اقتصاد أمريكى مختلط » يجمع بمرونة بين المؤسسات المالية الخاصة والحكومية .

والحق أنه قد بذلت عدة محاولات لاثبات أن نمو رأسمالية الدولة الاحتكارية يدل على ظهور نوعين من الاقتصاد : اقتصاد دولة (ويسمى ايضا اقتصادا عاما) واقتصاد خاص (متضمنا الشركات المساهمة) .

وبشكل عام ، فانه من الممكن أن يتحقق التعايش بين انماط اقتصادية مختلفة فى فترات الانتقال من تركيب اقتصادى اجتماعى الى تركيب آخر ، ولقد حدث هذا فى روسيا واستمر لعدة سنوات بعد انتصار الثورة الاشتراكية . حيث تميزت فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بوجود خليط من بعض عناصر الرأسمالية والاشتراكية . ولكن ، كما سأل لينين ، ماذا تعنى كلمة « الانتقال » ؟ هل تعنى فى حالة تطبيقها على الاقتصاد أن النظام الحالى يحتوى على عناصر وجزئيات ومزق من كل من الراسمالية والاشتراكية ؟ ان الكل سيعترفون بأنه كذلك .
(ف . ا . لينين ـ **مجموعة الاعمال الكاملة** ـ مجلد ٢٧ ص٣٣٥)
غير أن هذا الخليط من العناصر الرأسمالية والاشتراكية لا يمكن وجوده الا فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وفى نفس الوقت ، فان كلا من ماركس ولينين قد اكدا أن السلطة الثورية للبروليتاريا وأفقر الفلاحين التى تحققت نتيجة ثورة اشتراكية ظافرة هى التى تشكل المحتوى السياسى الرئيسى لمثل هذه الحقبة الانتقالية . وبالتالى ، فان هذا الخليط من الرأسمالية والاشتراكية لا يمكن أن يكون مقبولا كما توضح النظرية الماركسية اللينينية ، وكما برهنت تجربة بناء الاشتراكية ـ الا عقب ثورة اشتراكية ظافرة ، والاطاحة بالحكم الرأسمالى واقامة دكتاتورية البروليتاريا .

ولقد ظهرت ونمت علاقات انتاج رأسمالية ، فى أحضان الاقتصاد الاقطاعى حتى قبل ان تحل الراسمالية محل الاقطاع . ولكن العلاقات الاشتراكية لاتتولد فى داخل الاقتصاد الرأسمالى . فالرأسمالية تهيىء فقط الشروط المادية والتكنيكية والمعنوية

للاشتراكية ، وتتيح امكانية ظهورها ، ولكن ليس ظهورها الفعلى . فعناصر الاشـــتراكية لايمكن أن تظهر الا عقب ثورة اشـــتراكية ظافرة .

وهكذا فان نظرية « الاقتصاد المختلط » التى تصور المشاركة الواسعة من جانب الدولة فى الاقتصاد كأنها طراز جـــديد من الاقتصاد يختلف عن الاقتصاد الرأسمالى الخاص ، تعطى تفسيرا خاطئا لهذه الظروف . فالواقع انه ما دامت علاقات الانتـــاج الرأسمالية هى السائدة ، فان المشروع الخاص و« اقتصاد الدولة » البورجوازى لن يكونا الا مجرد تحوير فى نفس النموذج للطـــراز الواحد من الاقتصـــــاد الذى يتميز بسيادة علاقات الملكيـــــة الرأسمالية .

فالدولة البورجوازية التى هى اداة السلطة للطبقة الرأسمـــالية لا تغير علاقات الانتاج الرأسمالية ، ولا تلغى اســـتغلال العمل المأجور بواسطة رأس المال ، وقد لاحظ انجلز هذه الحقيقة منذ زمن بعيد فكتب يقول :

« ان الدولة الحديثة ، أيا كان شكلها ، فهى فى جوهرها جهاز رأسمالى ، أى دولة للرأسماليين ، والتشخيص المثـــالى لمجموع رأس المال القومى . وكلما تقدمت للاستيلاء على القوى الانتاجية كلما أصبحت بالفعل هى الرأسمالى القوى ، وكلما ازداد عـــدد المواطنين الذين تستغلهم ، فالعمـــال يظلون عمـــالا مأجورين ــ بروليتاريين ، والعلاقة الرأسمالية لا يقضى عليها ، بل انها تزداد بروزا » (**ف . انجلز انتى دوهرنج** ــ ص ٣٨٢ ــموسكو)

والواقع أن تقييم الاقتصاديين الغربيين للدور الاقتصـــــادى للدولة انما هدفه تضليل الطبقة العاملة بقـــدر ما يهدف الى الدفاع عن النظام الرأسمالى . فهـــو محاولة لايجـــاد مخرج من تناقضات الرأسمالية فى مدة أزمتها العامة وذلك بان تضـــمن للاحتكارات الخاصة التأييد القوى ، الاقتصـــادى والسياسى ، للدولة . فتطور الرأسمالية فى ذلك البلد يؤكد صحة الاستنتاج الماركسى اللينينى : ان ذلك الذى ينمو فى رحم الرأسمالية ليس هو الاشتراكية ، أو شكلا ما لنظام جديد يحقق العدل الاجتمـــاعى ، وانما هو فقط الشروط المادية والاجتماعية لاعادة تنظيم حيـــاة

المجتمع فى المستقبل على أساس اشتراكي ، ومن هـــذه الزاوية ، فان راسمالية الدولة الاحتكارية هى أقصي تحضـــير مادي للاشتراكية . وهي بلوغ مستوى من جماعية الانتاج مناقض تماما لعلاقات الملكية الخاصة ، ومن المؤكد أن تصفية مثـــل هـــذه العلاقات انما هو مهمة الثورة الاشـــتراكية التى تقـــوم بهـــا الجماهير ولا تحدث أوتوماتيكيا كعملية ثورية تدريجية .

وقد ذكرنا آنفا انه على الرغم من تطـور اشكال الملكيـــة البورجوازية فان مضمونها الراســـمالى الخاص قد بقى دون تغيير . وفى نفس الوقت ، فان الموقف المنهجى الذى اتخذه لينين فى تناوله للموضوع يهيىء المفتاح لفهم أسباب اختـــلاف نماذج راسمالية الدولة الاحتكارية ، أو اختلاف مدى تطورها من بلد الى آخر . فمن المعروف أن مدى التأميم يختلف كثيـــرا فى البلدان الراسمالية الاوروبية عنه فى الولايات التحدة .

ان ملكية الدولة اكثر نموا فى بلدان أوروبا الامبريالية : ففيما يتصل بانتاج الطاقة ، والنقل ، والصناعة .. الخ ، تبلغ نســـبة استثمارات المشروعات المؤممة الى اجمـــالى الاستثمـــارات الراسمالية ١ر١٨ ٪ فى المانيا الغربية ، و ٢٨ ٪ فى ايطاليـــا ، و ٥ر٣٣ ٪ فى فرنسا ونحو ٤٥ ٪ فى بريطانيا .

أما فى الولايات المتحدة ، فان تأميم الانتاج قد تم فى نطاق أضيق ففى منتصف الستينات ، كان نصيب المشاريع الخاضعة لسيطرة الدولة على المستوى الاتحادى أو المحـلى هو ٣ر١٪ من جمـــلة الدخل القومى ، و٤ر١ من جملة العاملين بالاجور والمرتبـــات . ولكن تأميم الملكية فى الولايات المتحدة يجرى على خطوط أخرى ، من خلال تراكم الميزانية الضخمة وتزايد الانفاق الحكومى . ففى عام ١٩٦٧ بلغت نفقات الحكومة ٢٤٠ الف مليون دولار من ٦٥٠ الف مليون دولار هى جملة الدخل القومى فى تلك السنة . (انظر مجلتى الاقتصاد العالمى والشئون العالمية رقم ٩ — ١٩٦٨ — ص ٢٠ ، ورقم ١١ — ١٩٦٨ — ص ١١ — النسخة الروسية) .

ولكن ، ما هو السبب فى هذا الاختلاف ؟ هل يوجد أى سبب

يدعونا الى الظن بأن هناك فارقا اساسيا فى النتائج الاجتماعية لجماعية الانتاج فى مختلف البلدان ؟ ابدا بالمرة .

ان الأمر يتوقف بالكامل على موقف رأس المال الاحتكارى الخاص من التأميم الذى ينبع موضوعيا من المستوى الراهن لجماعية الانتاج . فالأوليجاركية المالية الامريكية تفزع من التأميم ولا توافق الا بكل صعوبة على التأميم واقامة المشروعات الحكومية حتى ولو كانت ذات طابع رأسمالى واضح وتساعد على الحفاظ على مصالح راس المال الاحتكارى .

وقد أوضح ماركس وانجلز من قبل اسباب الموقف العدائى من رأسمالية الدولة ، فالتأميم فى أى شكل كان يقوض مبدأ الملكية الخاصة الذى تحرص عليه الأوليجاركية المالية بكل ما تستطيع من وسائل . وهذا يتضح جليا من تاريخ تكون راسمالية الدولة الاحتكارية بالولايات المتحدة .

فبعد أن أصبح ف . د . روزفلت رئيسا للولايات المتحدة ، ايد راس المال الاحتكارى بالكامل سياسة النيوديل واصلاحاتها الاقتصادية التى وسعت حدود تدخل الدولة فى الاقتصاد . وأحس روزفلت بأن المهمة الحاسمة هى انقاذ الرأسمالية الامريكية والتغلب على النتائج المفزعة للازمة الاقتصادية العالمية . وفى هذا حصل على تأييد الرأسماليين الاحتكاريين الذين كانوا يدركون خطورة موقف النظام الراسمالى ويحسون أن راسمالية الدولة الاحتكارية واحكام الدولة التنظيمية تستطيع انقاذ العهد . ولم تكن هناك فكرة للتدخل فى شئون راس المال الخاص .

ووقف روزفلت نفسه ضد أية اقتراحات لتأميم البنوك او الصناعات الرئيسية ، وهذا هو السبب فى أن التأميم البورجوازى الذى يعتبر شكلا من أشكال رأسمالية الدولة الاحتكارية لم يتطور فى الولايات المتحدة ، فراس المال يفزع من التأميم حتى ولو كان مرغما عليه ، وقد يوافق بصعوبة شديدة على التأميم الجزئى المحدود جدا من أجل اعادة تجهيز المشروعات والصناعات التى تخسر فى عملها ، ثم يسعى جهده بعد ذلك لاعادة الصناعات المؤممة الى الأيدى الخاصة مرة أخرى .

والواقع أن رأس المال الاحتكارى فى الولايات المتحدة لم يكن مضطرا الى اللجوء لاجراء متطرف مثل التأميم لأنه يستطيع أن يحصل لنفسه على موارد الدولة بأساليب اخرى ولكنه كان فى رعب مقيم خوفا من وقوع هجوم جارف من جانب الطبقة العاملة اثناء الازمة وبعدها .

وكان مفكرو الاحتكارات يدركون ان التأميم فى أى شكل كان يمثل ضربة لمثل الملكية الرأسمالية الخاصة . وقد أوضح كل من ماركس وانجلز بذكاء انه حتى عندما يضطر البورجوازى الى الاعتراف نظريا بمزايا التأميم ، فانه يظل يخشى تطبيقه عمليا .

والاحتكارات تعتبر التأميم ــ هذه الخطوة الاخيرة فى التطور التاريخى للاسلوب الرأسمالى فى الانتاج والمقدمة المباشرة للاشتراكية ــ تهديدا لنظام علاقات الملكية الخاصة بأسره ، ورأس المال المالى يحاول بشتى الوسائل ان يبقى بأية طريقة على الدرجة قبل الاخيرة متشبثا بكل وسيلة ، من اجل منع ملكية الدولة ــ وخاصة فى الانتاج فوق كل شىء .

غير ان نمو رأسمالية الدولة الاحتكارية عملية لا يمكن ردها . وقد اضطرت عوامل عديدة رأس المال الاحتكارى فى غرب أوروبا أن يسلم حتى بتأميم صناعات بأكملها دون أن يكتفى ببعض المشروعات الفردية وحدها ، والذى نعنيه هو تأميم الصناعات القديمة غير المربحة مثل استخراج الفحم على سبيل المثال ، ورغبة الاحتكارات فى اطلاق سراح رأس المال للاستفادة منه فى صناعات مربحة من نوع جديد . غير ان الصناعات الجديدة بشكل عام تستهلك أموالا من الضخامة الى حد أن امكانيات الانتاج الحديثة تبدو بعيدة حتى عن متناول أكبر الاحتكارات ، ومن ثم كان عليها أن تخطو خطوة نحو المشروعات المختلطة أى الخاصة ــ العامة .

ومن العوامل الهامة لنمو ملكية الدولة ، كفاح الطبقة العاملة والقوى التقدمية من اجل تأميم الصناعة . ففى المنافسة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية نجد للحركة العمالية القوية

تأثيرا عظيما فى عدد من بلدان غرب اوروبا على سياسة الدوائر الحاكمة وترغمهم ارغاما على اتخاذ اجراءات ماكانوا ليتخذوها ابدا بمحض ارادتهم . اذن فقد أدت الضرورة الاقتصـادية من جانب وضغط القوى التقدمية من جانب آخر الى مزيد من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصاديةبالبلدان الراسمالية . وهكذا خطت راسمالية الدولة الاحتكارية خطوات ملحوظة فى طريق النمو .

وقد اعتـــاد الاقتصاديون السوفييت أن يبرزوا عددا من السمات الاساسية التى يتميز بها الدور الجـديد للـدولة فى الحياة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية . وهو الدور الذى يبـدو على شكل الاشتراك المباشر من جانب الدولة كمنتج رئيسى للسـلع والخدمات .. وكأكثر المشترين ثراء (خصوصا للاسلحـــة) ، وكبنك هائل يمول الاحتكارات ، وكسيد يتحكم في نسبة تتـراوح بين ثلث وخمسى اجمالى الدخل القومى . وسياسة الدولة وسيلة من وسائل التأثير فى الاقتصاد ، والضرائب توفر مصـادر ضخمة للتراكم المتزايد لراس المال ودرجة عالية من الاكتفاء الذاتى ماليا بالنسبة للاحتكارات .

وفي البلدان الراسمالية المتقدمة تعمل الدولة كمركز للتنظيم والبرمجة . ولكن هذا لم يغير شيئا من جوهر النظام الرأسمـالى . وتحليل لينين لراسمالية الدولة الاحتكارية صـادق تماما بالنسبة لراسمالية أواخــر الستينات مثلما كان منذ اربعين أو خمسين عاما ، ما دامت علاقات الملكية الرأسمالية ما زالت هى السـائدة وقد كتب لينين فى معرض تقييمه لتطور الاحتكـار الى رأسمالية الدولة الاحتكارية يقول : « فى ظل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فان كافة الخطوات نحو مزيد من الاحتكار والسيطرة على الانتـاج بواسطة الدولة تكون مصحوبة حتمـا باستغلال مكثف للشعب العامل ، وبمزيد من القهر وتصبح مقاومة المستغلين اكثر صعوبة ، وتنمو الرجعية والاستبداد . وفى نفس الوقت ، فان هـــذه الخطوات تؤدى حتما الى نمـو هائل فى ارباح كبار الرأسماليين على حساب كافة القطاعات الاخرى للسكان .. » ثم يضيف لينين فيما بعد : « ولكن الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وانتقال سلطة الـدولة بالكامل الى البروليتاريا هى الشروط ذاتها التى

تضمن النجاح فى التحول الى المجتمع الذى سينهى استغلال الانسان للانسان ويحقق الرفاهية للجميع » . (ف. أ. لينين ـ مجموعة الاعمال الكاملة ـ مجلد ٢٤ ـ ص ٣٠٩ ـ ٣١٠) .

وطالما استمرت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فان الربح عن طريق استغلال العمل يبقى هو القوة المحركة للاسلوب الرأسمالى فى الانتاج . والاحتكارات بمساعدة الدولة تصل بأرباحها الى حدودها القصوى ، وتعيد توزيع فائض القيمة الذى تحققه البورجوازية غير الاحتكارية لصالحها ، وهذه حقيقة لا يمكن نقضها .

ومهما يكن التنظيم بواسطة الدولة محدودا ، الا انه يعزز نمو الاقتصاد الرأسمالى . ولكنه يجرى لصالح رأس المال الاحتكارى ، ولعل من اكثر الحقائق دلالة فى هذا الصدد ، ارقام الاستثمارات الحكومية الهائلة فى مجال العلم ، الامر الذى يتيح للاحتكارات الاستفادة من الثورة العلمية التكنولوجية الراهنة فى سبيل أغراضهم الجشعة . ففى الولايات المتحدة على سبيل المثال تضاعف الانفاق على العلم أكثر من ٣ مرات فى المدة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٤ ، ووصل فى عام ١٩٦٤ الى ٢١١٢٠ مليون دولار ، أو ٤٧٪ من جملة مصاريف الانتاج على الانشاء والمعدات . وبينما تساهم الدولة بنسبة عالية من الاموال التى تنفق على البحث العلمى فان كلا من اعتماداتها ، وثمار البحوث العلمية لا تتيسر اساسا الا للاحتكارات الخاصة ، وهكذا فان الدولة تعفى الاحتكارات من ضرورة الانفاق كثيرا على البحث العلمى بينما تمكنها فى نفس الوقت من الاستفادة الكاملة من نتائجه ، وخصوصا بما يحقق لها مزيدا من الربح . والارباح المتضخمة للاحتكارات الرئيسية معروفة للجميع . والحق ان أغنى بلد امبريالى ، أى الولايات المتحدة الامريكية ، انما هى صورة دقيقة لكلمات لينين عن اتساع الهوة بين أصحاب الملايين والشعب العامل .

ففى ١٩٦٦ كان بالولايات المتحدة ٧١٫٨ مليون شخص من العاملين بالاجر والمرتب . وهذا يتضمن المهندسين والفنيين والكتبة وكذلك المديرين الذين تعتبر مرتباتهم الكبيرة فى الحقيقة ربحا مستترا . وحتى مع حساب هؤلاء ، فان متوسط الاجر

السنوى فى مقابل العمــــل كان ٦٠٠٠ دولار ، أى ٥٠٠ دولار شهريا . وفى نفس الوقت ، يوجد أكثر من ٣٠ مليــون أمــريكى معتبرين رسميا فقراء .

ومن ناحية أخرى ، فان الدخول المعلنة لأكثر من ٤٠٠ ممثل من ممثلى الأونيجاركيه المالية العليا بلغت فى ١٩٦٦ مليون دولار وأكثر .

وفى ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية يتزايد تمويل الاحتكارات من ميزانية الدولة ، بينما يزداد العجز فى الميزانية عاما بعد عام . وتكون النتيجة تضخم الاسعار الذى يصيب العمال اصابة بالغة . وقد أصبح ارتفاع تكاليف المعيشة سمة مميزة للاقتصاد الرأسمالى الحديث . ففى المــدة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٦ ، ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة ٢٠٪ فى الولايات المتحدة ، وأكثــر من ٣٠٪ فى المانيا الغربية ، و ٥٠٪ فى بريطانيا وايطاليا ، و ٦٠٪ فى اليابان وفرنسا . وبينما تســاعد الدولة البورجوازية الاحتكارات على تجميد الأجور ، فانها ترفض السيطرة على أسعار التجزئة وأثمان الخدمات والايجارات ، وهكذا لاتضمن فحسب اعادة توزيع الانتاج الزائد بل والانتاج الضرورى فى حدود قيمة هى فى صالح رأس المال الاحتكارى . والضرائب على الدخـــول الشخصية للسكان تخدم نفس الهدف .

الطابع الديماجوجى للبرامج الاجتماعية لدى الحكومات البورجوازية

ان فشل برنامج « المجتمع العظيم » فى الولايات المتحـــدة الأمريكية ليوضح بجــــلاء الوجه الحقيقى لرأسمالية الدولة الاحتكارية .

ففى ١٩٦١ ، بدأ خبراء حكومة الحزب الديمقراطى مناقشه سياسة تضمن العمالة الكاملة . وكان رأى البعض منهم أن الزيادة فى البطالة ذات طابع تركيبى ، وأنها مرتبطة بالتغير التكنولوجى . بينما أكد البعض الآخر الحاجة الى العمل على زيادة الطلب حتى يتماشى مع الزيادة المحتملة فى اجمالى الانتاج . وأكد المستشارون الاقتصاديون للحكومة ان كافة الصعوبات الاقتصادية انما ترجع

من ناحية الى عدم كفاية الانفاق الحكومى ، ومن ناحية أخرى الى سوء توزيع هذا الانفاق . وقد كان لهـــذا الرأى بالذات مدلول خاص ، لأنه كان فى حقيقته يعنى الدعوة الى وقف الاعتماد على سياسة الاقتصاد الحربى التى ضاعفت تناقضات الرأسمالية بدلا من تخفيفها كمـا أثبتت سنوات الأربعينات والخمسينات . وكان العـلاج الذى اقترحه الاقتصـادى « الكينزوى » المعـروف ا. هانش هو رفع الطلب بشكل فعال عن طريق زيادة دخـــول القطاعات ذات الأجـــر المنخفض ، والتوسع فى خدمات الرعاية الاجتماعية .

وقد اعتبر هذا المفهوم فى بداية الأمر اساس المجتمع العظيم الذى طبلوا له وسموا به السياسة الاقتصادية لحكومة جونســون ولــكن هذه البرامج كانت تتعارض تعارضــا مباشرا مع النظام الاجتماعى فثبت أنها ليست عملية كما ثبت عدم جدوى كل مشاريع الدعاية لها التى وضعها البيت الابيض .

وعند وضع السياسة الاقتصادية للبيت الأبيض لمدة الانتعاش خلال الستينات ، وضع كبار الاقتصاديين والامريكيين وخبـراء الحكومة أمامهم هدفا خياليا هو ضمان النمو الثابت للاقتصـــاد القومى . وكان البرنامج عبارة عن خليط من الأوهام التى ولدتها مدة الانتعاش ، والافكار الديماجوجية حول «تحويل» الرأسـمالية والأمل فى التوفيق بين مصالح الامبريالية والشعب العامل . وقد ساعد على ازدهار هذه الأوهام والأمانى حقيقة أنه بعد أزمة الكساد عام ١٩٦٠ كانت الدلائل تشير الى ان هناك نموا فى اجمالى الناتج القومى بالولايات المتحدة . ولكن عنـدما تكون الملكية الخاصـة هى السائدة ، فانه لابد من التصادم المتزايد باستمرار بين تعـاظم عملية جماعية العمل والانتاج من جانب ، والحدود الضيقة للملكية الخاصة من الجانب الآخر . والنتيجة هى ان دخـــل جمـــاهير السكان يكون أضعف من أن يستطيع استهلاك الثروة العامة المنتجة الهائلة الحجم . وتصريف البضاعة هو دائما حجر عثرة فى طريق الاقتصاد الراسمالى ، لأن مجموعات كبيـــرة من السكان تكون عاجزة عن اشباع الكثير من احتياجاتها لأن حجم طلبهـــم الفعلى يظل دائما فى مستوى منخفض .

وراس المال المالى يفتنم الفرصة من نمـــو راسمالية الدولة الاحتكارية ليخلق وضعا يضمن له : اقصى حد من زيادة الارباح . وفى نفس الوقت ، فان الـــدولة وهى تضطلع بوظائف التحكم تسعى الى تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية الصارخة ، وتحاول عن طريق تقديم بضعة تنازلات جزئية تهدئة السخـط الشعبى مـع الحفاظ على الظروف العامة للسيطرة الاحتكارية . وكان هذا هو الهدف من برنامج « المجتمع العظيم » .

وقد كان الوضع الاقتصادى المواتى نسبيا فى الولايات المتحدة الذى استمر لست سنوات بعد أزمة الكساد عام ١٩٦٠ ، مرتبطـا بالجانب المنتعش للدورة الراسمالية . فالاحصاءات تبين أنه فى الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ ارتفع اجمالى الناتج القومى بنسبة ٢٥٪ (٢٥٠ ألف مليون دولار) . وكانت الزيادة فى الانتـــاج الصناعى بنسبة ٣٠٪ وزاد عدد المستخدمين ٥ر٧ مليون ، بينمـا قفزت ارباح الشركات بنسبة ٤٥٪ لتصل بذلك الى ٥١ الف مليون جنيه .

ويجدر بنا هنا أن نشير الى أنه رغم هذه الزيادة الملحوظة فى الثروة العامة ، والنمو فى الانتاج الصناعى والزراعى ، وارتفاع انتاجية العمل ومستوى التراكم الرأسمالى . الا أن هـــذا النمو جرى بأسلوب بالغ التناقض مفعم بالخطر من انقلابات اجتماعية جديدة ، فما هو جدير بالذكر ان مستوى استخدام الطاقات الانتاجية فى الصناعة هبط من ٨٨٪ عام ١٩٦٤ الى ٤ر٨٤ ٪ عـــام ١٩٦٨ . وارتفع العجز فى ميزانية الدولة خلال نفس المـدة الى ٣٨ الف مليون دولار ، ومع نهاية ١٩٦٨ ، كانت الزيادة فى الاسعـار قـد بلغت ٧ر٤٪ ، وتعرض الوضع المالى والنقدى لخلل ملحوظ .

وعلى الرغم من هذا الوضع المواتى خلال السنوات الأخيرة ، فليس هناك ما يدعو للتفاؤل بالنسبة للمستقبل حيث التناقضات الاجتماعية الصارخة ما زالت عارا بينا بالنسبة لنمو الثـــروة القومية .

ولقد كانت حكومة جونسون ، تأمل من وراء برنامج المجتمع العظيم انها عن طريق الانفاق الحكومى والمناورة بنظـام الائتمـــان النقدى والضرائب ، ستستطيع تحقيق مستوى عال من الطلب

الشامل ، الذى يعتبر العامل الرئيسى للنمـو الاقتصادى ، وأن تخفف الصدامات الطبقية عن طريق اعتمـاد مزيد من الاموال للاحتياجات الاجتماعية . وكان المفروض أن تساعد هذه المناورة على استقرار الجو الاجتماعى والاقتصادى بالولايات المتحدة .. كما أن وجود نسبة اكبر من الدخل القومى فى يد الدولة الأمريكية جعل تنظيم احتكار الدولة أمرا ممكنا من الناحية الاقتصادية .

ورأى الاقتصاديون ان العجز فى الميزانية وسيلة هامة لانعاش الاقتصاد . وحتى فى ١٩٦٢ ، كان كيندى يشير الى أن الميزانية المتوازنة قد اصبحت اسطورة قديمة . وعلى هذا الاساس وضعت السياسة الضرائبية . ولكى يسـوى العجز تزاد الضرائب باستمرار ، ويقع عبؤها أساسـا على عاتق الشعب وليس عـلى الاحتكارات . ويقدر الاقتصاديون الامريكيون ان ايرادات ميزانية الولايات المتحدة تنقسم كما يلى : ٥٠٪ من ضريبة الدخل الشخصى و ١٨٪ ضرائب غير مباشرة مفروضة على الشعب ، و ٢٪ من القروض و ٣٠٪ فقط من الضرائب على الشركات . ومع هـذا كله فان الاحتكارات الكبرى تسترد ما تدفعه بصفة ضرائب وقد زادت عليه الفائدة عن طرق اخرى .

وهكذا فان الساسة الضرائيبية لحكومة الاليجاركية الماليـة انما هى وسيلة لاستنزاف مزيد من الموارد من السكان ، وصبها فى خزائن الاحتكارات .

كذلك فان التضخم المتعمـد يلعب دورا متزايدا . ففى ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ، ولأول مرة منذ سنوات ، أدى التضـخم فى الولايات المتحدة الى هبوط فى الأجور الحقيقية فكانت الزيـادة فى الاسعار اسرع منها فى الاجور . وهكذا ومهمـا كان التضخم متعمدا ، فان الاحتكارات لا تتحمل قسوته .

وحتى مع هـذا ، فان السياسة التضخمية للبيت الابيض تعجز عن ازالة تناقضات الاقتصاد الامريكى . فان التضخم اذا تجاوز نقطة معينة كفيل بأن يقلب الميكانيزم المالى الى حد قـد يسبب مزيدا من تفاقم التناقضات الراسمالية .

ولذلك فان الأوليجاركية المالية تحاول ان تبقى التضخم فى حدود زيادة سنوية لا تتعدى ٣٪ . فالتضخم الزائد عن الحـد

قد يؤدى الى نقص فى الأرباح الناجمة عن الفـائدة على القروض والممتلكات المرهونة ، ومزيد من الاستنزاف للنظـــام المصرفى ، ونضال اكثر نشاطا من جانب الشعب العامل من اجل مطالبهـم الاقتصادية . وهكذا ، فان الدافعتين الأساسيتين « للاقتصاديات الجديدة » ــ أى الضرائب ، والتضخم ــ تساعدان على تمــويل الانفاق الحكومى الهائل اولا وقبل كل شىء عـلى حساب جمـاهير الشعب العامل . اذن ، ما هو مصير مشروعات المجتمع العظيــم ؟ لقد وضعت على الرف ، وطواها النسيان .

ذلك أن النفقات الحكومية الزائدة ــ التى كان أنصار مدرسة كينز يأملون منها أن تساعد على تحقيق العمالة الكاملة ، وأن توفر معدلات ثابتة للنمو الاقتصادى ، وأن تعالج الآفات الاجتماعية ــ قد وجهت تحت ضغط الأوليجاركية المالية فى طـريق الاقتصاد الحربى وبالتحديد فى اليوم التالى مباشرة للاعلان عن مشروعات « اعادة بنـــاء أمريكا » . وتطور راسمالية الدولة الاحتكارية فى الولايات المتحدة كما هو فى البلدان الامبريالية الأخرى يؤكد رأى لينين الذى يقول ان الدولة البورجوازية تستخدم نسبة متزايدة باستمرار من الثروة القـــومية لأغراض عسكرية . فاذا بطاقات العمل والموارد المادية الهائلة تبدد بينما تكدس المؤسسة الصناعية العسكرية الاموال بمعدل لم يسبق له مثيل . ويترتب على الانفاق الحربى والاقتصاد الحربى الذى يمثـل عنصرا بالغ الأهميــة فى السياسة الاقتصادية للدولة ، أن يكتسى جهـاز الدولة للتنظيم الاقتصادى بأكمله بصورة متحيزة ملتوية ، الأمر الذى يدل بوضـوح بالغ على طفيلية وانهيار الامبريالية ، التى فضحها لينين ويؤكد قوله أن الامبريالية « .. قد أصبحت أعظم عقبة رجعية فى طـــريق التقدم الانسانى » (ف. ا. لينين ــ مجموعة الاعمـال الكاملة ــ مجلد ٢٩ ــ ص ٥١٧) .

ولقد أوضح الاقتصاد السياسى الماركسى اللينينى بما لا يقبل الجدل أن الاقتصاد الحربى يستنزف اقتصـــــاد البلد المعنى ، ويسبب عدم تناسب بالغ الضرر ، ويضيق الأساس الذى يقــوم عليه تكرار الانتاج الراسمالى ، ويمهد الأرض للتناقضات الراسمالية

الكفيلة بأن تنفجر في وقتها . انه يقوض أساس ميزان المدفوعات ويؤدي الى أزمة في العملة الاجنبية .

فتخفيض قيمة الجنيه الاسترليني في بريطانيا ، وتعرض الدولار الأمريكي لخطر التخفيض ، و « حمى الذهب » ـ كل هذه العلل الشاذة تدل على أزمة في الاقتصاد الرأسمالي الحربي . ولكن الاقتصاد الحربي يعني أرباحا هائلة لمجموع المؤسسات الصناعية العسكرية . وعلى الرغم من أن الجميع يعلمون بالفعل أنه مامن خير يمكن ان ينجم عن تضخيم صناعة الحرب بهذا الشكل الا ان الأمر يزداد سوءا بدلا من أن يتحسن .

والعلماء الذين يتعرضون بالتحليل لاحصاءات الولايات المتحدة متفقون على ان الاقتصاد الحربي يبتلع كل الزيادة في الدخل القومي التي تطرأ نتيجة اتساع النشاط المالي الحكومة . فنجد سيمور ميلمان ، وهو كاتب معروف مشتغل بالدعاية واستاذ بجامعة كولومبيا يسوق في كتابه « **مجتمعنا المستنزف** » الذي أثار ضجة كبيرة ، أدلة رهيبة تدل على مدى فداحة الثمن الذي كان على الولايات المتحدة أن تدفعه مقابل عشرين عاما من « الحرب الباردة » ، فبعد أن يوضح الطابع الطفيلي لنمو اقتصاد الولايات المتحدة الناجم عن تضخم الانتاج الحربي ، يلاحظ ميلمان ان نتيجة ذلك كانت أن خمس المواطنين في اغنى بلد في العالم يعيشون في فقر ، وان أكثر من ٥ ٪ من مواطنيها لايستطيعون الحصول على عمل . وبينما الانتاج الحربي يعتبر تبديدا غير انتاجي لقوة العمل والموارد المادية فان الاستمرار في التركز الذي لم يسبق له مثيل للمواهب العلمية والتكنولوجية ورأس المال الجديد في صناعة الحرب يؤدي الى نضوب المجتمع الأمريكي .

والواقع أن استنتاج ميلمان له ما يبرره تماما . فان أكثر من ثلثي الخبراء التكنولوجيين والباحثين العلميين في أمريكا يعملون في خدمة الانتاج الحربي . وبناء على احصاءات ميلمان ، تضاعف الانفاق الحكومي في المدة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ أكثر من عشر مرات ، فارتفع من ٩ آلاف مليون الى مائة ألف مليون دولار نتيجة نمو الانفاق الحربي ، بينما انخفض نصيب التعليم والصحة واعانات

البطالة والتأمين الاجتماعي ومشروعات الاسكان من ٥ر٤٢٪ من نفقات الحكومة عام ١٩٣٩ الى ٧٪ عام ١٩٦٥ · وجدير بالذكر ان هذا الانخفاض ليس نسبيا فقط ، وانما مطلقا أيضا .

ومع أن الولايات المتحدة تعانى من نقص حاد فى الاطباء والمدرسين ، وأن هناك كثيرا من الاحتياجات المدنية المهملة ، فان حكومة الولايات المتحدة ، ولأنها حكومة للاحتكارات ، تلقى بكميات متزايدة من الموارد فى الصناعات الحربية . ان تكلفة طائرة واحدة من طراز ف - ١١١ تكفى لبناء ١٣ مدرسة ابتدائية ، أو انشاء ٢٧٨ سرير مستشفى ؛ وتكلفة غواصة واحدة من طراز بولاريس تكفى لانشاء ٣٣١ مدرسة ابتدائية أو ٦٨١١ سرير مستشفى ، أو ١٣٧٢٣ شقة سكنية · ثم ينهى ميلمان تحليله بقوله ان رخاء الولايات المتحدة يتطلب ابتداء وقف الحرب الباردة والتحول الى الاستثمار الانتاجى لموارد أمريكا ·

وهكذا تؤكد التجربة مرة أخرى صحة استنتاج لينين أن سباق التسلح ليس سوى حافز مؤقت مصطنع تماما ، يغطى الأزمة بطلاء براق ولكنه لا يحلها · والمضى أكثر فأكثر فى سياسة الاقتصاد الحربى يفضح بقوة الطبيعة الطفيلية للنظام الرأسمالى وعجزه عن استخدام القوى الانتاجية الضخمة لما فيه خير الانسان . فالواقع الرأسمالى اليوم يكشف عن زيف الآمال التى كان نظام البورجوازية الاحتكارية يعلقها على توسيع تدخل الدولة فى الاقتصاد ، ويثبت بما لا يقبل الجدل تعريف لينين لرأسمالية الدولة الاحتكارية بأنها الخطوة الاخيرة فى التطور التاريخى للاسلوب الرأسمالى فى الانتاج ·

فالتناقضات الامبريالية التى أوضحتها نظرية لينين لا تجد حلا ، بل تزداد اليوم عمقا واحتداما · ويبقى الانتاج الاجتماعى مثلما كان من قبل ، ملكية خاصة لحلقة ضيقة من الاوليجاركية الصناعية والمالية · ومع أن السنوات الماضية قد تميزت بالتوسع الكبير فى رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وظهور أشكال جديدة لها ، وبالاساليب الاكثر تعقيدا للسيطرة على الاقتصاد الرأسمالى مباشرة أو بطريق غير مباشر عن طريق الائتمان والتمويل ، فان رأسمالية الدولة الاحتكارية عجزت عن تغيير طبيعة الامبريالية ·

وكل هذه الاتجـاهات الرئيسية لتطور الرأسمالية الحديثة انما تؤكد صحة تعاليم لينين حول الامبريالية ودورها فى التاريخ . ولا نزاع أن قيام ونمو النظام الاشتراكى العالمى أقوى دليل على صدق بصـيرة لينين العلمية حيث أماط اللثام عن التناقضات الكامنة فى داخل الامبريالية واستخلص النتيجة القائلة بأن حقبةالامبريالية الرأسمالية هى حقبة الرأسمالية التى استوت واستـوت حتى العفن وأصبحت على وشـك السقوط ؛ والتى نضجت الى قدر يكفى لافساح الطريق للاشتراكية (ف . ١٠ لينين ـ مجموعة الاعمال الكاملة ـ مجلد ٢٢ ـ ص ١٠٩)

الامبـريالية والانتهـازية

لا جدال أن الافـكار اللينينيـة تؤثر تأثيرا متزايدا أبـدا فى التطور التاريخى للجنس البشرى . ولعل أعظم نتائجها دلالة أن الامبريالية قد فشلت فى وأد الاشـتراكية ، وأثبتت عجـزها عن التقليل من أهمية انجازاتها أو طمسها ، كما يتزايد تأثير النظام الاشتراكى والشيوعية العلميـة فى كافة التطورات الجارية فى العـالم .

وهـذا يفسر الى حد كبير لماذا يسعى مفكرو الامبريالية الى الانتفاع بمعـونة الاشتراكية الديمقراطية فى المعركة ضد النظرية الاشتراكيه ، وتجربة البنـاء الاشتراكى التى تضع كل يوم فى التطبيق ، تعاليم لينين حول التجديد الثورى لشباب العالم .

ففى خلال عشرات السنين الاخيرة ؛ أحرز الاتحاد السوفيتى وسائر البلـدان الاشتراكية نجاحات ضخمة فى المجال الحاسم للنشاط الانسـانى ، ألا وهو تنميـة الانتاج المادى ، وتحسين ظروف معيشـة الناس ورفع مستواهم الثقافى ووضع مبـادىء الديمقراطية الاشـتراكية فى التطبيق . واليوم لا يستطيع حتى خصـوم الاشتراكية أن ينكروا مكاسـبها . فالنظام الاشتراكى العالمى يقـود التقدم الاجتماعى . وقـد أتاحت المساعدة الاخوية المتبادلة للدول الاعضاء فى مجلس المعـونة الاقتصادية أن تضاعف دخلها القومى عام ١٩٦٧ بنسبة تزيد على ٢٨٠ ٪ بالمقارنـة بعام ١٩٥٠ . وقد زاد حجم الناتج الصناعى فى هذه البلدان فى نفس

الفترة بنسبة ٤٥٠٪ ، وزاد نصيبها من الانتاج الصناعى العالمى الى الضعف تقريبا • وفى ١٩٦٨ كان حجم الانتاج الصناعى فى كل البلدان الاشتراكية ضعف ما كان قبل الحرب ١٢ مرة • فنمو الانتاج فى ظل الاشتراكية كما أشار لينين أكثر من مرة هو القاعدة التى ترتفع على أساسها مستويات الشعب المعيشيه والثقافية • وقد تفوق عدد كبير من البلدان الاشتراكية على البلدان الرأسمالية المتقدمة منذ زمن بعيد فيما يتصل بعدد الاطباء بالنسبة لعدد السكان ؛ وفى نسبة الشقق السكنية الجديدة ، وفى عدد طلاب الكليات وفى مناح كثيرة أخرى • وهذه الانجازات وماشابهها ، تشكل سببا وجيها لمزيد من الانتشار السريع لأفكار لينين فى جميع أنحاء العالم • وهذا هو السبب فى انه رغم الجهود المسعورة من جانب الرجعيين فان الاشتراكية على العكس تكسب باستمرار أرضا جديدة •

ومن الأدلة على ذلك فشل الرجعية العالمية فى تصدير ثورة مضادة (متسللة) فى تشيكوسلوفاكيا • فالاشتراكية قد أكدت بما لا يدع مجالا للشك ، تصميمها على حماية مكاسبها فى كل مكان يسوده نظامها • وجهود الحزب الشيوعى السوفيتى وسائر الاحزاب الشقيقة من أجل تعزيز النظام الاشتراكى والتغلب على كل مايمكن أن يظهر من صعوبات أو مشاكل ، تؤكد مدى صحة القول بأنه لكى يستطيع كل بلد اشتراكى ان يتطور بنجاح يجب ان يراعى باستمرار مبادىء الشيوعية العلمية وان يحمى وينمى النظرة الماركسية اللينينية العالمية وأن يقوم بواجباته الأممية ؛ ويقيم سياسته الداخلية والخارجية على أساس القوانين الموضوعية الاساسية لتطور المجتمع الاشتراكى •

ولقد أصبح نمو النظام الاشتراكى العالمى هو محور الصراع الأيديولوجى على الصعيد العالمى • وهذا يدل بوضوح على أن مسار الاحداث قد دفع الى المقدمة بنظرية لينين عن الامبريالية والثورة الاشتراكية ، أى نظرية بناء الشيوعية ، وأن هذه النظرية قد أصبحت قوة مادية جبارة فلا يوجد من بين العديد من النظريات الاصلاحية البورجوازيه أو التصورات المراجعة عن (تجديد المؤسسات العامة) مايمكن أن يبارى اللينينية • وهذا دليل على

انتصار افكار لينين كما أنه دليل على أزمة النظرة البورجوازية والاصلاحية للعالم ٠

وغنى عن البيان أن تدعيم الاشتراكية العالمية وماترتب على ذلك من ازياد تأثير نظرية الشيوعية العلمية فى فكر الشعوب هو العامل الاساسى فى نمو الحركة العمالية والشيوعية العالمية وتنشيط نضال الشعوب من أجل التحرر الوطنى ٠ ومن أجل هذا فان الانتهازية قد أصبحت اليوم أكثر ظهورا فى صراع الافكار على المسرح العالمى ، وخصوصا الديمقراطية الاشتراكية (أيديولوجيا وسياسيا كذلك) التى تنمو جنبا الى جنب مع النشاط الرجعى للقوى الامبريالية ٠

والحق أن تزايد النشاط الانتهازى المعادى للاشتراكية ليؤكد مرة أخرى كم كان لينين على صواب عندما أكد أنه بدون المقاومة الصارمة ضد الأحزاب والفرق والإتجاهات الانتهازية . . الخ «لايمكن القول بأن هناك صراعا ضد الامبريالية أو ان هناك ماركسية أو حركة عمالية اشتراكية » (ف ا . لينين ــ مجموعة الأعمال الكاملة ــ مجلد ٢٣ ــ ص ١١٨) ٠ فالانتهازية بكافة اشكالها ، (يمنية كانت أو يسارية) كانت وما زالت اداة للامبريالية فى صراعها ضد التجديد الثورى لشباب العالم ٠

فلقد خانت الحركة الاصلاحية ثورة ١٩١٨ فى النمسا والمجر، وساعدت على توطيد النظام الرأسمالى وعبدت الطريق للنازية فى ألمانيا ٠ وهى اليوم العقبة الرئيسية فى طريق وحدة الحركة العمالية ، وضم قوى اليسار واقامة جبهة معادية للاحتكار فى البلدان الرأسمالية ٠

وتدل أحداث الماضى القريب على أن الديمقراطية الاشتراكية كما يعبر عنها قادتها الانتهازيون لا تكتفى بنشاطها الانقسامى فى داخل الحركة العمالية ؛ وانما تحاول لاول مرة فى السنوات الاخيرة أن تشن هجوما صريحا ضد النظام الاشتراكى ٠ فان الاشتراكيين الديمقراطيين فى المانيا الغربية والنمسا والبلدان الاسكندينافية ، جنبا الى جنب مع الرجعية العالمية وقوى الثورة المضادة فى تشيكوسلوفاكيا ، حاولوا ان يفرضوا وصمتهم على تشيكوسلوفاكيا باسم (الاشتراكية الانسانية) ٠ وواضح أن مثل

هذه المحاولات ، الى جوار أنها شكل من أشكال الدفاع عن النظام الرأسمالى فانها أيضا وسيلة من وسائل اعادته .

ان قدرا معينا من الاستهانة بالجوهر الرجعى للاصلاحية ، لعله نبع من الاهتمام بضم صفوف الحركة العمالية فى وضع سياسى محدد ، قد أدى الى حد ما الى تراخى المبادىء المتعلقة بالصراع ضد ايديولوجية وسياسة الديمقراطية الاشتراكية . وكانت النتيجة أن سقط بعض الناس تحت سحر المفاهيم الانتهازية المعادية الشيوعية ، واعتمادا على هذه القطاعات ، لعبت الديمقراطية الاشتراكية دورا نشيطا فى محاولات الامبريالية القضاء على المكاسب الاشتراكية لتشيكوسلوفاكيا بواسطة الثورة المضادة (المتسللة) .

والاعمال الايديولوجية والسياسة التى تأتيها الديمقراطية الاشتراكية الاوروبية لتقويض النظام الاشتراكى وتقوية التيارات الفوضوية ـ النقابية ، وتنشيط التيارات اليمينية لبعض الاحزاب الشيوعية والعمالية من جانب ، والفرق الانقسامية اليسارية التى تستلهم الوحى من بكين من جانب آخر ، كل هذا انما هو شاهد على اهمية شن صراع لايتوقف من جانب المبادىء والمواقف الطبقية ضد اية تيارات معادية للينينية قد ترفع رأسها . ان الدفاع عن اللينينية التى هى الاساس الايديولوجى الواحد والوحيد للعمليات الثورية فى الوقت الحاضر هو الواجب الأممى الاسمى لكافة الشيوعيين الحقيقيين . وان تحليل لينين للجذور الاقتصادية والاجتماعية للانتهازية وصلاتها بالامبريالية ،ونضاله الذى لايعرف المساومة ضد اية انحرافات على يمين أو يسار الماركسية الثورية ليكتسب اليوم أهمية كبرى فى الصراع الطبقى للشعب العامل من اجل تجديد شباب العالم على النسق الاشتراكى .

وفى الظروف الراهنة ، يصعب على الامبريالية اكثر فأكثر ان تهاجم الشيوعية بشكل مفتوح . وهذا لايرغم المفكرين والسياسيين الغربيين على أن يلجأوا الى التهريج الاجتماعى والاستتار وراء الشعارات المستعارة وتقديم مجموعة مختلفة من المفاهيم « الجديدة » عن التقدم الاجتماعى مثل نظرية « التلاقى » سيئة السمعة ، وانما يجعلهم أيضا يهتمون اهتماما أكبر بالانتهازية ، ويغرس الأفكار المضادة للينينية فى قلب الحركة العمالية بهدف

تقويضها من الداخل . ولقد أخذ الطابور الخامس الامبريالى فى داخل الحركة العمالية على عاتقه مهمة تعبيد الطريق لـــزحف الايديولوجية ضد الحركة الشيوعية العالمية . والانتهازية المعاصرة تحاول ان ترتفع عن اللينينية بزعم انها اصبحت متخلفة عن العصر ، وان تقدم « جديدا » الى الفكر العام ، وان تبرر الدعوة الى القول « بنماذج عديدة للاشتراكية » مناقضة للاشتراكية العلمية . ولكنها مزاعم لا تستند على أساس ، ففى كل مكان وصل فيه الاشتراكيون الديمقراطيون الى السلطة واعلنوا عن تطبيق مثل الديمقراطية الاشتراكية نجد أن سيطرة رأس المال الاحتكارى تظل قائمة . وعندما نمعن النظر لا نلبث أن نرى بوضوح أن كافة البرامج الانتهازية الاخيرة عن « الاشتراكية الديمقراطية » و « الاشتراكية الانسانية » وغيرها من « الاشتراكيات » ليست سوى أشكال جديدة لعبارات تردد بصورة أو اخرى مذاهب انتهازية بالية سبق ان كشفها لينين وهزمتها تجربة التحول الاشتراكى فى العالم . وهذا ما يجعل نقد لينين لكافة صور الانتهازية صالحا اليوم مثلما كان من عشرات السنين .

وكان لينين ينطلق من حقيقة أن الانتهازية باعتبارها تيارا سياسيا وايديولوجيا معينا فى الحركة العمالية انما هى نتاج لحقبة تاريخية محددة ، هى حقبة الانتقال من رأسمالية ما قبل الاحتكار الى الامبريالية . انها من نسل الامبريالية ووثيقة الارتباط بها ، ولقد أوضح لينين بكل جلاء أسباب ظهور الانتهازية ، وسبب اتجاهها المراجع أولاً وقبل كل شىء ، وكشف للعيان جذورها الاقتصادية والاجتماعية .

وقد نمت الانتهازية عندما دخلت الرأسمالية فى أعلى مراحلها وآخرها ـ أى الامبريالية . وهذا يمكن فهمه من تحليل للامبرالية يفسر الجذور الاقتصادية للمراجعة . فان لينين يؤكد « ان حفنة من البلدان الغنية ، قد بلغت بالاحتكار الى حدود كبيرة ، تحصل على أرباح فاحشة تبلغ مئات ان لم تكن الاف الملايين ، انهم « يمتطون ظهور » مئات ومئات الملايين من البشر فى البلدان الاخرى ويتقاتلون فيما بينهم من اجل تقسيم الغنائم الغنية بنوع خاص ، والدسمة بنوع خاص ، والسهلة بنوع خاص . وهذا بالتحديد ما

يشتمل عليه الجوهر الاقتصادى والسياسى للامبريالية » (ف.ا. لينين ـ مجموعة الاعمال الكاملة ـ مجلد ٢٣ ـ ص ١١٥)

غير ان النمو الخرافى فى الارباح الاحتكارية الناجم عن التركز المحتوم للانتاج ، وتزايد جماعية الانتاج واحتدام التناقضات الطبقية ، كل هذا عبد الطريق للثورة الاشتراكية . وفى هذه الظروف فان الاوليجاركية المالية تبذل جهودا مستميتة من اجل تفتيت الحركة العمالية ، والاساس المادى لهذا توفره الارباح الاحتكارية الفاحشة التى تتيح للبورجوازية الامبريالية أن تنفق جانبا من أرباحها الهائلة لترشو به بعض قطاعات البروليتاريا ، أى قشرتها العليا . وهذه هى ـ كما يقرر تعريف لينين ـ الجذور الاقتصادية للانتهازية والمراجعة المنبثقة مباشرة من تطور الامبريالية . وقد قال لينين : « ان بورجوازية دولة « كبرى » امبريالية تستطيع اقتصاديا أن ترشد الشريحة العليا من « عمالها » بأن تنفق فى هذا مائة مليون فرنك أو ما نحو ذلك كل عام ، لان ارباحها الفاحشة فى الغالب تصل الى الف مليون » (مجلد ٢٣ ـ ص ١١٥) .

والى جانب الرشوة الاقتصادية للشريحة العليا للعمال تلجأ الاحتكارات الى الرشوة السياسية « للارستقراطية العمالية » ، فتتيح الامتيازات السياسية لأولئك المحترمين الطيبين المخلصين المستخدمين ذوى العقلية الاصلاحية .

واليوم ، ايضا ، يقدم الوضع السياسى فى الغرب أدلة كافية لتأييد استنتاج لينين . فمع نمو الامبريالية اقتصاديا وسياسيا تتشكل شريحة من « الارستقراطية العمالية » ترتبط ارتباطا وثيقا ببورجوازيتها الاحتكارية وتكون بالتالى شديدة العداء للشيوعية . غير أن هذا لا يعنى ان القاعدة الاجتماعية للانتهازية هى البروليتارية المنظمة بواسطة الانتاج الكبير ، والتى نشأت فى مدرسة الاستغلال الرأسمالى والصراع الطبقى ضد الحكم الرأسمالى . وانما كان لينين يعنى بحديثه عن القاعدة الاجتماعية للانتهازية تلك القطاعات من المجتمع التى تغذى المراجعة وتستوعب أفكارها وتنشرها بين صفوف الطبقة العاملة . وهى أولا الشريحة العليا من الطبقة العاملة التى يرشوها الامبرياليون والتى تتكون منها الارستقراطية العمالية التى انفصلت منذ زمن بعيد عن مصالح

الطبقة العاملة . ولقد دمغ لينين بحق الارستقراطية العمالية باعتبارها : ((.. **سند البورجوازية الاجتماعي الرئيسى .. العملاء الحقيقيون للبورجوازية فى حركة الطبقة العاملة .. والنواب العمال الرأسمالية**)) (ف.١. لينين ـ مجموعة الأعمال الكاملة ـ مجلد ٢٣ ـ ص ١٩٤) . فمن طريق المنح والرشوة تفسد البورجوازية الامبريالية الوعى الطبقى للجزء المتذبذب من الشريحة العليا للعمال وتجعل منه وسيلة تتسرب منها الايديولوجية الاصلاحية الى داخل الطبقة العاملة .

وفى الوقت الراهن ، وفى جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة ، توجد زيادة ملحوظة فى عدد ونسبة العمال المأجورين الى مجموع السكان بالمقارنة ببداية هذا القرن . ففى الولايات المتحدة على سبيل المثال زادت نسبة الأشخاص المستخدمين بأجر من ٧٥٪ عام ١٩٤٠ الى ٨٧٪ عام ١٩٦٠ . وفى فرنسا من ٥٧٪ عام ١٩٤٣ الى ٧٢٪ عام ١٩٦٢ . وفى بريطانيا يشكل العاملون بالأجر ٩٠٪ من السكان والأغلبية الساحقة من العاملين بالأجر ينتمون الى الطبقة العاملة ، وصلب هذه الطبقة القوى هو البروليتاريا الصناعية ذات الوعى الطبقى العالى والتنظيم الجيد . ثم أن الثورة العلمية التكنولوجية الراهنة ، ونمو الصناعات الجديدة ، والانتاج الواسع ، كل هذا يعزز الدور الاقتصادى للبروليتاريا . وفى نفس الوقت فان حركة العمال المنظمة قد أحرزت مكاسب اقتصادية ملحوظة كذلك فان المثال الذى تقدمه الاشتراكية يلعب هنا دورا هاما ، وينتزع من البورجوازية كثيرا من التنازلات الاجتماعية لولاه لما قدمتها . غير أن تصفية بعض التناقضات الصارخة فى ظروف العمل لمختلف درجات البروليتاريا ، واعطاء اجور اعلى ، لم يقض على الفوارق الاساسية بين جمهرة البروليتاريا الواعية طبقيا وقشرتها العليا من الارستقراطية العمالية ، التى أصبحت الى حد ما اكثر عددا وظلت تشكل واحدا من اهم العمادات الاجتماعية للانتهازية .

ومن الأسس الاجتماعية الأخرى للانتهازية ما يسمى بالشرائح الوسطى ، وفى مقدمتها البورجوازية الصغيرة التى تعجز الامبريالية عن تدميرها ، والتى كما أكد لينين تستنزفها الرأسمالية وتنميها

بانتظام . فالمفلسون من أبناء البورجوازية الصغيرة ينضمون الى البروليتاريا ، حاملين معهم أيديولوجيتهم البورجوازية الصغيرة . والبورجوازية الصغيرة غير ثابتة أيديولوجيا ، ودائما تتذبذب بين البروليتاريا والبورجوازية ، وقد أشار الى هذا ماركس وانجلز منذ زمن بعيد . وعندما تحاول البورجوازية الصغيرة ان توفق بين آراء هاتين الطبقتين المتعارضتين لا تنجح الا فى بلبلة الحركةالعمالية وشدها بعيدا عن الصراع الطبقى .

والأوليجاركية المالية تجد فى البورجوازية الصغيرة — وفى ظروف الوقت الحالى فى الشريحة المتوسطة من البورجوازية غير الاحتكارية كذلك — قوة اجتماعية محددة تستطيع أن تحارب بها الحركة العمالية الثورية ، واتحادات العمال والأحزاب الشيوعية ، والاوليجاركية المالية تبذل كل شىء من اجل الحفاظ على أصحاب الاعمال المالية الصغيرة وفى نفس الوقت فانها مستعدة دائما لاستخدام هؤلاء الذين افتقروا واضطروا الى الانضمام الى صفوف البروليتاريا . وفى هذا كتب لينين : « .. ان الصحافة البورجوازية « تخيف » باستمرارالملاك الصغاروالمتوسطين بزعمهاأنالاشتراكيين بشكل عام ، والبلاشفة خصوصا ، يريدون نزع ممتكاتهم » وهو زعم باطل عمدا ، لأن الاشتراكيين لا ينوون ولايستطيعون ولن ينتزعوا ملكية الفلاح الصغير **حتى لو كانت هناك ثورة اشتراكية كاملة** » . (ف.ا. لينين — مجموعة الأعمال الكاملة — مجلد ٢٥ — ص ٣٤٤) .

وهذا ينطبق بالمثل على البورجوازية الصغيرة بالمدينة . وقد كان لينين يشير دائما الى أن تركز الانتاج لا ينبغى أن ينظر اليه كتصفية مبسطة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . فالاحتكارات تحطمهم من ناحية ، ثم تعود فتحييهم من ناحية أخرى . ذلك أن الاحتكارات تحتاج الى البورجوازية الصغيرة كقاعدة اجتماعية . ولذلك فان هذه القاعدة تبقى متسعة بما فيه الكفاية . وهكذا ، نجد ان فى المانيا الغربية وفى كافة فروع الاقتصاد بها ، كان هناك ٦٢٦ر٧٥٦ مشروعا فى النصف الاول من الستينات لاتستخدم عملا مأجورا . والى جوارها كان هناك ٦٥٤ر٢٢٠ر١ مشروعا تستخدم من اثنين الى عشرة اشخاص . وهكذا فان المجموعتين تمثلان ٩٠٪

من مجموع المشروعات بالمانيا الغربية ، مع انهما تستخدمان فقط ٢٤٪ من قوة العمل . وفى نفس الوقت كان فى الولايات المتحدة ٩٫٩٠٠٫٠٠٠ مشروع صغير تنتمى لملاك فرديين . من بينها ٨٫٣٥٠٫٠٠٠ (أى ٩٢٪) تربح كل منها ٥٠ الف دولار فى السنة فاقل ، وكلها معا تشكل ٧٪ من اجمالى الربح لجميع المشروعات .

والاحتكارات لا تكتفى فقط بأن تدمر ثم تبعث من جديد بصغار المنتجين ، وانما تدخلهم ايضا فى قالبها الاقتصادى . وقد دعا لينين الى ضرورة الانتباه الى دلاله « المصنع الملحق » و « العمل بالمنزل » و « صناعة محلية » ، وأكد أن الرأسمالية لا يمكنها أن تتجنب تكوين عدد كبير من « الشرائح الوسطى » تكوينا جديدا بين الحين والآخر . ولقد تأكدت صحة هذا المفهوم بما يجرى الآن فى كافة البلدان الراسمالية المتقدمة صناعيا . فعلى الرغم من أن صغار منتجى السلع يطردون بسرعة خارج اطار الانتاج المادى ، الا أن الانتاج الصغير يظل منتشرا فى ميدان التجارة والخدمات . ومن الملاحظ أنه فى غالب الأحيان لا يكسب رجل الأعمال الصغير اكثر مما يجنيه العامل العادى ، بينما هو يعمل ساعات اكثر .

والظروف الموضوعية تدفع بالبورجوازية الصغيرة لأن تكون ضد الاحتكارات ، وان كانت تخرج ببرامج يوتوبية وبالتالى رجعية للعودة الى رأسمالية المنافسة الحرة التى ذهبت الى غير عودة منذ أمد طويل .

هذه الأيديولوجية وامثالها ، هى التى يأتى بها الى الطبقة العاملة أبناء البورجوازية الصغيرة الذين تحطموا على يد الاحتكار .

وفى الشرائح الوسطى ، ثمة دور متزايد تلعبه الانتلجنسيا الذين يتزايد عددهم نتيجة للثورة العلمية التكنيكية . غير أن هذه الفئة ليست متجانسة . فقشرتها العليا ، المديرون وكبار موظفى الحكومة وغيرهم ممن يمتلكون راس مال خاصا بهم ينتمون الى الطبقة الرأسمالية ولكن اغلبيتهم من المستخدمين . وقد كان ماركس لا يقصد بالبروليتاريا عمال الصناعة فقط بالمفهوم الضيق .

وانما تحدث ماركس عن نوع من « العامل المختلط » ، أى اولئك المستخدمين العاملين الذين يضمون بينهم مجموعة على مبعدة من موضوع العمل ودرجات متفاوته من الاتصال المباشر به . والجزء الاكبر من الانتلجنسيا والموظفين ذوى المرتبات يملكون بالتحديد السمات التى تميز البروليتاريا عن سائر طبقات المجتمع البورجوازى . وكل هذا انما يدل على أن تحليل لينين للهيكل الاجتماعى للمجتمع البورجوازى واتجاهاته فى عصر الامبريالية قد تأكدت صحته كذلك بالواقع ، وأنه دحض كامل لشتى النظريات التى تتحدث عن « طبقة وسطى واحدة » .

واحتواء الانتلجنسيا ضمن البروليتاريا بشكل قناة أخرى تجد خلالها أيديولوجية البورجوازية الصغيرة طريقها الى حركة الطبقة العاملة . فمع أن معظم المثقفين عبارة عن عاملين بالأجر ومستغلين بواسطة الرأسماليين الا أنهم فى العادة يحملون أيديولوجية بورجوازية . فبينما هم يعارضون الأوليجاركية المالية ونظامها ، ويودون أن يعاد تنظيم المؤسسات العامة الا أنهم غير ثابتين أيديولوجيا ، وميالون للاوهام الاصلاحية . وهكذا فان الارستقراطية العمالية ، والشرائح الوسطى المترنحة المعتمدة على الاحتكارات ، تشكل القاعدة الاجتماعية للانتهازية وهى قاعدة تمتد وتتقلص تبعا لتقلبات الدورة الاقتصادية .

والبورجوازية الامبريالية تبذل أقصى ما بوسعها من أجل استخدام القيادات الانتهازية لتفتيت الحركة العمالية الثورية . ولهذا السبب ، فان نمو التيار الثورى فى الحركة العمالية لابد وأن يصحبه كفاح عنيد ضد التيار الانتهازى . وفى هذا كتب لينين : « هناك من ناحية اتجاه البورجوازية والانتهازيين الى تحويل حفنة من الامم الغنية جدا ذات الامتيازات الى طفيليات « ابدية » تعيش على جسم بقية الجنس البشرى ، و « حمل اكاليل الغار » من استغلال الزنوج والهنود .. الخ ، وابقائهم فى حالة خضوع بمساعدة أسلحة الابادة الممتازة التى توفرها العسكرية الحديثة . ومن الناحية الأخرى هناك اتجاه **الجماهير** المقهورة الآن اكثر من قبل والتى تتحمل كل قسوة الحروب الامبريالية ، لأن تلقى عنها بهذا النير وتطيح بالبورجوازية . ومن خلال الصراع بين هذين

الاتجاهين ينمو بالضرورة تاريخ الحركة العمالية . » (ف ١٠ . لينين ــ **مجموعة الاعمال الكاملة** ــ مجلد ٢٣ ــ ص ١١٦)

وهكذا ، فان تطور رأسمالية ما قبل الاحتكار الى الامبريالية قد ضاعف من كفاح الماركسية الثورية ضد كافة اشكال الانتهازية وفى مجال البرهنة على صحة الراى الخاص بالعلاقة بين الامبريالية والانتهازية أكد لينين بنوع خاص أنه كان لابد من ظهور الانتهازية لعدة أسباب . الأول هو أن البروليتاريا تتزايد بسرعة حتى أن الاضافات الجديدة اليها تكون فى حاجة الى المعرفة النظرية والخبرة الثورية التى مازال عليها ان تكتسبها . وفى مقاله حول « الاختلافات فى الحركة العمالية الأوروبية » يقول لينين : « . . . أن انضمام أعداد أكبر فأكبر من « المجندين » الجدد ، واجتذاب قطاعات جديدة من الشعب العامل لابد وأن يصحبه تذبذبات فى مجال النظرية والتكتيكات ، وتكرار لأخطاء قديمة ، وترديد مؤقت لآراء عتيقة وأساليب عتيقة وما شابه ذلك » . (ف . ا . لينين ــ **مجموعة الأعمال الكاملة** ــ مجلد ١٦ ــ ص ٣٤٨)

والزيادة الحالية فى نشاط كل من الانتهازية اليمينية واليسارية لتؤكد مرة أخرى الصواب العلمى العميق لتحليل لينين .

وثانيا ، كان لينين يؤمن أن نمو الاتجاه الانتهازى مرتبط بالنمو الاقتصادى والسياسى غير المتساوى للرأسمالية فى مختلف البلدان، بل وفى مختلف فروع الانتاج . فمن ناحية ، نجد أن قانون النمو غير المتساوى للرأسمالية فى عصر الامبريالية يخلق الضرورات اللازمة لانتصار الثورة الاشتراكية فى بلد واحد أولا . ومن ناحية أخرى فان النمو غير المتساوى يؤدى الى اتساع المصادر الاقتصادية والاجتماعية للانتهازية فى البلدان الامبريالية الأكثر ثراء .

فالتكتيكات الجديدة التى تجمع بين القهر والتنازلات والتى تستخدمها البورجوازية الامبريالية فى محاربة حركة العمال الثورية تشجع الاتجاهات الانتهازية . وقد أستخلص لينين من هذه الحقيقة أن « جانبا من العمال وجانبا من ممثليهم أحيانا يسمحون لأنفسهم ان يخدعوا بالتنازلات الظاهرية ، فيعلن المراجعون أن قانون الصراع الطبقى قد أصبح عتيقا ، أو يشرعون فى اتباع سياسة هى فى حقيقتها انكار للصراع الطبقى . والخطوط المتعرجة التى تسير

عليها تكتيكات البورجوازية تقوى المراجعة فى داخل الحركة العمالية وكثيرا ما تصل بالخلافات فى داخل الطبقة العاملة الى حد الانقسام الفعلى . » (ف . ا . لينين ـ **مجموعة الأعمال الكاملة** ـ مجلد ١٦ ـ ص ٣٥١) .

ولقد كان الاصلاحيون دائما يتميزون بعجزهم عن ادراك حيل تكتيكات البورجوازية ، واستعدادهم لاعتبار العروض التى تتقدم بها البورجوازية دليلا على تحولات جذرية فى النظام الراسمالى وتقديم اصلاحات جزئية تيسر فحسب الكفاح من أجل الاشتراكية التى هى اشتراكية حقيقية . وفى هذا الصدد لا يوجد خلاف حقيقى بين المراجعين اليمنيين وتجار الكلام اليساريين ودعاة الجمود العقائدى والنقابيين الفوضويين . فالمراجعون كما هو معروف قد انتقلوا منذ زمن طويل الى مراكز الليبرالية البورجوازية وتخلوا عن النضال من أجل ثورة اشتراكية ظافرة واقامة دكتاتورية البروليتاريا . والانتهازيون اليساريون والفوضويون ومن اليهم الذين يرفضون العمل الصابر بين الجماهير ويهيجون قبل الأوان مظاهرات من الحركة الثورية ويحكمون بفشل الثورة مقدما ، الامر الذى يعنى أنهم يتبعون نفس سياسة البورجوازية فى مساعدة الثورة المضادة .

ومن الأهمية بمكان الرأى الذى ساقه لينين عن أن الوضع الاجتماعى فى البلدان الراسمالية الذى يتسم بالأساليب «السلمية» نسبيا للصراع الطبقى يربى الانتهازية أولا كانعطاف ، ثم كتيار ، وأخيرا كمجموعة من البيروقراطية العمالية ورفاق طريقها من البرجوازية الصغيرة . فقد كتب لينين يقول : « هذه العناصر استطاعت أن تسيطر على الحركة العمالية بتقديم الكلام المعسول فحسب عن الأهداف الثورية والتكتيكات الثورية . واستطاعوا ان يكسبوا ثقة الجماهير فقط باحتجاجهم بأن كل هذا العمل « السلمى » يساعد على **التحضير** للثورة البروليتارية . غير أن هذا التناقض كان دملا يوشك على الانفجار . ولقد انفجر . » (ف . ا . لينين ـ **مجموعة الأعمال الكاملة** ـ مجلد ـ ٢٢ ـ ص ١١١) .

وهذا القول هو المفتاح لادراك أسباب عودة الانتهازية الى الحياة فى ظل الظروف الراهنة .

وعلى الرغم من حقيقة ان القوى الامبريالية اليمينية تسعى الى تسيير المجتمع فى طريق رجعى ، وانها تنجح فى هذا احيانا الا أن « المناخ الاجتماعى » بشكل عام فى البلدان الامبريالية يتميز بأشكال سلمية نسبيا للصراع الطبقى ناجمة عن انجازات معينة تحققت للشعب العامل . وهذا بالذات هو ما يستخدمه المراجعون ليروجوا سياستهم المعادية للبروليتاريا التى تزعم أن راسمالية الدولة الاحتكارية فى شكلها الحالى قد الغت مسألة الثورة الاشتراكية من جدول الأعمال .

وقد كان لينين على حق فى وصفه للرجعية بانها أمعية مسايرة وانها تعنى تجاهل أهم المصالح الحيوية للبروليتاريا . واذ يتذكر لينين جيدا شعار الانتهازية «ان الحركة هى كل شيء، الهدف النهائى لا شيء » كما عبر عنه أ . برنشتاين ، فانه يؤكد ان المراجعة مستعدة دائما « .. لأن تضحى بهذه المصالح الأولية من أجل امتيازات حقيقية أو مزعومة فى اللحظة الراهنة • » (ف • ا • لينين — **مجموعة الأعمال الكاملة** — مجلد ١٥ — ص ٣٧ — ٣٨) . وهذا تعريف دقيق لجوهر الاصلاحية سواء كانت قديمة أو جديدة . واليوم ، أيضا ، يواصل الديمقراطيون الاشتراكيون دعاويهم عن الأشكال المختلفة للاشتراكية المبتذلة ويسوقون عرضا رايهم عن أن الراسمالية سوف تنمو متطورة الى « اشتراكية ديمقراطية » ويجعلون منها نقيضا معارضا للشيوعية العلمية . انهم يفعلون كل ما بوسعهم للنيل من تجربة الاتحاد السوفيتى وسائر البلدان الاشتراكية •

ولقد كانت المراجعة والانتهازية منذ البداية ، حليفا واضحا للبورجوازية الامبريالية ، يدافع عن مصالحها الاقتصادية والسياسية . وطالما ان الظروف الاقتصادية للسيطرة الاحتكارية يصونها ويحميها البناء الفوقى السياسى للراسمالية فان الانتهازية ستبذل كل ما بوسعها لاستعادة سمعتها ، واخفاء طابعها الطبقى فى الميدان الايديولوجى • والصراع ضد الثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا هو العمود الفقرى فى كل النشاط السياسى والايديولوجى الانتهازى فى كل مرحلة من مراحل وجوده . وكثيرا ما اشار لينين الى أن المحتوى السياسى لكافة الاتجاهات الانتهازية

لا يعدو أن يكون « .. تعاون الطبقات ، وانكار دكتاتورية البروليتاريا والتنكر للعمل الثورى ، وقبول الشرعية البورجوازية بدون قيد أو شرط ، والثقة فى البورجوازية وعدم الثقة فى البروليتاريا . » (ف . ا . لنين ــ **مجموعة الأعمال الكاملة** ــ **مجلد** ٢٢ ــ ص ١١٢) . ولعل أقدم أنتهازية بريطانية من الطراز النقابى ، التى تطورت الى الفابية ثم الى حركة العمال ، هى كما يقول لينين مثال نموذجى للسياسة البورجوازية .

ان الماركسية الثورية قد نمت وتدعمت فى معركة ضد أيديولوجيات وسياسات كانت معادية للبروليتاريا . ويقول لينين « ان جدليات التاريخ كانت بحيث ان الانتصار النظرى للماركسية أرغم اعداءها على أن يتنكروا كماركسيين . فقد حاولت الليبرالية المتعفنة من الداخل أن تبعث نفسها للحياة على شكل **أنتهازية اشتراكية** » . (ف . ا . لينين ــ **مجموعة الأعمال الكاملة** ــ مجلد ١٨ ــ ص ٥٨٤) . واذ يؤكد لينين أن أحتدام الصراع بين الثورية والاتجاهات الانتهازية أمر محتوم يقول برؤيا لماحة فى سنة ١٩٠٩ « أن المعركة الايديولوجية التى خاضتها الماركسية الثورية ضد المراجعة فى نهاية القرن التاسع عشر لم تكن سوى مقدمة للمعارك الثورية العظمى للبروليتاريا ، التى تزحف الى الأمام نحو النصر الكامل لقضيتها رغم كل ضعف وتذبذب تبديه البورجوازية الصغيرة . » (ف . ا . لينين ــ **مجموعة الأعمال الكاملة** ــ مجلد ١٥ ــ ص ٣٩) .

وتدل أفكار المراجعة التى ظهرت فى فجر ظهورها على لسان ا. برنشتاين وشركاه على أن الانتهازية قد نشأت نظريا من المفهوم البورجوازى الصريح وأفكار الاشتراكية غير العلمية للاسال وبرودون ومن اليهما ، والتى دحضها ماركس منذ أمد طويل . وبالرغم من تطور الانتهازية فان الاصلاحيين المعاصرين يرددون ــ فى ظروف جديدة وبأشكال جديدة ــ نفس النظريات التى قدمها بالامس أ . برنشتاين واتباعه . فما زالت الحجج الاصلاحية بأسرها يقصد بها الدفاع عن الامبريالية ومقاومة الثورة الاشتراكية .

ولم يضع لينين أبدا خطا أساسيا فاصلا بين الانتهازية اليمينية واليسارية . حيث كان يعتبر الاصلاحيين والمغامرين اليساريين مراجعين ، ويعتبر الجمود العقائدى المتحجر على نفس الدرجة من الخطورة على الحركة العمالية . وقد قوضت وقفة لينين المبدئية فى حينها نفوذ أ . برنشتاين فى أوروبا ، وتيارات المركزيين « السنتريست » التى كان يمثلها كاوتسكى وتروتسكى الخ .. وأثبت لينين أن « السنتريست » لايقدمون سوى خدمات لفظية للماركسية ، بينما هم فى الحقيقة ، وتحت ستار الدفاع عنها ، يشوهون المحتوى الثورى لنظرية الاشتراكية العلمية . وفى الميدان السياسى ، فان « السنتريست » كانوا يتبعون خطا انتهازيا صريحا فى « وحدة » واحدة مع المراجعين .

وفى هذا الصدد ، ينطبق بنوع خاص نقد لينين لتفسير كاوتسكى للامبريالية ، ومحاولته تقديم الامبريالية لا باعتبارها المرحلة الأخيرة للرأسمالية ، ولكن باعتبارها مجرد سياسة محتملة . وفى كتابه **« الانتهازية وانهيار الأممية الثانية »** يوضح لينين بكل جلاء ان انحلال الاممية الثانية انما سببته الانتهازية التى أفسدتها من الداخل . وقد بين انتشار فكرة الشوفينية الاشتراكية ـ وهى شكل كامل من أشكال الانتهازية ـ أنه بدلا من النضال من أجل الثورة الاشتراكية التى تحضر ضروراتها بواسطة الامبريالية ، فان الانتهازيين قد تجمعوا لمساندة هذا النوع من الامبرياليين « الخاص بهم » . فهؤلاء الشوفينيون الاشتراكيون طبقا لتعريف لينين « ... يساعدون بورجوازيتهم على السطو على البلدان الأخرى واستعباد الأمم الأخرى » . (ف.ا. لينين ـ مجموعة الاعمال الكاملة ـ مجلد ٢٢ ـ ص ١٠٩)

والحق أن الحزب البلشفى بقيادة لينين قام بعمل تاريخى عظيم اذ لم يقتلع فقط الانتهازية من جذورها فى الحركة الثورية الروسية ، وانما دعم كافة قوى اليسار فى الحركة العمالية الدولية ، وقد قال لينين بوضوح : « انه عار ان يسمى

المرء نفسه اشتراكيا ديمقراطيا تم لا ينصح العمال ان يقطعوا مابينهم وبين الانتهازيين وأن يكرسوا كل جهودهم لتقوية وتعميق وتوسيع وشحذ الحركة الثورية » (نفس المصدر السابق ص ١١٧) .

فكفاح لينين ضد الشوفينية الاشتراكية ليس فقط مجرد صفحة بالغة الدلالة فى تاريخ الماركسية الثورية ، وانما هو يسلح القوى التقدمية التى تقاتل ضد الشوفينيين الاشتراكيين الناشئين فى عصرنا الحالى . ومن المهم بنوع خاص فى هذا المجال نقد لينين لنظرية كاوتسكى المسماة « ما فوق الامبريالية » التى قدمت الاساس الايديولوجى لشعار « الولايات المتحدة الاوروبية » السياسى . فان العديد من الخطط والمشروعات التى تساق اليوم عن التكامل الاوروبى انما تنبع من هذا الشعار الكاوتسكى . وخلاصة هذا الشعار التى أوضحها لينين هى ان اى تكامل رأسمالى لأوروبا هو أمر اما مستحيل أو رجعى ، ما دام لا يمكن أن يتحقق الا تحت رعاية الامبريالية الاكثر قوة ، ونهبا ، ولصالحها الخاص على حساب الأمم الاخرى ، وعلى حساب البروليتاريا .

ولا يحتاج المرء الى الذهاب بعيدا ليجد الامثلة التى تؤكد هذه الحقيقة . فالدوائر الحاكمة فى بون ، فى الوقت الذى يؤيدون فيه الاتجاه العام للولايات المتحدة وحلف الناتو ، يتبعون سياسة خاصة بهم ، وبشاركهم فيها بالكامل الشوفينيون الاشتراكيون المعاصرون . وهم يسعون الى تحقيق اهداف المانيا الغربية الانتقامية فى أوروبا . وهذه الدوائر الامبريالية فى المانيا الغربية وهى تتحدث عن أهمية ومزايا التكامل الاوروبى انما تأمل فى أن تجعل قوى هذه الولايات المتحدة الاوروبية تخدم مصالحهم . ووزير مالية المانيا الغربية — شتراوس يقول فى كتابه **« التحدى والجواب ، برنامج لأوروبا »** ، وبصراحة يحسد عليها أن مجموعة بلدان غرب أوروبا يجب ان يلتزموا بتأييد مطلب الالمان الخاص ب « حرية أرضهم المنقسمة » . وهكذا يحدد المهمة وهى اقامة علاقات سياسية فى أوروبا الغربية تتيح النظر الى المسألة الالمانية ليس باعتبارها مسألة تهم بلدا واحدا ، وانما كمسألة أوروبية عامة . .

والمقصود من هذا واضح تماما ، « فالسياســـة الشرقية الجديدة » لحكومة بون هدفها اقامة حزام متوسط بين روسيـــا وألمانيا الغربية ، مع استخدام السياســة الاقتصـــادية للسوق المشتركة فى جذب بلدان شرق أوروبا الاشتراكية ، وهى عمليـــة لايمكن أن تكون الا مصحوبة بتصفية مكاسبها الاشـــتراكية وفى النهاية « التهام جمهورية ألمانيـــا الديمقراطيـــة » . اذن فهذا « التكامل » ليس رجعيا فحسب ، وانما هو معـــاد للاشتراكية بصراحة ، وتهديد واضح لسلام وأمن كافة الشعوب الأوروبية بما فى ذلك سكان المانيا الغربية ذاتها وهذا هو الوجه الحقيقى لطراز « التكامل » الامبريالى الذى يؤيده الانتهازيون المعاصرون .

كذلك يمكن اليوم تطبيق كفاح لينين ضـــد نوع آخـر من الانتهازية الدولية هو النقابية الفوضوية التى هى مراجعة « عـــلى اليسار » . ولقد كان لينين يعتبر دائما من الاهمية بمكـان ان يميط اللثام عن جوهرها البورجوازى الصغير واتجاههـــا المعادى للاشتراكية .

ويعود الفضل الرئيسى الى كفاح لينين الدؤوب المســتمر ضد النقابية الفوضوية فى قمع هذا التيار الانتهازى فى روســـيا ، وحرمانه من ممارســـة أى نفـــوذ ملموس فى الحـــركة العمالية هناك . الا ان النقابية الفوضوية تمكنت من تثبيت اقدامها فى بلدان أخرى وخصوصا فى فرنسا وسويسرا وايطاليا واسبانيا . ومن الســمات المميزة لهـــذا الضرب من الانتهازية أنه يعتبر الـكفاح الاقتصادى هو الشكل الوحيد للعمل الثورى للطبقة العاملة ، ثـم اعتماده بالكامل على النقابية ، وانكاره للدور القيـــادى للحـــزب الشيوعى ـ وكل هذا فى التحليل النهـــائى يعنى انكـــار الكفـــاح السياسى وانكار الثورة الاشتراكية وديكتاتورية البروليتـــاريا باعتبارها محتواها الرئيسى .

ونقد لينين للنقابية الفوضوية مازال يحتفظ بأهميته القصوى اليوم أيضا ، فيما يتصل بتحديد تكتيكات الأحزاب الشيوعية فى البلدان الرأسمالية حيث أنه يساعد أساسا على تصور فهم صحيح لطريق الوصول الى السلطة بالوسائل السلمية ، ووضع سياســة اقتصادية ملائمة فى البلدان التى ترسى اسس الاشتراكية .

واتباع النقابية الفوضوية المحدثون من أعلى الأصوات صراخا فى الهجوم على « الاشتراكية البيروقراطية » . وهم يوجهون ضربتهم ضد « المركزية البيروقراطية » ولكنهم عمليا يوجهونها ضد المركزية عموما باقتراحهم أنها يجب أن تستبدل بفوضى السوق التى يسمونها « اشتراكية السوق » . وعلى عكس ذلك أكد لينين أنه لابد للاقتصاد الاشتراكى لكى يتطور بنجاح من أن يأخذ بمبادىء المركزية الديمقراطية فى تخطيط وادارة الاقتصاد القومى .. وهذا المبدأ لا يترك مجالا لا للمركزية البيروقراطية بأسلوبها الذاتى ، ولا لفوضى السوق . يبد ان الانتهازيين يلتزمون الصمت ازاء هذه الحجة اللينينية البالغة الاهمية .

والواقع أن مبدأ المركزية الديمقراطية لا يمكن أن يطبق الا فى ظل الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج وعندما توجه التنمية الاقتصادية وفق خطة واحدة موضوعة على أساس علمى تستهدف تحقيق أقصى حد من الاشباع للاحتياجات المادية والثقافية لكافة اعضاء المجتمع على قدر ما يتيحه مستوى الانتاج . ولهذا السبب يؤكد لينين « أن أى تشريع يبيح مباشرة او بشكل غير مباشر ملكية خط معين من خطوط الانتاج بواسطة العمال فى مصنع واحد أو فى صناعة واحدة ، أو يعطيهم الحق فى التعديل أو الابطاء فى تنفيذ اوامر الحكومة الوطنية المركزية ، هو بمثابة التخلى الكامل عن الاشتراكية » (وثائق جديدة ل ف ١٠ . لينين ـ البرافدا ـ ٢٢ ابريل ١٩٥٧) .

ومن ثم ، فان النظريات « الاخيرة » عن « اشتراكية السوق » هى فى حقيقتها نفس مفاهيم النقابية الفوضوية التى حاربها لينين باستمرار فاضحا طابعها البورجوازى الصغير المعادى للاشتراكية . وقد أوضح لينين أن « الاشتراكية لا يمكن تصورها بدون هندسة رأسمالية واسعة النطاق قائمة على أساس آخر مكتشفات العلم الحديث . وهى لا يمكن تصورها بدون تنظيم مخطط للدولة يلزم عشرات الملايين من الناس بأدق المراعاة لمعيار موحد فى الانتاج والتوزيع . ونحن الماركسيين طالما تحدثنا عن ذلك ، وليس هناك أى جدوى من أن نضيع حتى دقيقتين فى الحديث الى قوم لايفهمون حتى هذا (الفوضويون وأكثر من نصف الثوريين

الاشتراكيين اليساريين) » . (ف.أ. لينين ــ **مجمــوعة الأعمال الكاملة** ــ مجلد ــ ٢٧ ــ ص ٣٣٩)

وفى الظـــروف الحاليـــة للصراع بين النظامين العالميين ــ الاشتراكية والرأسمالية ، أصبحت الانتهازية بورجوازية اكثر فأكثر . والاصلاحيون يقودهم الجناح اليمينى فى الحركة العمالية بالبلدان الرأسمالية ، التى لم تعد حركة متحدة ، بينما زعماؤها يتبعون بصراحة سياسة موالية للامبريالية . وهذا هو السـبب فى ان كافة القوى التقدمية يجب ان تناضل من اجل راب الصـدع فى الحركة العمالية ، هذه العقبة الخطيرة فى طريق التجـديد الاشتراكى لشباب المجتمع ، ولتخليص الطبقة العاملة وكل الشعب العامل من الايديوروجية الاصلاحية البورجوازية .

وقد تنبأ لينين منذ زمن بعيد بأن نجاح الاشتراكية وتزايـد نفوذ الافكار الشيوعية العلمية سوف يحفز ظهور النشـاطات الانتهازية ، وأن الطبقة العاملة سوف تواجه بصراع أكثر ضراوة ضد الايديولوجية والسياسة الانتهازية .

واذ أكد لينين الدور الخائن للاشتراكيين اليمنيين والمراجعين ، اعرب عن ايمانه انه « لايوجد ادنى سبب للظن بأن تلك الاحـزاب سوف تختفى قبل الثورة الاجتماعية . بالعكس ، كلما اقتـربت الثورة شبت هذه الاحزاب ، وكانت قفزات وتحولات تطورهـا أكثر مفاجـأة وعنفـا ، وتعـاظم بالتالى الدور الذى يلعبه تيـار الجماهير الثـورية فى صراعه ضـد تيار البورجوازية الصغيرة الانتهازى داخل الحركة العمالية » . (ف. أ . لينين ــ **مجموعة الأعمال الكاملة** ــ مجلد ٢٣ ص ١١٩)

وكما أشرنا من قبل ، فان الانتهازية وليـدة الامبرياليـة ووثيقة الارتباط بها ، وملتزمة بحمايتها والحفـاظ عليها . وفى الظروف الراهنة فان النشاط الانقسامى الانتهازى يعتبر ركيزة من الركائز الايديولوجية للبورجوازية الامبريالية . فالانتهازيـون يصورن رأسمالية الدولة الاحتكارية وتدخل الدولة المتزايد فى الاقتصاد ، باعتبار هذا تغيرا كيفيا فى طبيعة الرأسمالية ذاتها ، وعملية تحول تدريجى من الرأسمالية الى الاشتراكية .

وزيادة نشاط الاتجاهات المراجعـــة فى بعض البلـــدان الاشتراكية مرتبطة بمظاهر الوطنية البورجوازية التى تشـجعها الدعاية الامبريالية . ومن أجل تقويض وحدة البلدان الاشتراكيـة يرفعون شعار ما يسمى بالشيوعية القومية ويثيرون العـــداوات القومية والانتماء الى قطاعات . ومن أجل ذلك فمنذ ١٩٥٧ ، وفى اعلان مؤتمر ممثلي الأحزاب الشيوعية والعمالية ، وجه الانتباه الى حقيقة ان المراجعة قد اصبحت الخطر الرئيسى فى الحـــركة الشيوعية والعمالية العالمية . وفى نفس الوقت أشار الاعلان الى أن « الجمود العقائدى » والانتماء الى قطاعات يمكن أن يكونا هما الخطر الرئيسى فى مراحل مختلفة من تطور هذا الحزب أو ذاك .

ان المراجعين الجدد اذ يطعنون الاشتراكية الحقة ويحاولون تزويق الرأسمالية الاحتكارية ورأسمالية الدولة الاحتكارية قبـل كل شيء ، يحاولون اقناع الاخرين أنهم ليسوا جامدين عقائديا ، وان مفاهيمهم انما تعكس الواقع الجديد . وهم فى الحقيقـــة يعتمدون على نفس المذاهب التى فضحها لينين منذ أمـــد بعيـد ، ويثابرون على نفس تكتيكاتهم المعهودة فى تزييف الماركسية اللينينية ، التى كانت سمة من سمات الانتهازية منذ ظهورها .

والاراء النظرية لايديولوجيى الاصلاحية الحديثة قريبة الشبه جدا من فكر المدافعين صراحة عن الامبـــريالية . فبينما ينكر الاصلاحيون المادية الجدلية والمادية التاريخية والشيوعية العلميه يحاولون البرهنة على ان الرأسمالية قد تغيرت جذريا وتخلصـت من أسوأ شرورها التى كشفت عنها النظرية الماركسية اللينينية . وهذا هو نوع المنطق الذى يتحدثون به عن « الدور التقدمى » للدولة الرأسمالية ورأسمالية الدولة حيث يزعمـون أن تدخـل الدولة يحد من سيطرة الاحتكارات الاقتصادية . والحديث عن « استقلال » الدولة فى ظروف اليوم يطمس الطبيعـة الطبقيـة للدولة البورجوازية ، ويحرف البروليتاريا عن الواجب التاريخى فى الظفر بالسلطة . ولكن تحليل لينين لطبيعة رأسمالية الدولـة الاحتكارية يدحض من الأساس الحجج غير العلميـة لهذه الأفكار الانتهازية التى تبلبل الحركة العمالية .

ان علاقة القوانين الموضوعية العامة والسمات المميزة لانتقال البلدان على حدة الى الاشتراكية لمن اهم القضايا الحيوية اليوم . فالجامدون عقائديا يتجاهلون الخصائص والسمات القومية المميزة وغيرها لمختلف البلدان السائرة فى طريق الاشتراكية . ولهذا فقد ذكر اعلان مؤتمر ممثلى الأحزاب الشيوعية والعمالية لعام ١٩٥٧ : « ان اغفال حزب البروليتاريا الخصائص القومية يؤدى حتما الى عزله عن الواقع ، عن الجماهير ، كما ثبت انه يؤدى الى الاضرار بقضية الاشتراكية ، ومن الناحية الاخرى فأن المبالغة على العكس فى دور هذه الخصائص ، او الابتعاد بحجة هذه الخصائص القومية عن الحقيقة الماركسية اللينينية حول الثورة الاشتراكية والبناء ألاشتراكى ضار بالمثل بالقضية الاشتراكية » .

ولقد دلت التجربة على ان الطريق الاساسى الذى تتخذه مراجعة الماركسية اللينينية فى ظروف اليوم هو المبالغة فى السمات القومية ووضعها فى مواجهة القوانين العامة لتطورالعملية الثورية . وواضح ان اعداء الاشتراكية يقامرون بكل مالديهم على العناصر المراجعة المغرقة فى القومية فى معركتهم ضد التيارات الثورية العالمية . وقد كان لينين يؤكد دائما ان الانتهازية التى بدأت بالعديد من « التعديلات » على ماركس ، فانها ستنتهى حتما بالانسلاخ التام عن الماركسية الثورية .

ولقد اكد التاريخ صحة هذا الاستنتاج تماما . والماركسية اللينينية لاترد حتى الاشارة اليها فى البرامج الجديدة للاحزاب الاشتراكية الديمقراطية الرئيسية فى أوروبا ، وقادتها قد اتخذوا موقفا صريحا معاديا للشيوعية .

واوضح لينين ان اتساع جبهة النضال ضد الامبريالية سوف يصحبه حتما انتعاش للثورية الزائفة البورجوازية الصغيرة . والهياج المراجع اليسارى الراهن شاهد على هذا القول . والنشاط اليسارى الانقسامى فى الحركة الشيوعية العالمية يتجسد اليوم فى جماعة ماوتس تونج القومية المضادة للينينية ، فالبرجوازيون الصغار الانعزاليون فى جماعة ماو ينكرون تماما ان القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى لها أى تأثير ، ويرون العملية الثورية

وكأنها ابراز للتناقضات الذاتية ، و « قفزات » ، وقضاء مطلق على كل منجزات الماضى . وهم يعولون على المغامرة و «الزعامية» ويرفضون العمل التحضيرى الصابر الذى يجرى على ضوء الشروط الحقيقية لتحقيق الاشتراكية فى بلد ما .

ان أيديولوجية البورجوازية الصغيرة بطبيعتها معادية للايديولوجية الشيوعية ، ونحن نلمس هذا فى التطور السياسى لجماعة ماوتس تونج الشوفينية التى تساعد الامبريالية بنشاطها فى محاولاتها لشجب الشيوعية العلمية وتقويض نفوذ الأفكارالماركسية اللينينية . والاستفزازات المسلحة من جانب حكام بكين على الحدود السوفيتية الصينية ، والدعاية المسعورة المعادية للسوفييت والتعصب الشوفينى – كل هذا دليل واضح على الانحلال السياسى لجماعة ماو التى تسعى لتحويل الصين الى قوة معادية للماركسية اللينينية ، للاشتراكية . وليس من قبيل المصادفة ان المنهج المعادى للماركسية ، والمعادى للسوفييت ، لجماعة ماوتس تونج يرددعمليا الدعاية البورجوازية المعادية للشيوعية بأقصى ما تحمل من سموم .

ان الاصلاحيين غالبا ما يعارضون الصراع الطبقى ، والثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا ، ويهاجمون المفاهيم الماركسية الرئيسية حول الطابع الطبقى للمجتمع البورجوازى والدولة البورجوازية ، والدور القيادى للاحزاب الشيوعية والعمالية فى الصراع الثورى ، ويبشرون بحرية لا طبقية وديمقراطية «خالصة» والمغامرون اليساريون يتخذون عمليا نفس الموقف ، حيث ينكرون الدور القيادى للطبقة العاملة وأهم ما تولد عنها ، أى النظام الاشتراكى العالمى ، فى الحركة الثورية المعاصرة . وفى نفس الوقت فانهم يبالغون فى دور الفلاحين ويسوقون فكرة زائفة عن الصراع بين « ريف العالم » و « مدن العالم » . والاصلاحيون والمغامرون البورجوازيون يبرزون اليوم كأصحاب نظامين معاديين تماما للماركسية اللينينية ، حيث يسعيان الى اخضاع الحركات العمالية والثورية اما للاحتكارات أو لمصالح البورجوازية الصغيرة ، وكلاهما ينبع من تناول كافة التطورات الراهنة من زاوية قومية ضيقة ، ومن النفور من مبادىء الأممية البروليتارية .

بيد ان محاولات استبدال اللينينية بالقومية سوف تكتسح امام تقدم النضال الثورى للطبقة العاملة .

وقد كتب لينين : « ... أن وجهات نظرنا يدعمها التاريخ ذاته ، ويدعمها الواقع فى كل خطوة » . (ف . ا . لينين ـ **مجموعة الاعمال الكاملة** ـ مجلد ١٠ ـ ص٢٣) . ولا نزاع فى ان الرغبة المتزايدة فى تدعيم وحدة الحركة الشيوعية والعمالية الدولية ، أنما تعكس الادراك المتزايد من جانب كافة القوى الثورية فى الوقت الراهن بمسئوليتها الامية بالنسبة لمستقبل النضال التحررى العالمى ضد الامبريالية .

ان تحليل لينين لجوهر الانتهازية ، ونقده الذى لا يلين لكافة صورها ، ليسا فقط مجرد حقيقتين من حقائق التاريخ الثورى ، وانما هما سلاح فعال فى المعركة الراهنة من أجل انتصار الشيوعية العلمية . وهذا بدوره دليل جديد على أن التاريخ قد أكد صحة كافة الجوانب الرئيسية لنظرية لينين عن الامبريالية .

ان نظرية لينين علمية وثورية معا ، فهى نقد لا يلين لمجتمع المتناقضات العدائية ، وهى تقدم برنامجا ايجابيا شاملا لتجديد شباب العالم على نسق اشتراكى . والجانبان العلمى والثورى لتعاليم لينين يشكلان معا كلا متكاملا .

ان تعاليم لينين « بوصلة » صادقة اختبرها الزمن للنضال ضد الامبريالية والعدوان والحرب ، وللتحول الاشتراكى الثورى للعلاقات الاجتماعية .

